أبو بكر بن طاهر الإشبيلي
المعروف بالخِدَبّ
حياته ... وآراؤه النحوية

محمد بن إبراهيم السيف

الأستاذ المساعد في كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم

ملخص البحث

يتناول هذا البحث علماً من أعلام النحو في الأندلس، أجلَّ أساتيذ ابن خروف، وُصف بالحِذْقِ والنُّبْلِ، كان يُرحل إليه في العربية، شُهر بإقراء الكتاب، وله عليه حواش اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب، وله تعليقات على معاني القرآن للفراء، وإيضاح أبي علي الفارسي، وقد فقدت هذه التعليقات مع ما فُقِد من تراث الأمة، ولم يبق له إلا آراء تناقلتها كتب النحو من بعده، تدل على سَعَة علمه، ونباهة فكره، وقد قدمت لهذا البحث بحديث عن شخصية الرجل عرَّفْتُ فيه باسمه وكنيته ولقبه، وشيوخه، وتلاميذه، وذكرت ما قيل في خلقه، ومكانته العلمية، وما تركه من آثار نحوية.

- ثم أومأت إلى شيء من ملامح فكره النحوي، فتحدثت عن منهجه في تعليقاته من خلال تنقيح الألباب لابن خروف، وأشرت إلى بعض مواقفه من أصول الصنعة النحوية.

- ثم تناولت آراءه النحوية بالدراسة في ثلاثة مباحث ؛ هي :

أ - آراؤه في المفردات.

ب - آراؤه في التراكيب.

جـ - تخريجاته وتوجيهاته الإعرابية.

وانتهيت بهذا البحث إلى أن ابن طاهر نحويٌّ ضليع من العربية، فقه أسرارها ودقائقها، صحب كتاب سيبويه عمراً طويلاً، واجتهد في إقرائه، وتحقيق مسائله، ألمَّ بمقاييس العربية عند النحويين، وأفاد منها في رسم منهجٍ فكريٍّ خاصٍ به، أتاح له مساحة من الحرية ليتنقل بين المذاهب مؤيداً أو مخالفاً، فخرج بجملة من اختيارات يَمَّم نحوها، وآراء تفرّد بها لا تخلو من طرافة وجدّة.

مقدمة

أحمدك اللهم حمداً كثيراً، وأثني عليك بما أنت أهل له، وأصلي وأسلم على رسولك وصفوة خلقك النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد :

فقد حظي الأندلس بجملة من العلماء الأفذاذ المخلصين، الذين نشطوا للدراسات النحوية واللغوية، وأولوها جلَّ اهتمامهم ورعايتهم، وأعقبوا تراثاً فكرياً جاداً، ما زال الدارسون ينهلون منه ويتعهدونه بالكشف والدراسة، وقد قُدِّر لبعض هؤلاء الأعلام أن يُكشف عن أخباره، ويُتناول فكره، وبقي آخرون ينتظرون من يقدم على كشف النقاب عنهم، وتتبع أخبارهم، وجمع آرائهم، ومن هؤلاء صاحبنا أبو بكر بن طاهر المعروف بالخِدَبّ، شيخ ابن خروف وأجلّ أساتيذه، فقد حظي التلميذ بالاهتمام والعناية التي لم يحظ بها شيخه. ولعلّ مردَّ ذلك فَقْدُ مصنفاته مع قلتها، ولم يتبق إلا ما تناقلته بعض كتب النحو لخالفيه من آراء وأقوال تكشف عن استقامة فكره، وسَعَة أفقه، ودقة نظره، وجرأته على المخالفة، مما أثار في نفسي الرغبة في تتبع آثاره، ورصد أقواله وآرائه، لعلي أكشف ما استطعت عن الملامح العامة التي تُبرز شخصيته وفكره، فكانت هذه الدراسة التي بدأتها بتعريف بأبي بكر بن طاهر تناولت فيه :اسمه، وكنيته، ولقبه، ومولده، وحياته وتنقلاته، وأخلاقه، وشيوخه، وتلاميذه، ومجالسه ومناظراته، وثقافته ومكانته العلمية، وآثاره.

ثم انتقلت إلى الحديث عن ملامح فكره النحوي متناولاً أغراضه ومقاصده في تعليقاته، وموقفه من أسس الصنعة النحوية ؛ من سماع، وقياس، وتعليل.

ثم تناولت آراءه النحوية بالدرس والتحقيق في ثنايا ثلاثة مباحث، وهي:

أ – آراؤه في المفردات. وأقصد بهذا المبحث: الأدوات، والصيغ الصرفية، والتركيب الإضافي. أما ترتيب المسائل في هذا المبحث والمبحثين الآخرين فقد اتبعت فيه ترتيب ابن مالك كما ورد في الألفية.

ب – آراؤه في التراكيب.

جـ – تخريجاته وتوجيهاته النحوية.

وذيَّلت الدراسة بخاتمة أجملت القول فيها عمَّا أحسبه سبق إليه من آراء، وعن منهجه في اختياراته.

حياته وآثاره وفكره النحوي

اسمه وكنيته ولقبه[1]:

محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري، الأقصيري[2]، الإشبيلي، يكنى أبا بكر، وفي لسان الميزان لابن حجر[3]: أبا عبدالله.

ويلقَّب بالخِدَبّ، بكسر الخاء المعجمة، وفتح الدال المهملة، وتشديد الباء الموحَّدة[4]، يعني الضخم[5].

وضبطه ابن حجر " الخِرَبُّ " (بخاء معجمة وراء مهملة وموحَّدة ثقيلة)[6]. وهو وهمٌ؛ إذْ لا معنى للكلمة بهذا الضبط.

مولده:

تفرد ابن حجر بذكر سنة ولادته، وذكر أنه ولد سنة ٥١٢هـ[7]، ويبعد هذا ؛ إذْ نقل المراكشي[8]، وابن الزبير[9]، والسيوطي[10]، أنه أخذ عن أبي الحسن

(١) ينظر في ترجمته: إنباه الرواة ٤ / ١٩٤-١٩٥، التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ٢ / ٥٦، الذيل والتكملة للمراكشي ٥ / ٦٤٨-٦٥١، صلة الصلة لابن الزبير ٥ / ٣٧٥، إشارة التعيين ٢٩٥، البلغة ١٨٦-١٨٧، لسان الميزان ٥ / ٤٨-٤٩، بغية الوعاة ١ / ٢٨، جذوة الاقتباس ٢٧١-٢٧٢، كشف الظنون ٢١٣، هدية العارفين ٢ / ١٠٠.

(٢) البلغة ١٨٧.

(٣) ٥ / ٤٨.

(٤) الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٨.

(٥) المعاني الكبير لابن قتيبة ١ / ٣٤٦.

(٦) لسان الميزان ٥ / ٤٨.

(٧) السابق.

(٨) الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٨.

(٩) صلة الصلة ٥ / ٣٧٥.

(١٠) بغية الوعاة ١ / ٢٨.

الأخضر المتوفى عام ٥١٤هـ ؛ فإذا صحّ ذلك فمن المرجّح أنه ولد قبل هذا التاريخ، ولعله في حدود ٥٠٠هـ، فيكون جلوسه عند أبي الحسن الأخضر وسنُّهُ أربع عشرة تقريباً، وأظنُّه في هذه السن مؤهَّلاً للأخذ منه.

حياته وتنقلاته:

لم أجد شيئاً يذكر عن حياته الخاصة فيما وقفت عليه أكثر من أنَّه من أهل إشبيلية(١)، ولم يتأهل قط(٢)، وأنه كان يمتهن الخياطة، ويتعانى التجارة(٣). سكن فاس طويلاً في بعض خاناتها (٤)، ورحل إلى بلاد المشرق حاجاً، ووصل مصر ومكث بها زمناً التقى فيه ببعض كبرائها وعلمائها، وناظره بعضهم (٥)، وارتحل إلى الشام فأقام مدة بحلب(٦)، ثم ارتحل إلى دمشق(٧)، وأقام بها زمناً، وأقسم أن يقرىء بالبصرة حيث وضع سيبويه كتابه فارتحل إليها وأقام بها زمناً يقرىء الكتاب(٨)، ثم عاد أدراجه بعد أداء فريضة الحج، وأقام ببِجَايَة(٩) حيث وافته المنية هناك.

(١) التكملة ٢ / ٥٦.

(٢) الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٩.

(٣) ينظر: إشارة التعيين ٢٩٥، الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٩.

(٤) الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٨.

(٥) إنباه الرواة ٤ / ١٩٤.

(٦) جذوة الاقتباس ١ / ٢٧١.

(٧) الذيل والتكملة ٥ / ٦٥٠.

(٨) ينظر: إشارة التعيين ٢٩٥، الذيل والتكملة ٥ / ٦٥٠.

(٩) بكسر الباء الموحدة، وفتح الجيم ثم ألف وياء مثنّاة من تحت. هكذا قيدها أبو الفداء: تقويم البلدان ١٣٦، وينظر: معجم البلدان ١ / ٣٣٩. وهي مدينة بالجزائر على شاطىء البحر. ينظر: دائرة المعارف الإسلامية ٣ / ٢٥٠.

أخلاقـــــه:

قال عنه المراكشي: (كان شرس الخلق، عسر اللقاء، مشتطاً على طلبة العلم فيما يشترطه عليهم جُعلاً على إقرائه إياهم، ضاغطاً في اقتضائه إياه منهم، شديد المشاحَّة فيه، له في ذلك أخبار مشهورة سمح الله له)(١).

وقال عنه القفطي: (كان فيه كِبْرٌ وشَمَمٌ وجَبْهٌ)(٢).

ومما يدل على جفاء خلقه – رحمه الله – ما وقع بينه وبين معاصره محمد بن أحمد بن هشام اللخمي؛ إذْ جرت بينهما مناظرة في مسائل من الكتاب تألَّق فيها ابن هشام وانتصر عليه في بعضها بحجج نقلية مستظهراً بالحجج والبراهين الواضحة، فاشتدَّ ذلك على ابن طاهر وآلمه فانصرف غاضباً، ولما عاد إلى منزله أرسل إليه ابن هشام بضيافة يسترضيه براً به فردّها أبو بكر ولم يقبلها (٣).

وعن حدّة طبعه وصلفه وقسوته في تعامله مع تلميذه ابن خروف نقل ياقوت أنَّ أول يوم دخل فيه ابن خروف على أبي بكر بن طاهر: " شكا إليه الفقر وقال: إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان، فقال: شرُّك أعظم من شرهم عليَّ في المجلس" (٤).

وقال عنه ابن خروف أيضاً: " كان يأمرني بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إلى استعماله، فأقول له في ذلك فيقول: لا أحبُّ أن تجلس بغير شغل "(٥).

ومع كل ما قيل عن حدة طبعه، وضيق خلقه، إلاَّ أنه كان باراً بشيوخه، حافظاً

(١) الذيل والتكملة ٥/٦٤٩.

(٢) إنباه الرواة ٤/١٩٤.

(٣) ينظر: الذيل والتكملة ٦/٧١.

(٤) معجم الأدباء ١٥/٧٦.

(٥) المصدر السابق.

لحقوقهم، ولعل في الواقعة التي جرت بينه وبين شيخه ابن الرماك دليلاً على ذلك، فقد حكى ابن خروف أن أبا بكر سأل شيخه ابن الرماك عن مسألة من الكتاب أشكلت عليه، وناقشه فيها، فتوقف ابن الرماك ولم يحر جواباً، وردّ غاضباً:

وإذا جَفَوْتَ قَطَعْتُ عَنْكَ لُبَانتي والدَّرُّ يقْطَعُهُ جَفَاءُ الحَالِبِ

وانصرف عن المجلس، وانقطع جمعةً عن الإقراء حتى استعطفه أبو بكر واسترضاه فرجع إلى مجلسه. قال أبو بكر: (فما واقفته بعد ذلك)[1].

شيوخه:

١ – ابن الرماك[2]: عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن الرماك الأموي الصقلي، أحد أئمة العربية في عصره، إشبيلي، يكنى: أبا القاسم، روى عن أبي الحسن الأخضر، وابن الطراوة، وأخذ عنه أبو بكر بن طاهر الكتاب ولم يأخذه عن غيره، توفي بسبتة عام ٥٤١هـ.

٢ – أبو الحسن[3]: علي بن محمد بن مسلم، مولى المعتمد بن القاسم محمد ابن عباد اللخمي، من إشبيلية، نحوي جليل، كان حياً عام ٥٣٩هـ، أخذ النحو عن أبي عبد الله ابن أبي العافية، وأخذ عنه أبو بكر بن طاهر، وأبو الحسن نجبة، وأبو الوليد بن نام.

٣ – علي بن أحمد بن مسلم[4]، مولى محمد بن عباد اللخمي، إشبيلي، روى عن أبي عبد الله بن أبي العافية، وروى عنه أبو بكر بن صاف، وأبو بكر بن طاهر، كان نحوياً ماهراً، ولغوياً حافظاً، أمّ طويلاً بمسجد " زَرَجون " في إشبيلية.

(١) تنقيح الألباب ١٦٥.

(٢) ينظر: التكملة ٣/٢٣–٢٤، صلة الصلة ٣/١٧٩–١٨٠.

(٣) ينظر: التكملة ٣/١٩١، الذيل والتكملة ٥/٣٩٢.

(٤) ينظر: الذيل والتكملة ٥/١٨٠. وأظنُّه ابن عم السابق.

٤ – أبو الحسن بن الأخضر[١]: علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي، عالمٌ محقق في اللغة والنحو، ثقةٌ ثبتٌ، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم، وسمع من الحافظ أبي علي الغساني، وأخذ عنه جماعةٌ منهم: القاضي عياض، وأبو بكر بن طاهر[٢]، توفي عام ٥١٤هـ.

٥ – ابن الحاج الطحان[٣]: عبدالعزيز بن علي بن محمد السماتي المقرىء، إشبيلي، يكنى: أبا محمد، وأبا الأصبغ، دخل فاس عام ٥٥٤، أخذ عنه أبو محمد عبدالحق الإشبيلي، وأبو بكر بن طاهر.

تلاميـــــذه:

تلمذ على يديه جماعةٌ، منهم:

١ – أبوالحسن بن خروف[٤]: علي بن محمد بن علي بن خروف الحضرمي، إشبيلي، من أشهر تلاميذ أبي بكر بن طاهر، وأكثرهم صحبةً له، وكان وقت طلب العلم مختصاً بخدمته، نحويٌ ماهر، وأصولي، ومتكلم، ومقرىءٌ مجودٌ حافظ للقراءات. من آثاره: "شرح جمل الزجاجي"، و"تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب". توفي عام ٦٠٩هـ.

٢ – أبو حفص[٥]: عمر بن عبدالله بن عمر السلمي الأغماتي. أصله من جزيرة "شقر"، ولد بأغمات، وسكن مدينة فاس، كان عارفاً بالعربية، وشاعراً مجيداً، غلب عليه الأدب حتى عرف به. لزم في النحو أبا بكر بن طاهر، وروى عن غيره. توفي عام ٦٠٣هـ.

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢/١٧٤.

(٢) ينظر: الذيل والتكملة ٥/٦٤٨، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٣) ينظر: التكملة ٣/٩٣-٩٤.

(٤) ينظر: الذيل والتكملة ٥/٣١٩-٣٢٣، صلة الصلة ٤/١٢٦-١٢٧، جذوة الاقتباس ٤٨٤.

(٥) ينظر: التكملة ٣/١٦٢، الذيل والتكملة ٨/٢٢٢، جذوة الاقتباس ٤٩٦-٤٩٨.

٣ – أبو الحسن[١]: علي بن الحسن الصَّدِينْي نسبةً إلى قبيلة "صدينة" إحدى قبائل البربر[٢]. من أهل فاس، كان ذا رواية ودراية، وعارفاً بالعربية والأصول، أخذ كتاب سيبويه عن أبي بكر بن طاهر، توفي بعد سنة ستمائة.

٤ – أبو القاسم[٣]: عبدالرحيم بن عيسى بن يوسف الملجوم الأزدي، الفاسي، من بيت مشهور بالمغرب، أخذ عن أبيه وعمه أبي القاسم بن الملجوم، وعن أبي بكر بن طاهر، توفي عام ٦٠٣هـ.

٥ – أبو زكرياء[٤]: يحيى بن داود، تَادلَي[٥] سكن فاس، بارع بالعربية والآداب، وذو حظ من الفقه وأصوله، أخذ العربية عن أبي بكر بن طاهر في فاس، وبمراكش عن أبي موسى الجزولي، توفي عام ٦١٢هـ.

٦ – أبو محمد[٦]: عبدالحق بن خليل بن إسماعيل بن عبدالملك بن خلف السكوني، لبلي، أخذ النحو عن أبي بكر بن طاهر.

٧ – علي بن هشام بن حجاج بن الصعب اللخمي[٧]، شريشي إشبيلي، أخذ عن أبي بكر بن طاهر وعن غيره، توفي عام ٦١٦هـ.

٨ – أبو ذر الخشني (ابن أبي ركب)[٨]: مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله الخشني، الأندلسي، الجباني، علامةٌ، نحويٌ، لغوي، أخذ عن والده وعن

(١) ينظر: التكملة ٤ / ١٩٧، الذيل والتكملة ٢ / ٥٥٤، جذوة الاقتباس ٤٧٠.

(٢) جذوة الاقتباس ١ / ١٥.

(٣) ينظر: التكملة ٣ / ٦٣–٦٤، الذيل والتكملة ٨ / ٥٤٣–٥٤٤، جذوة الاقتباس ٢ / ٤١٥–٤١٦.

(٤) ينظر: التكملة ٤ / ١٩٧، الذيل والتكملة ٢ / ٤٠٩.

(٥) نسبةً إلى: تَادلَة، بفتح التاء واللام، مدينة في المغرب قرب فاس. ينظر: معجم البلدان ٢ / ٥.

(٦) ينظر: الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٨، جذوة الاقتباس ٣٨٨–٣٨٩.

(٧) ينظر: التكملة ٣ / ٢٢٩، الذيل والتكملة ٥ / ٤١٦–٤١٩.

(٨) ينظر: التكملة ٢ / ١٨٨، سير أعلام النبلاء ٢١ / ٤٧٧.

أبي بكر ابن طاهر وغيرهما،له مصنفات منها: شرح غريب السير، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وغيرها، توفي عام ٦٠٤ هـ.

٩ – أبو زكرياء[١]: يحيى بن أبي الحجاج اللبلي، انتقل إلى مراكش صغيراً ونشأ بها وأخذ العربية بمدينة فاس عن أبي بكر بن طاهر، توفي في حدود سنة ٥٩٠هـ.

١٠ – علي بن الحسين الصدفي الفاسي[٢]: كان صاحب دراية ورواية، حاذقاً بالعربية، قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر بن طاهر، توفي بعد ستمائة.

١١ – أبو محمد: قاسم بن محمد بن عبدالله القضاعي[٣]: عرف بابن الطويل، خطيب جامع القرويين، روى عن محمد بن أحمد الغافقي، وأخذ عن أبي بكر.

١٢– أبو الحكم[٤]، عبدالرحمن بن عبدالسلام بن عبدالرحمن بن ذي الرجال ابن برجان، إشبيلي، أخذ عن جماعة منهم أبوبكر بن طاهر.

١٣ – أبو عبدالله[٥]، محمد بن إسماعيل بن عيسى الأنصاري الإشبيلي: أخذ عن أبي بكر بن طاهر، وروى عن أبي بكر بن العربي القاضي.

مجالسه ومناظراته:

تصدر للتدريس في إشبيلية، وشُهِر بتدريس الكتاب، وكان قائماً على إقرائه وإقراء كتاب معاني القرآن للفراء، والأصول لابن السراج، وإيضاح الفارسي. قال ابن الزبير: (كان يُرحل إليه في العربية، موصوفاً فيها بالحِذْق والنُبل)[٦].

(١) ينظر: صلة الصلة ٥ / ٢٥٤–٢٥٥، جذوة الاقتباس ٥٣٧–٥٣٨.

(٢) ينظر: صلة الصلة ٤ / ١٥٨، جذوة الاقتباس ٤٦٩.

(٣) ينظر: الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٨، جذوة الاقتباس ٢ / ٥١٢.

(٤) ينظر: التكملة ٣ / ٤٦–٤٧، صلة الصلة ٢١٠.

(٥) ينظر: الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٨، ٦ / ١٢٦.

(٦) صلة الصلة ٥ / ٣٧٥.

وقد عُني عناية خاصة بكتاب سيبويه، فأقبل على إقرائه شارحاً لعويصه، ومدققاً في مسائله، وقد أقرأه مرتين كما هو واضح في كتاب " تنقيح الألباب " لابن خروف، فقد نقل عنه أقوالاً ذكرها في إقرائه الثاني خالف فيها ما جاء في الإقراء الأول، من ذلك: قوله عن حركة همزة "إنَّ" بعد القول: (فلا يمتنع على هذا أن تُفتح بعد القول، حتى دعا ذلك الأستاذ أبا بكر –رحمه الله – أن يجيز فتحها إذا قدرت بالحديث والخبر والقصة، وذلك إذا لم يقع في خبرها فعلٌ،فإن كان خبرها فعلاً قدرها بالشأن. . .)[١].

ثم قال: (ومنع الأستاذ أبو بكر فتح " إنَّ " بعد القول البتة في الإقراء الثاني، ولم يحل الشبهة بما ينبغي)[٢].

وفي موضع آخر: (وأجاز الأستاذ أبو بكر: كلٌ رجل فله درهم، إذا أراد المبالغة في الرجولية، فقام ذلك مقام الفعل الذي يوصف به، ثم منعه في الإقراء الثاني)[٣].

ومع إقرائه الكتاب كان يعقد للطلاب مجالس للمناظرة فيه، من نحو ما نُقل عن تلميذه أبي القاسم بن الملجوم من أنه ناظر على يديه فيما يقرب من ثلث الكتاب[٤].

وكان ميَّالاً للمناظرات العلمية، مولعاً بالمحاورة في مسائل العربية، تجتذبه روح المنافسة إلى إظهار تفوقه على منافسه، ويثقل في نفسه ظهوره عليه ؛ لذا أثَّرَ عليه تألّق ابن هشام اللخمي في المناظرة التي وقعت بينهما [٥].

ويحكي لنا زيد بن الحسن الكندي كبير النحاة في دمشق أنه ضمّه وأبا بكر مجلس في القاهرة، ودار بينهما كلام حول مسائل من العربية فأعجب بسعة علم

(١) تنقيح الألباب ١١٢ .

(٢) تنقيح الألباب ١١٣ .

(٣) السابق ٤٦ .

(٤) ينظر: جذوة الاقتباس ٢ / ٤١٦ .

(٥) ينظر: الذيل والتكملة ٦ / ٧١ .

أبي بكر بن طاهر بكتاب سيبويه [١].

كما ناظره في دمشق: " فحكم الحاضرون بأن أبا بكر أعرف منه بالكتاب، وبأن أبا اليُمْن أنبه نفساً "[٢].

وفي رحلته إلى مصر همَّ بمناظرة أبي محمد عبدالله بن برّي، كبير النحاة فيها، إلاّ أن أبا محمد خشي أن تتعصب له المصرية، وتتعصب المغاربة لأبي بكر، فتقع الفتنة بين الفريقين؛ لذا وسّطَ أحد الأخيار للاجتماع بابن طاهر ليثنيه عمَّا عزم عليه، فكان ذلك[٣].

ثقافته ومكانته العلمية:

قال عنه ابن الزبير: (كان من حذّاق النحويين، وأئمة المتأخرين)[٤]، وكان يلقب بالأستاذ، وهو لقب يختص به النحوي البارع في عرف الأندلسيين آنذاك، قال القفطي: (ولا يلقب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلا النحوي الأديب)[٥].

تلقى تعليمه على أيدي مشائخ عصره بالأندلس، وقرأ بعض كتب النحو الصغار على أبي الحسن بن مُسَلَّم [٦]، وقرأ كتاب سيبويه على ابن الرماك، ولم يأخذه عن غيره كما ذكر تلميذه ابن خروف[٧].

كان عاكفاً على قراءة كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، وأصول ابن السراج، والإيضاح لأبي علي الفارسي، وما عداها كان يراه مطرّحاً لا يعرّج عليه [١].

(١) ينظر: إنباه الرواة ٤/ ١٩٤-١٩٥.

(٢) الذيل والتكملة ٥/ ٦٥٠.

(٣) ينظر: السابق ٥/ ٦٤٩-٦٥٠.

(٤) صلة الصلة ٥/ ٣٧٥.

(٥) إنباه الرواة ٤/ ١١٣.

(٦) الذيل والتكملة ٥/ ٦٤٨.

(٧) السابق.

وقد حظي كتاب سيبويه بعناية خاصة من أبي بكر بن طاهر، فعلا شأنُهُ فيه درساً، وتحصيلاً، وإقراءً، وفَهْماً.

قال المراكشي: (كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة، وأفهمهم أغراض سيبويه، وأحسنهم قياماً على كتابه، وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد)(٢).

وقد شُهر بتدريس الكتاب، وله عليه تعليق سمَّاه " الطرر "(٣)، أفاد منه تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب المسمى " تنقيح الألباب " وقد صرّح بذلك قائلاً: (وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب، من تبيين مشكلها، وتحقيق المستدرك منها، وشرح الألفاظ المجهولة فيها، وتعليل ما لم يصح استدراكه، والتنبيه عليه، وغير ذلك مما انفرد به – رحمه الله – واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجاب، وما أظنك يا نحوي تجده مجموعاً ملخصاً هذا الجمع والتلخيص في كتاب، وجميع حسناتي منه رحمه الله تعالى)(٤).

ولشهرته بتدريس الكتاب كانت الناس تفد إليه(٥)، من كل مكان يأخذون عنه، ويناظرونه، وقد شهد له زيد بن الحسن الكندي النحوي، إذْ جمعه به مجلس في القاهرة، وهو في رحلته إلى الحج،وجرى بينهما تداول ونقاش حول مسائل في العربية، فقال عنه: "كنت إذا ذكرت مسألةً سرد الكلام عليها من كتاب سيبويه، فتحققت أنه أحفظ الناس للكتاب "(٦).

---

(١) ينظر: التكملة ٥ / ٥٦.

(٢) الذيل والتكملة ٥ / ٦٤٨-٦٤٩.

(٣) ينظر: التكملة ٢ / ٥٦.

(٤) تنقيح الألباب ١٧ (المقدمة).

(٥) ينظر: صلة الصلة ٥ / ٣٧٥، إشارة التعيين ٢٩٥.

(٦) إنباه الرواة ٤ / ١٩٥.

آثـــاره:

مع علو شأنه، وسعة علمه إلاَّ أن المراجع التي ترجمت له، لم تذكر له مصنفاً مستقلاً، فكلُّ ما أُثِرَ عنه لا يعدو تعليقات على بعض الكتب التي تعهدها بالتدريس والإقراء، ولعل انشغاله بالتدريس كان سبباً في انصرافه عن التأليف، وتعليقاته هي:

١ - تعليق على كتاب سيبويه سماه " الطرر"(١)، أو " حواشي مبوّبة " كما قال ابن حجر(٢)، وهو فوائد وتقريرات وتنبيهات حول مسائل من الكتاب دوَّنها عليه، أفاد منها تلميذه ابن خروف وعليها عوّل في شرحه المسمى " تنقيح الألباب"، وقد مرَّ تصريحه بذلك.

وقد ذكر السيوطي(٣) أنه وقف على هذا الكتاب بمكة المشرفة، ولا أجد له أثراً فيما وقفت عليه من فهارس المخطوطات، ولعله مما فقد.

٢ - تعليق على معاني القرآن للفراء(٤).

٣ - تعليق على الإيضاح(٥) لأبي علي الفارسي، وفي كشف الظنون(٦)، وهدية العارفين(٧): شرح الإيضاح، وفي الأشباه والنظائر(٨): طرر الإيضاح.

---

(١) ينظر: التكملة ٢/٥٦، صلة الصلة ٥/٣٧٥، إشارة التعيين ٢٩٥، البلغة ١٨٧، بغية الوعاة ١/٢٨، جذوة الاقتباس ١/٢٧١.

(٢) لسان الميزان ٥/٤٩.

(٣) بغية الوعاة ١/٢٨.

(٤) الذيل والتكملة ٥/٦٤٩.

(٥) ينظر: صلة الصلة ٥/٣٧٥، إشارة التعيين ٢٩٥، البلغة ١٨٧، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٦) ٢١٣.

(٧) ٢/١٠٠.

(٨) ٤/٢٥٩.

وفاتـــــه:

ذكر جلُّ من ترجم له أنه اختلط عقله وهو في طريقه عائداً من الحج، واستقر بمدينة " بجاية " (وربما ثاب إليه عقله أحياناً فيتكلم في مسائل مشكلة من النحو ويبينها أحسن بيان، ثم يغلب عليه فيتلف)[١]، وتوفي بها.

وكانت وفاته سنة ٥٨٠هـ كما جاء في معظم كتب التراجم التي عرضت له[٢]، وصحح ذلك المراكشي، وذكر رواية أخرى مفادها أنه توفي عام ٥٨٣هـ[٣].

وذكر القفطي أنه توفي – فيما بلغه – في حدود سنة ٥٧٠هـ[٤]، أما ابن الزبير فلم يضبط سنة وفاته، فذكر أنها في عشر ٥٨٠هـ[٥]، وكذلك عند السيوطي[٦].

ابن طاهر والنظم:

لم يذكر أحد ممن ترجم له أنَّه شاعر، أو يمتلك المقدرة على النظم، وكلُّ ما جاء عنه في هذا أبيات ثلاثة نظمها في موانع الصرف نقلها عنه تلميذه ابن خروف، قال: (وغيَّر أبو بكر بن طاهر الأبيات التي قيلت في موانع الصرف، وزاد فيها علة وهي ألف الإلحاق، فقال:

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ... ملخصةً إن كنت في العلم تحرص

فجمع وتأنيث وعدل وعجمة ... ووصف وتعريف ووزن مخصص

وما زيد في علقى وعمران فانتبه ... وعاشرها التركيب هذا ملخص[٧]

(١) التكملة ٢ / ٥٦، وينظر: الذيل والتكملة ٢ / ٦٥٠، إشارة التعيين ٢٩٥.

(٢) ينظر: التكملة ٢ / ٥٦، الذيل والتكملة ٥ / ٦٥١، إشارة التعيين ٢٩٥، سير أعلام النبلاء ٢١ / ١٠٢-١٠٣، البلغة ١٨٧، لسان الميزان ٥ / ٤٩، جذوة الاقتباس ٢٧٢.

(٣) الذيل والتكملة ٥ / ٦٥٠.

(٤) إنباه الرواة ٤ / ١٩٥.

(٥) صلة الصلة ٥ / ٣٧٥.

(٦) بغية الوعاة ١ / ٢٨.

(٧) تنقيح الألباب ١٩٦، وينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٩٣، الأشباه والنظائر ٢ / ٦٦.

وفي دراسة أعدتها الأستاذة حياة قارة[1] لكتاب " الإملاء المنتخل في شرح كتاب الجمل " لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد البهاري، أحد معاصري أبي حيان، ذكرت الباحثة أنَّ البهاري ساق هذه الأبيات وقدم لها بقوله: (وقد نظمت هذه العلل في شعر)[2]، والتبس الأمر عليها فقرأت (نَظَمْتُ) بضم التاء مبنياً للمعلوم، ففهمت أن هذه الأبيات للبهاري، فأخذت تمتدح شاعريته ومقدرته على التصرف في النظم.

والصواب: (نُظِمَتْ)بالبناء للمجهول، فالأبيات لأبي بكر بن طاهر كما نص على ذلك تلميذه ابن خروف، وهي أبيات قليلة، ومع قلتها لم تخل من طابع التكلف والصنعة، ولا تكفي للحكم على الرجل بأنه ناظم مقتدرٌ، أو شاعر مطبوع.

فكره النحوي:

لم يقدَّر لصاحبنا أن يخلِّف لنا مصنفاً مستقلاً في النحو نتبيَّن فيه معالم تفكيره، ونتعرف على منهجه فيه، فكلُّ ما أُثر عنه – كما أسلفت – تلك التعليقات التي أشرت إليها، ولا نعرف عنها شيئاً سوى ما احتفظت به القطعة المتاحة من كتاب " تنقيح الألباب " لابن خروف، إذ بثَّ في أنحائها قِطَعاً من تعليقاته على الكتاب، وسأحاول في قراءة سريعة لهذه القطعة المتاحة أن أتبيَّن شيئاً من المظاهر العامة في تعليقاته، وأقلِّب النظر في آرائه التي تناقلتها كتب خالفيه لأرصد ما تيسَّر من مواقف تجاه أصول الصنعة النحوية، فأقول والله المستعان:

(١) باحثة في قسم اللغة العربية في كلية الآداب، جامعة محمد الخامس.

(٢) مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الأول، العدد الرابع، ص١٦٦.

أ – أغراضه ومقاصده في تعليقاته:

تعددت أغراض ابن طاهر ومقاصده في تعليقاته، وتنوعت مواقفه من نصوص سيبويه، يوافقه مرة، ويخالفه أخرى، ويعرض للأحكام النحوية، وينبِّه عليها وَفْق مقاييس النحويين، وهذه نبذٌ منها:

– ذكر سيبويه أن أدوات الشرط التي في أصلها موصولة إذا جاءت بعد أدوات غير عاملة؛ كـ "إِذْ" و "أما" و "إذا" و "لكن" و "لا" تخلص للموصولية، وتفارق الشرط، ولا يجازى بها إلا في الشعر، أما في السعة فلا يُجَازى بها إلا إذا فصل بين أداة الشرط والأداة غير العاملة فاصلٌ ضميرٌ ظاهر أو مقدر، واستثنى "لا" فذكر أنه يجوز أن تليها أسماء الشرط ولا تأثير لها على الجملة الشرطية(١).

وقد عقَّب عليه أبو بكر بتعقيبين:

أحدهما: ارتضى فيه أن تعمل هذه الأسماء بعد أدوات غير عاملة في السعة من غير فصل بضمير، وهو ما منع سيبويه. قال: (وقد يجوز ذلك من حيث لم تعمل)(٢).

والآخر: أومأ فيه أبو بكر إلى إشكال في استثناء "لا" من دون "لكن"، مع أن "لكن" في حكمها قياساً، فقال: (قياس "بل" في هذا قياس "لكن"؛ لأنهما في الاشتراط سواء)(٣).

– وقد يحتكم أبو بكر إلى المعنى فيجيز ما منع سيبويه، فقد ذكر أن قولهم: "إن تأتني فأحدثك" يجب فيه رفع الثاني، ولا يجوز نصبه (٤).

(١) الكتاب ٣/٧٦.

(٢) تنقيح الألباب ٧.

(٣) تنقيح الألباب ٧.

(٤) الكتاب ٣/٨٩.

قال ابن خروف: (وأجاز الأستاذ أبو بكر في " إن تأتني فأحدثك " النصب من غير جواب، وهو الذي منع سيبويه. قال: قد يجوز النصب في الشعر، وتكتفي حملاً على المعنى ؛إذ كان واجباً في معنى الحديث.

يريد أنه من حيث يتقدَّر بالشرط، وهو واجب بوقوع الأول، يراعى المعنى فيُجعل كالمنقطع، ولا يُلتفت فيه إلى تقدير الاتصال بالعطف ؛ لأنه تمثيل لا ينطق به لما ذكر، وهو جائز على هذا التأويل، ولا يكون إلا في الفاء، ويكون معنى الكلام "إنْ يكنْ إيتانٌ يكنْ حديثٌ؛ لأنك لو أخرجت الفاء لجزمت فروعي ذلك)[1].

– وقد يفضَّل سياقاً على آخر وظاهر عبارة سيبويه خلافه، كما في التراكيب المحتملة في جملة الشرط، فقد عرض سيبويه لها، وقدَّم تركيب: " فعلت مع أفعل " على تركيب " لم أفعل مع يفعل " ؛ ووصف الأول بالضعف والثاني بالقبح، وعلته عنده: أن " لم أَفْعَل " نفي "فعلت " فكأنه فرع عن الماضي ؛ لذا فهو أبعد عن المضارع[2].

أما أبو بكر فقد بدت له وجهة أخرى غير التي رآها سيبويه ؛ إذْ رأى أَنَّ " لم أَفْعَل " –وإن كان ماضياً في المعنى – إلا أنه موافق في اللفظ للمضارع، فيكون أقرب إليه من الماضي لفظاً ومعنى[3].

– وربما أجاز غير ما نص عليه سيبيويه بما لا يقطع بمخالفته له، فيقدم له بـ (لا يمتنع عندي) أو (يحتمل) أو (لا يمتنع في القياس) وهلم جرا، وكأنه يُنَبِّه على جواز وجه آخر غير ما قاله سيبويه، نحو قوله فيما يستعمل من الصيغ في النسب

(١) تنقيح الألباب ٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٩١–٩٢.

(٣) ينظر: تنقيح الألباب ٢٥–٢٦.

بلا ياء،نحو: لابن، وتامر...: (وتحتمل عندي أن تكون هذه الأشياء التي ذكرت على غير معنى النسبة)[١].

– ولما قال سيبويه: (ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث)[٢]. قال أبو بكر: (ولا يمتنع عندي أن تكون للإلحاق، وليس كألف "كلا"؛ لأنها انقلبت بالشبه بـ" على " مع المضمر)[٣].

– وفي تصغير الظروف نصَّ سيبويه على أن الغرض من تصغيرها ليس التحقير وتقليل الذات وإنما تقريب المسافة[٤]، وخالف أبو بكر مرتضياً أن يكون المراد من تصغيرها التقليل، قال: (ولا يمتنع في القياس أن تصغرها على أن يكون شيءٌ أكبر من شيء على حده في كل شيء)[٥].

– وقد يعرض في تعليقاته إلى شيء من توجُّهاته المذهبية، كما في قوله عن "ذا": (وأمالتها العرب طالبةً لياء " ذيّا " المحذوفة)[٦]. فقد يَمَّم في هذا نحو مذهب الأخفش ومن اقتفى أثره في أن " ذا " ثلاثية محذوفة العين – على قول – وقلبت الياء الثانية ألفاً[٧].

وقوله عن تحقير أسماء الشهور والأيام:

(ولا يمتنع عندي ما ذهب إليه الجرمي من جواز تحقيرها)[٨]، وقد خالف في

(١) تنقيح الألباب ٤٤٦، وينظر: الكتاب ٣/ ٣٨١-٣٨٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٦٤.

(٣) تنقيح الألباب ٤٢٤.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٨٥.

(٥) تنقيح الألباب ٥٤٥.

(٦) المرجع السابق ٣١٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٧٣.

(٨) تنقيح الألباب ٥٤٠.

هذا سيبويه، ووافق الكوفيين والمازني والجرمي(١).

– وقد يتجاذبه مذهبان فلا يقطع بأحدهما، نحو ما نجده في حديثه عن موضع أسماء الأفعال من الإعراب، فقد أجاز في موضعٍ ألا يكون لها موضع من الإعراب كالأفعال التي عُدِلَت عنها (٢)، وفي موضع آخر أجاز أن تكون في موضع نصب كالمصادر المعاقبة (٣)، بل إنه جعل الأخير مما يدعو إليه القياس، ورد عليه ابن خروف بأنه (قياس بعيد ؛ لأن الذي عُدِل عنه لا موضع له، ولم يضارع شيئاً)(٤).

– وربما استوقفه مذهب من مذاهب سيبويه فيلتمس له توجيهاً ثم يضعفه، نحو ما نجده في تعليله لحكم سيبويه على " اطمأنَّ " بأنه مقلوب من "طَأْمَن"(٥)؛ إذْ قال: (وكأنه زعم أنه مقلوب، إذْ كان مثالاً يصحب الزائد ولا يَرِد في غيره، وليست بعلة ظاهرة)(٦).

– أو يستوقفه ضبط صيغةٍ ما في الكتاب ويرى الصواب في غير ما ضبطت به، فيصوِّبُها موجهاً تصويبه، نحو ما نجده في تعليقه على قول سيبويه:

(ومن قال في " أسود " : أُسيِّد، وفي " جدول " : جُدَيِّل، قال في " فَعْوَلاء " – إن جاءت – فُعَيْلاء يخفف ؛ لأنها صارت بمنزلة السواكن)(٧).

إذْ قال: (الصواب في: فَعَوْلاء، بفتح العين وسكون الواو ؛ لأنها لغير الإلحاق، وهكذا وقع في بعض النسخ الشرقية. وإن كان " فَعْوَلاء " بتحريك الواو، فكلامه

(١) ينظر: النكت ٢/٩٤٦، شرح المفصل ٥/١٣٩.

(٢) تنقيح الألباب ٣٠٦.

(٣) السابق ٣١٥.

(٤) السابق.

(٥) الكتاب ٣/٤٦٧.

(٦) تنقيح الألباب ٥٢٨، وينظر: اللسان ٣/٢٦٥(طمن).

(٧) الكتاب ٣/٤٤١-٤٤٢.

عليها ضعيف ؛ لأنه يجري الملحق مجرى غيره مما ليس بملحق، ويجري ما شبه بالأصل مجرى ما لم يشبَّه به . . .)[١].

وبالمقابل قد ينتصر لرواية في الكتاب خطَّأها بعضهم، نحوما نجده في موقفه من تخطئة المبرد لرواية سيبويه لقول الراجز:

صُبَيَّةٌ على الدخان رُمْكَا ما إنْ عَدا أَصْغَرهم أَنْ زَكَا [٢]

فقد قال: (هكذا وقع أصغرهم، والصواب أكبرهم)[٣].

قال أبوبكر: (الرواية في الكتاب صحيحة، وإنما أراد أن يُعظِّم تدليفهم لصغرهم)[٤].

وهكذا يمضي بنا أبو بكر بن طاهر معنياً بتتبع مسائل الكتاب، ومولعاً بتجريد معانيها وتحرير الأقوال فيها، وقد شهد له بذلك تلميذه ابن خروف وهو يتحدث عن الدلالات المختلفة للواو المسبوقة بهمزة إذ قال: (وكان الأستاذ أبو بكر – رحمه الله – يعجب بهذه المسائل، وكان يقول: ذهب الذين كانوا يحسنونها)[٥].

ب – موقفه من السماع:

لم أقف لابن طاهر على نصوص تحمل إشارات كافية إلى موقفه من السماع، ولكنني أكاد أطمئن إلى أنه يُجلِّه، ويتمسك به، ويعتمده في إرسال أحكامه. فقد عوّل عليه في الاستدلال لإعمال صيغ المبالغة إذا كانت بمعنى المضي [٦]، إذْ

(١) تنقيح الألباب ٥٠٣، وينظر: الانتصار ٢٢١، وشرح الشافية للرضي ١ / ٢٤٨ .

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج. ديوانه ١٢٠ ،وينظر: الكتاب ٣ / ٤٨٦ .

(٣) تنقيح الألباب ٥٤٦، وينظر: النكت ٢ / ٩٤٩، وتحصيل عين الذهب ٥٠٦ .

(٤) تنقيح الألباب ٥٤٦ .

(٥) السابق ١٨٨ .

(٦) شرح اللمحة البدرية ٢ / ٩٧ .

احتج لصحة ذلك بقول الشاعر:

بَكَيْتُ أَخَا لأَوَاء يُحْمَدُ يومُه كريمٌ رءوسَ الدارعينَ ضَرُوبُ(١)

– كما احتج لصحة مذهب المبرد في أن أصل " دم " : دَمَيٌ، على زنة " فَعَل " بقول المثقب العبدي(٢):

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَان بالخبر اليقينِ(٣)

وبقول الحصين بن حمام المري:

فَلَسْنَا على الأَعْقَاب تَدْمىَ كُلُومنا ولكن على أقدامنا يقطر الدَّمَا (٤)

– وفي إضافة " آية " إلى الجملة الاسمية قال: (ووجدت أنا في شعر ابن الدمينة قال مزاحم بن عمرو السلولي(٥):

بآيةِ الخالُ منها عند سُرَّتها وقولُ ركبتها قِضْ حين تثنيها) (٦)

– وقد يُحْجِم عن الأخذ بسياقٍ ما لأنه لم يُسْمَع عنهم، كما في تعليقه على قول ابن السراج: (وأجاز قومٌ: " مُذْ يومُ يومُ "، يرفعون بلا تنوين، قالوا: كأنك قلت: مُذ يومُ تعلم، ولا يجيزون: مذ شهرُ شهرُ، ومُذْ دهرُ دهرُ، ومذ عامُ عام)(٧).

إذْ قال: (لو سُمِع لجاز.. الأول معربٌ، والآخر غاية)(٨).

(١) يعزى البيت إلى أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في شرح المفصل ٦ / ٧١. وينظر: الكتاب ١ / ١١١.

(٢) في ملحق ديوانه ٢٨٣.

(٣) تنقيح الألباب ٤٣١.

(٤) السابق.

(٥) كذا في الدرر ٢ / ١٥٦، وبلا نسبة في الهمع ٤ / ٢٨٩.

(٦) تنقيح الألباب ٨٠.

(٧) السابق ٣٥٠.

(٨) السابق.

– وفي " إذا " الفجائية وأنه لا يليها الفعل وإن حمل ما بعدها عليه، قال: (ولم أسمع بذلك بعد "إذا"، وإن أتى أمكن ذلك) (١).

– ومن مظاهر اعتزازه بالمسموع واحترامه له دفاعه عن القراءة الشاذة، والتماسه توجيهاً لها، نحو ما نجده في دفاعه عن قراءة بعضهم: ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم﴾ (٢) بنصب (أطهر)(٣)، فقد لحَّنَ هذه القراءة الخليل وسيبويه وأبو عمر ابن العلاء(٤). قال ابن طاهر: (هذه القراءة مروية، فلا يعنَّف قارئها، وقد يتجه له وجه ؛ لأن هذه الحال فيها الفائدة، فكانت كالخبر)(٥).

جـ – موقفه من القياس:

بدا لي وأنا أقلب النظر في تعليقات أبي بكر بن طاهر وآرائه ولعه بالقياس، وثقته به، فقد أدار عليه جملة من المسائل، ووظَّفه في ترجيح بعض اختياراته نحو ما نجده في حديثه عن موضع أسماء الأفعال من الإعراب، فقد أجاز فيها – كما أسلفت – ألاّ يكون لها موضع، وأجاز أن تكون في موضع نصب كالمصادر المعاقبة، ووصف الأخير بالقياس (٦).

– وفي تجويزه عمل صيغ المبالغة إذا كانت بمعنى المضي استدل بالقياس، ووجهه عنده أن صيغ المبالغة أقوى في العمل من اسم الفاعل لما فيها من المبالغة(٧).

---

(١) تنقيح الألباب ٧٢.

(٢) هود ٧٨.

(٣) قراءة الحسن،وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٥، المحتسب ١ / ٣٢٥، البحر المحيط ٥ / ٢٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٩٦–٣٩٧، و ينظر: البحر المحيط ٥ / ٢٤٧.

(٥) تنقيح الألباب، التذييل والتكميل ٢ / ٢٩٥.

(٦) تنقيح الألباب ٣٠٦، ٣١٥.

(٧) شرح اللمحة البدرية ٢ / ٩٧.

– وربما وجد في القياس فسحةً تبيح ما منعه غيره، نحو ما نجده في تصغير الظروف، فقد ذكر سيبويه أن الظروف تصغَّر لغرض التقريب المكاني أو الزماني – كما أسلفت – وخالفه ابن طاهر معوّلاً على القياس حين قال:

(ولا يمتنع في القياس أن تصغرها على أن يكون شيءٌ أكبر من شيء على حده في كل شيء)[١].

وقد يختار مذهباً يرى القياس يعضده، ولكنه ما يلبث أن يرجع عنه إذا بان له وجهٌ أقوى، ونجد ذلك في مسألة التسمية بالحرف الساكن من غير كلمة، فمذهب سيبويه تصديره بهمزة وصل للابتداء به، واختار أبو بكر فيه قطع الهمزة، وكان يراه مقيساً ؛ (لأنه قد تحرك ما بعدها، ولا يثبت مع ذلك)[٢]. وهو خلاف ما عليه سيبويه – كما أسلفت – فقد قال: (... فلا تقطع الألف ؛ لأنك لم تنقلها من فعل، فصارت بمنزلة " ابن" إذا سميت به، فلا يجوز القطع)[٣]، ومن ثم رجع أبو بكر عن ذلك ورأى أن الصواب بقاؤها على حالها [٤]، كما قال سيبويه.

– وقد يُغْرِبُ في أقيسته، نحوما نجده في حكمه على " دنيائي " – وهو لم يسمع – بأنه مما يسعه القياس لو ذُهب فيه إلى بناء ما ينصرف، فتُحمل ألف التأنيث على ألف الإلحاق، ومن ثم يجوز في الهمزة المبدلة منها – في التقديم – بعد زيادة ألف المد[٥] الوجهان ؛ الإبدال واواً، أو بقاؤها[٦]. قال – تعقيباً على

(١) تنقيح اللباب ٥٤٥.

(٢) السابق ٣٧٧.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٢٣.

(٤) تنقيح الألباب ٣٧٨.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٩٩.

(٦) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٥١–٣٥٢، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٥١.

قول سيبويه: (وقال في "دنيا" دنياوي)[1] ـ :

(كأنه استدل على ذلك بأنه لم يسمع " دنيائي "، ولو ذهب بها إلى بناء ما ينصرف لجاز فيها... ولا يمتنع الهمز في القياس،ولا يمتنع أن يجري مجرى الملحق وإن لم تهمز ؛ لأنها إذا انقلبت كحرف الإلحاق)[2].

وحَمْلُ ألف التأنيث في نحو هذا على ألف الإلحاق لم أقف عليه فيما رجعت إليه، ويؤيده ما حكاه ابن الأعرابي: (ما له دنياً ولا آخرة)[3]، بتنوين (دنيا).

– ويؤكد ثقته بالقياس أصلاً من أصول التقعيد، وأن ما يبنى عليه من أحكام لا يخرج عن سنن العرب في كلامها، قوله تعليقاً على حديث سيبويه عن أحكام أسماء السور: (وهذا كلُّه دليل على أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها)[4].

د – اعتناؤه بالتعليل:

لم يغفل صاحبنا أهمية التعليل في تفسير الظاهرة، وتأييد الحكم، فقد وقفت له على شيء من التعليلات وجَّه بها ما يَمَّم إليه من مذاهب واختيارات. ومن ذلك ارتضاؤه أن تكون الألف في " كلتا " للإلحاق، لا للتأنيث، كما قال سيبويه ومَنْ وافقه، إذْ قال: (ولا يمتنع عندي أن تكون للإلحاق،وليس كألف " كلا " ؛ لأنها قد انقلبت بالشبه بـ " على " مع المضمر، وهذه إذا قلت: كلتيهما للمضمر)[5].

وفي تصغير "دنيا" ذكر سيبويه أنه محذوف العين لاجتماع الياءات[6]، فقال

(١) الكتاب ٣/٣٥٣.

(٢) تنقيح الألباب ٤١٣.

(٣) اللسان ١٤/٢٧٣ (دنا).

(٤) تنقيح الألباب ٢٨٨.

(٥) السابق ٤٢٤.

(٦) الكتاب ٣/٤٨٧.

أبو بكر: (وقد لا يحذف منه من حيث أجري في التسمية به كـ " لا " فمُدّ.. وإن شاء لم يحذفها ؛ لأنها غير متمكنة استعملت استعمال الحرف...) (١).

وربما صحَّحَ علةً لحكمٍ ما، وردَّ أخرى تختلف معها فيما تؤول إليه، نحو ما نجده في تعليله لإعمال المصدر المصغّر، فقد منعه قومٌ منهم المبرد وأبو علي الفارسي حملاً على اسم الفاعل إذْ يمنع عمله مصغراً ؛ لأن التصغير من خواص الأسماء.وخالف أبو بكر بن طاهر فأجاز إعماله مصغراً ؛ وحجته:

(أن عمله ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عمل لوضعه موضع الفعل، فلا يقدح التصغير في إعماله، بخلاف اسم الفاعل، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يبعده عن شبه الفعل)(٢).

- وقد يقدح بالعلة ويضعِّفُها إذا لم تحظ بقدر كافٍ من الإقناع عنده، كما في ردّه لعلّة حذف الياء من تصغير " فَعْوَلاء " إذا أجري مجرى: أُسَيِّد تصغير: أسود، قال سيبويه: (ومن قال في أسود: أُسيِّد، وفي جدول: جُدَيِّل، قال في فَعْوَلاء - إن جاءت - فُعَيْلاء، يخفف ؛ لأنها صارت بمنزلة السواكن)(٣).

فقال أبو بكر: (وحذف مثل هذا إنما يكون عن علة أحكم من هذه التي ذكر)(٤).

وبعد هذه التطواف السريع حول شيءٍ من نصوص أبي بكر التي نقلت لنا يتبيَّن لي سعة علمه، ودقة فهمه، ومقدرته على توظيف أصول الصنعة النحوية، وتعويله على المعنى في تسويغ بعض السياقات غير المألوفة، واعتزازه بالمسموع وتقديمه له، ودفاعه عن القراءات ورفض الطعن بها، وولعه بالقياس وتفنُّنه فيه إلى درجة أنه قد يُغْرِبُ في أقيسته، ذلك إلى جانب اهتمامه بالتعليل.

(١) تنقيح الألباب ٥٤٧.

(٢) التذييل والتكميل ج٣ ل ٢٤٣ (أ).

(٣) الكتاب ٣ / ٤٤١-٤٤٢.

(٤) تنقيح الألباب ٥٠٣.

آراؤه في المفردات

المعرف بالإضافة في درجة ما أضيف إليه في التعريف مطلقاً:

اختلف في درجة تعريف المضاف، فذهب جماعة[١] منهم أبو بكر بن طاهر[٢] – وأحسبه سَبَقَ إلى ذلك – إلى أنَّ المضاف في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضاف إلى المضمر. وعزي إلى ابن خروف[٣]، وجزم به ابن مالك في التسهيل[٤].

ووجهوا ذلك بأن المضاف اكتسب التعريف من المضاف إليه فصار مثله[٥].

ولم يرتض آخرون أن يكون المضاف إلى المضمر في درجته؛ (لئلا ينتقض القول بأنَّ المضمر أعرف المعارف)[٦]، ولأنه يترتب عليه أن يكون النعت أعرف من المنعوت في نحو: مررت بزيد أخيك[٧]، و (النعت لابد أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلَّ منه تعريفاً)[٨]، ومن ثمَّ اختاروا أن يكون المضاف في درجة المضاف إليه عدا المضاف إلى المضمر، فإنه ينحطُّ درجةً فيكون في درجة تعريف العلم.

وعزي هذا إلى سيبويه[٩]، وصححه ابن عصفور[١٠]، وعليه أبو علي

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/١١٨.

(٢) ينظر: الهمع ١/١٩٣.

(٣) ينظر: السابق، وفي شرح الجمل له ١/٣١١: (وسائرالمضافات تابعة لما أضيفت إليه في الدرجة الثانية منه).

(٤) ص٢١.

(٥) ينظر: الهمع ١/١٩٣.

(٦) الهمع ١/١٩٣. وينظر: التذييل والتكميل ٢/١١٦.

(٧) الكتاب ٢/٦.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٧، وينظر: التذييل والتكميل٢/١١٨، شرح اللمحة البدرية١/٢٨٨.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٥، التذييل والتكميل ٢/١١٣، وهو ليس صريح كلام سيبويه، وإنما يفهم من كلامه عمَّا يوصف به كل نوع من أنواع المعارف. ينظر: الكتاب ٢/٦-٨.

(١٠) شرح الجمل ١/٢٠٥.

الشلوبين[١] وعزاه أبو حيان إلى شيوخه[٢]، وصححه ابن هشام[٣].

وذهب المبرد إلى أنَّ المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً حملاً على المضاف إلى المضمر[٤]، ورُدّ بقوله تعالى: ﴿وواعدناكم جانب الطور الأيمن﴾[٥]، وبقول امرىء القيس:

فأدركَ لم يَجْهَدْ ولَمْ يَثْنِ شأوه يمرُّ كخُذْرُوفِ الوليْدِ المُثقَّب[٦]

ففيهما وُصِف المضاف إلى ما فيه (ألْ) بما فيه (ألْ)، والمقرر في باب النعت أنَّ النعت يكون مساوياً للمنعوت أوأقلَّ منه – كما سبق –: (فكان يلزم من قوله أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وذلك لا يجوز)[٧].

وأجيب بأن هذا لايلزم إلا إذا سُلِّم بأنَّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف؛ لأنه نُقل عن الفراء وأبي علي الشلوبين جواز نعت الأعم بالأخص، ووافقهما ابن مالك[٨].

ويمكن أن يجاب بذلك عن المثال الذي اعتُرِض به على المذهب الأول –أيضاً– ويزاد عليه جواز أن يكون " أخيك " بدلاً، لا نعتاً، ولا اعتراض حينئذ[٩].

(١) التوطئة ١٩٣.

(٢) التذييل والتكميل ٢/١٣.

(٣) شرح الشذور ١٥٦.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٥، ٢/١٣٦، التذييل والتكميل ٢/١١٧، الهمع ١/١٩٣، ويراجع المقتضب ٢/٢٨٢.

(٥) طه: ٨.

(٦) ديوانه ٥١.

(٧) التذييل والتكميل ٢/١١٨، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٥، شرح اللمحة البدرية ١/٢٨٧–٢٨٨.

(٨) شرح التسهيل ٣/٣٠٧، ٣٠٨، وينظر: شرح اللمحة البدرية ١/٢٨٧–٢٨٨ / ياسين على شرح الفاكهي للقطر ١/٢٣١، الصبان على الأشموني ١/١١٨–١١٩.

(٩) ينظر: ياسين على شرح الفاكهي للقطر ١/٢٣١،

وقيل: المضاف دون المضاف إليه إلا المضاف إلى ذي الألف واللام، فإنه بمنزلته ؛ لأنه أقل الوجوه تعريفاً (١).

الغرض من النون في المثنى والجمع:

اختلف في ذلك على مذاهب:

– أشهرها أنها عِوَضٌ من الحركة والتنوين في الاسم المفرد، وعلى هذا سيبويه، قال: (... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين)(٢).

وعليه المبرد (٣) – أيضاً – وابن ولاَّد (٤)، وأبو علي الفارسي(٥).

واختار هذا المذهب أبوبكر بن طاهر(٦)، وأبوموسى الجزولي(٧).

وحمل ابن عصفور وأبو حيان نصَّ سيبويه السابق على أنَّ (النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، وليست بعوض)(٨).

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أنها عوضٌ من الحركة والتنوين فيما تجرد مفرده من "أل" والإضافة،وعوضٌ من التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده،نحو: غلاما زيد، وعصا، وقاضٍ، وعوضٌ من الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده ؛ كأن يكون مقروناً بـ " أل " أو منادى، أوممنوعاً من الصرف(٩).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢ / ٢١٨–٢١٩،الهمع ١ / ١٩٣.

(٢) الكتاب ١ / ١٧–١٨، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٤٠٦، المباحث الكاملية ١ / ٩٧.

(٣) المقتضب ١ / ٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١ / ٢٩٦،المساعد ١ / ٤٧.

(٥) الإيضاح العضدي ٦٧، البغداديات ٤٨٧.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١ / ٢٩٧، الارتشاف ٢ / ٥٧٠، الهمع ١ / ١٦٣–١٦٤.

(٧) المقدمة الجزولية ٢٢، وينظر: التذييل والتكميل ١ / ٢٩٧.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣، وينظر: التذييل والتكميل ١ / ٣٠١.

(٩) علل التثنية ٨٠–٨٤، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١ / ٤٠٦–٤٠٧، والمباحث الكاملية ١ / ٩٧، والتذييل والتكميل ١ / ٢٩٨.

وقيل: هي عوض من حركة المفرد، وعلى هذا الزجاج (١).

وقيل: بل هي عوضٌ من التنوين. وعلى هذا ابن كيسان، وروي - أيضاً - عن الزجاج (٢).

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنها عوضٌ من تنوينين فصاعداً، ففي التثنية عوضٌ من تنوينين،وفي الجمع عوضٌ من تنوينات (٣).

وهي عند ابن مالك لرفع توهم الإضافة أو الإفراد(٤).

وقيل غير ذلك (٥).

" كما " بمعنى " لعلَّ " :

سأل سيبويه الخليل عن " كما " في نحو قولهم: انتظرني كما آتيك، وارقُبْني كما ألحقُك، فأجابه بأنها الكاف أدخلت عليها " ما " وصيِّرتا بمنزلة حرف واحد، كـ " ربَّ " حين دخلت عليها " ما "، ويليها الفعل كما يلي " ربما "، لا ينتصب الفعل بعدها، وليس في موضع جر، وهي بمعنى " لعلَّ "، والمعنى: انتظرني لعلي آتيك(٦).

وجعل من ذلك قول الراجز:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧١، التذييل والتكميل ١ / ٢٩٥.

(٢) ينظر في مذهبي ابن كيسان والزجاج :التذييل والتكميل ١ / ٢٩٥، الهمع ١ / ١٦٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٣، شرح التسهيل ١ / ٧٥، التذييل والتكميل ١ / ٢٩٧.

(٤) شرح التسهيل ١ / ٧٥.

(٥) تنظر المسألة في: البغداديات ٤٨٦-٤٨٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير١ / ٤٠٦-٤٠٧، المباحث الكاملية١ / ٩٥-٩٧، شرح التسهيل١ / ٧٥-٧٦، التذييل والتكميل١ / ٢٩٥-٣٠٢، الهمع ١ / ١٦٣-١٦٤.

(٦) الكتاب ٣ / ١١٦، وينظر: الإنصاف ٢ / ٥٩٠، التذييل والتكميل جـ٤ ل٣٥ (أ).

لا تشتم الناس كما لا تشتم(١)

وعزي هذا إلى أبي بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف(٢).

وجعلها الكوفيون بمعنى " كيما "، وجوزوا نصب الفعل بعدها إذا لم يفصل بينهما (٣) مستدلين بشواهد جاء فيها الفعل منصوباً بعد " كما ".

نحو قول صخر الغيّ:

جاءت كبيرٌ كما أُخَفِّرَها والقوم صيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمدُوا(٤)

وقول الآخر:

وطَرْفَك إمَّا جئتنا فَاصرِفَنَّهُ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظَرُ(٥)

وقول رؤبة:

*ولا تظلموا الناس كما لا تظلموا *(٦)

وقول عدي بن زيد العِبَادي:

اسمع حديثاً كما يوماً تُحَدِّثُهُ عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا(٧)

---

(١) البيت من رجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣، والكتاب ٣/١١٦، والبغداديات ٢٨٩، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٢٧، وجواهر الأدب ١٥٢، والتذييل والتكميل جـ٤ ل٣٤ (ب)، الخزانة ٨/٥٠١، ٥٠٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل٣٥ (أ)، الارتشاف ٤/١٧١٥.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب ١/١٢٧، الإنصاف ٢/٥٨٥-٥٨٩، البديع ١/٦١٥، شرح الكافية ٤/٥١.

(٤) ينظر: شرح أشعار الهذليين ١/٢٦٠.

(٥) " كما يحسبوا " كذا ورد البيت في مجالس ثعلب ١/١٢٧، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٤٠، والإنصاف ٢/٥٨٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٩٨، وهو من قصيدة لعمرو بن أبي ربيعة، وروايته في ديوانه ص١٢٧:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

(٦) البيت لرؤبة كما في الخزانة ٥/٥٠٣، والمشهور في روايته:

لا تشتم الناس كما لا تشتم

ملحقات الديون ١٨٣، وينظر: الكتاب ٣/١١٦، المقاصد النحوية ٤/٤٠٩.

(٧) ديوان عدي بن زيد ١٥٨. وينظر: الإنصاف ٢/٥٨٨، الخزانة ١٠/٢٢٤.

ووافقهم المبرد مستحسناً مذهبهم(١).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن أصل " كما " في تلك الشواهد: كيما، فحذفت الياء ونصب بها (٢).

ولم يرق هذا لابن مالك وارتضى أن تكون الكاف للتشبيه، وهي الناصبة حملاً على " كي " ؛ لأنها بمعناها (٣)، و " ما " بعدها كافّة. وهو بعيد ؛ لاختصاص الكاف بالأسماء.

ورد باقي البصريين ممّن منعوا النصب بـ " كما " شواهد الكوفيين وزعموا أنها في الرواية على غير ما ذكروا، فقالوا عن بيت ضخر الغي إن الرواية فيه برفع "أخفرها"(٤).

وقالوا عن البيت الثاني: إن الرواية فيه: " لكي يحسبوا "(٥).

وقالوا عن بيت رؤبة: إنَّ الرواية فيه بالتوحيد(٦):

* لا تظلم الناس كما تظلم*

وعن بيت عدي قالوا: إن الرواية فيه برفع " أحدّثه "(٧).

ومن النحويين من ارتضى هذه الشواهد للكوفيين وسلَّم بصحتها، ولكنه اختار أن يكون الناصب " ما " تشبيهاً بـ " أنْ " (٨).

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٥٨٥، البديع ١ / ٦١٥، شرح الكافية للرضي ٤ / ٥١ ،ولم أجده في كتب المبرد.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٨٥، المغني ٢٣٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٤ / ١٨٠، المغني ٢٣٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢ / ٥٩٠.

(٥) السابق ٥٩١.

(٦) السابق نفسه.

(٧) السابق نفسه.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤ / ٥١.

والأولى عندي قبول شواهد الكوفيين في هذه المسألة والتسليم بصحتها، وعدم التعجل بتخطئة الرواية فيها، فرواتها ثقاة، والطعن في أمانتهم مزلق خطير، وتعدد الرواية مألوف عند رواة الشعر ؛ لذا لا أجد حرجاً في قبول النصب بـ " كما " بناءً على ما جاء به الكوفيون من شواهد على أن يكون النصب بها من القليل أو النادر الذي هو خلاف المشهور، ونبتعد عن تلك التخريجات والتأويلات المتكلفة التي لا تتفق وروح العربية.

نوع " أكاد " المقدرةفي قولنا: " لا أفعل ذاك ولا كيداً ولا همَّاً :

ذكر سيبويه لما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر بعض الأمثلة، ومنها: " لا أفعل ذاك ولا كيداً ولا هماً "(١)، وجعل العامل في " كيداً " فعلاً مضمراً تقديره: أكاد. قال: (كأنك قلت: ... ولا أكاد كيداً ولا أهمُّ همّاً)(٢).

وقد اختلف في الفعل " أكاد " في تقدير سيبويه من حيث النقصان والتمام، فذهب الأعلم إلى أنها " أكاد " الناقصة. قال: (ومعنى قوله " ولا كيداً ولا هماً " ؛ أي: لا أكاد أفعل ذلك كيداً ولا أهمُّ به همّاً، تبعيداً لما بقي أن يفعله) (٣)، (والخبر محذوف للعلم به)(٤).

وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها التامة، وأن المعنى: ولا مقاربة (٥)، وعند ابن خروف الوجهان محتملان (٦).

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٨.

(٢) السابق ١ / ٣١٩.

(٣) النكت ١ / ٣٧١، وينظر: الارتشاف ٣ / ١٣٦٩، المساعد ١ / ٤٧٢، التصريح ٢ / ٤٧٧، الهمع ٣ / ١٢٠.

(٤) الهمع ٢ / ٤٧٧.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٣٦٩، المساعد ١ / ٤٧٢، التصريح ٢ / ٤٧٧، الهمع ٣ / ١٢٠.

(٦) ينظر: التصريح ٢ / ٤٧٧.

الاستقبال أصل في المضارع والحال فرعٌ عنه:

اختُلف في الدلالة الزمنية في صيغة الفعل المضارع على مذاهب:

قيل: لايكون إلا مستقبلاً، وعليه الزجاج؛ إذ أنكر أن يكون للحال صيغةٌ لقصر مدته (١)، وقيل: هو مختصٌ بالحال، ولا يدل على المستقبل، وهو مذهب ابن الطراوة (٢).

أما الجمهور، فمذهبهم أنه صالح للحال والاستقبال، ولكنهم اختلفوا في الأصل فيه، هل هو الحال ؟ أم الاستقبال ؟ على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الحال والاستقبال فيه سواء، فهو لفظ مشترك كلفظة (عين). قال أبو حيان: (وهذا ظاهر مذهب سيبويه؛ لأنه قال: " وأما الفعل فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هوكائن لم ينقطع"، ثم أكد ذلك بقوله بَعْدُ: " فأما بناء ما لم يقع فقولك آمراً: اذهب، ومخبراً: نذهب".

ثم قال: " وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت "، فكونه ذكر أنه يبنى لهذا ولهذا دليل على الاشتراك) (٣).

وعزاه إلى الأكثرين(٤).

والثاني: أنه دالٌ على الحال أصالة، ووقوعه على الاستقبال بحق الفرعية، وهو مذهب أبي علي الفارسي(٥)، ولذلك كان الأولى عنده حمله على الحالية إذا عدمت القرائن.

---

(١) التذييل والتكميل ١/٨١.

(٢) ينظر: السابق ١/٨٢.

(٣) السابق ١/٨٤، وينظر: الكتاب ١/١٢.

(٤) التذييل والتكميل ١/٨٤.

(٥) المسائل العسكريات ١٥٩، وينظر: التذييل والتكميل ١/٨٥.

وحجته: أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان القريب به أحق، والحال أقرب من المستقبل(١).

والثالث: أنَّ الأصل فيه الاستقبال، ودلالته على الحال بحق الفرعية، وهو عكس مذهب الفارسي، وقد عزي هذا إلى أبي بكر بن طاهر(٢).

وحجته: أن الأسبق في الترتيب هو المستقبل(٣)، (فهو أحق بالمثال، وبنت العرب الحال على لفظه لقربه منه، وأنه لم يَنْقَضِ)(٤).

وأُجيب (بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال)(٥).

والراجح أنه يحتملهما ويتعيَّن أحدهمابدلالة الأدوات، أو اللواصق، أو السياق.

" إذا " الفجائية ظرف زمان:

اختلف في " إذا " الفجائية على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف، وعزي هذا إلى الكوفيين(٦)، والأخفش(٧)، وصححه ابن مالك واستدل له بثمانية أوجه(٨)، وهو الأقرب عندالرضي(٩)، وانتصر له المالقي(١٠)، وهو ظاهر مذهب ابن هشام(١١).

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٨٥-٨٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٨٦.

(٣) ويليه الحال ثم الماضي .وقيل: الحال هو أول الأفعال، ويليه المستقبل ثم الماضي.
ينظر: الإيضاح في علل النحو ٨٥، شرح الكتاب للسيرافي جـ١ ل٦ (ب).

(٤) التذيل والتكميل ١/ ٨٦.

(٥) السابق.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥، المساعد ١/ ٥١٠، الهمع ٣/ ١٨٢.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، الارتشاف ٣/ ١٤١٣، الجنى الداني ٣٧٥.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤-٢١٥.

(٩) شرح الكافية ٣/ ١٩٤.

(١٠) رصف المباني ١٤٩-١٥٠

(١١) المغني ١٢٠.

الثاني: أنها ظرف مكان. وعليه أبوبكر بن الخياط، والفارسي(١)، والسيرافي(٢)، وابن جني(٣)، والصيمري(٤)، والهروي(٥)، وابن بري(٦)، وصححه ابن الشجري(٧)، وجزم به أبو البركات(٨).

وعزي هذا – أيضاً – إلى الكوفيين(٩)، وإلى سيبويه(١٠)، والمبرد(١١).

واحتج هؤلاء بوقوعها خبراً عن الجثة (١٢).

الثالث: أنها ظرف زمان وهو ما اختاره أبوبكر بن طاهر(١٣) تبعاً للزجاج(١٤) والرياشي(١٥).

وعليه – أيضاً – ابن خروف (١٦)، وأبو علي الشلوبين(١٧)، في أحد اختياريه،

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٤، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، الجنى الداني ٣٧٤.

(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ٣١١.

(٥) الأزهية ٢٠٢.

(٦) ينظر: مسألة في أقسام " إذا " .... لابن بري: مجلة جامعة دمشق، مجلد ٦، عدد ٢٤، ص١٩.

(٧) أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٩، ٢/ ٨٤.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٦٩.

(٩) ينظر:الإنصاف ٢/ ٧٠٤، شرح الكافية للرضي٣/ ١٩٤.

(١٠) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، الجنى الداني ٣٧٤.

(١١) ينظر: النكت٢/ ١١٣٠، البيان في غريب إعراب القرآن١/ ٣٧٠، الارتشاف٣/ ١٤١٢، وليس في المقتضب.

(١٢) ينظر: الجنى الداني ٣٧٤-٣٧٥، الهمع ٣/ ١٨٢.

(١٣) ينظر " الارتشاف ٢/ ١٤١٢، الجنى الداني ٢٧٤، ٣/ ١٨٢

(١٤) ينظر: النكت ٢/ ١١٣٠، شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣.

(١٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٤١٢، الجنى الداني ٢٧٤.

(١٦) ينظر: السابق.

(١٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤،الارتشاف ٣/ ١٤١٢.

فقد ذهب في الاختيار الآخر إلى أنها حرف(١).

وهو ظاهر عبارة سيبويه(٢).

وقداحتُجَّ لصحة هذا المذهب باستصحاب الحال وإبقائها على ما ثبت لها (٣).

وأُجيب عن وقوعها خبراً عن الجثة في نحو: " خرجت فإذا زيد " بأنه على تقدير مضاف محذوف، أي: حضور زيد(٤).

وأرى أنها مطلقة في الوظائف النحوية السابقة بحسب سياقاتها المختلفة.

" على " اسمٌ:

المشهور في مذهب البصريين أنَّ " على " حرف جر إلاَّ إذا جُرَّت بـ " مِنْ "، فتكون في هذه الحالة اسماً(٥)؛ كما في قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تمَّ ظِمْؤُها تَصلُّ وعَنْ قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَل(٦)

وزاد الأخفش(٧) وابن عصفور(٨) موضعاً آخر تجيء فيه اسماً، وذلك إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد؛ كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾(٩) ونحو: " هَوِّن عَلَيْك "؛ لأنه يترتب على جعلها حرفاً في نحو ذلك تعدية فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب " ظنَّ ".

(١) ينظر: الارتشاف ٣/١٤١٣.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٢، وينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤،الجنى الداني ٣٧٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ١/١٣٣، المساعد ١/٥١١، الهمع ٣/١٨٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٧٣، الجنى الداني ٣٧٥، المساعد ١/٥١١.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٣٢، توضيح المقاصد ٢/٢٢٠، المساعد ٢/٢٦٩.

(٦) لقائل: مزاحم العقيلي. ينظر: الكتاب ٤/٢٣١، المقتضب ٣/٥٣، المقرب ٢١٥.

(٧) ينظر: الهمع ٤/١٨٨.

(٨) المقرب ٢١٥.

(٩) سورة الأحزاب آية ٣٧.

ورُدَّ بورود مثل هذا التركيب مع " إلى " ؛ نحو ﴿ وَهُزِي إِلَيْكِ ﴾[١]، ولم يخالف أحد في حرفيتها [٢].

وعند الكوفيين[٣] هي حرف،ولا يخرجها عن الحرفية دخول " مِنْ " عليها ؛ إذ ثبت دخولها على غيرها من حروف الجر سوى: مذ، واللام، والباء، وفي.

وذهب جماعةٌ منهم ابن الطراوة[٤]، وأبو بكر بن طاهر، وابن خروف، إلى أنها اسم أبداً بمعنى: فوق، ولا تكون حرفاً، وزعموا أنه مذهب سيبويه، آخذين ذلك من قوله عنها: (وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً، ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه...)[٥].

على أن سيبويه نصَّ في موضع آخر على أنَّ "على " حرفٌ، إذْ قال: (... فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس:

آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ والحبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوْسُ [٦]

يريد على حبِّ العراق) [٧].

وقد رُدَّ هذا المذهب من وجهين: أحدهما: أنها حذفت في الشعر وانتصب ما بعدها على المفعولية، كما في قول الشاعر:

تَحنُّ فَتُبْدي ما بِهَا من صَبَابةٍ وأُخْفِي الَّذيْ لَوْلاَ الأَسَى لَقَضَاني[٨]

(١) سورة مريم، آية ٢٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ج٤ ل١٠ (أ)، الخزانة ١٠/١٤٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٢٢١.

(٤) ينظر: مذهب ابن الطراوة ومن وافقه في: منهج السالك ٢٣١، الجنى الداني ٤٧٣، المساعد ٢/٢٦٩.

(٥) الكتاب ٤/٢٣١.

(٦) ديوان المتلمس ٩٥، وينظر: الجنى الداني ٤٧٣، تخليص الشواهد ٥٠٧.

(٧) الكتاب ١/٣٨.

(٨) البيت لعروة بن حزام ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل١١ (ب)، الجنى الداني ٤٧٤، المغني ١٩٠.

أي: لقضي عليَّ.

وحذفت – أيضاً – مع الضمير في الصلة، نحو: " ركبت على الذي ركبت "، أي: عليه(١). ولو كانت اسماً لما حذفت (٢).

والآخر: (أنك إذا قلت: " جلست فوقك " فلا يقتضي أنَّ الجلوس يتعلَّق بك، إنما يقتضي هذا اللفظ أنَّ الجلوس وقع في مكان له منك هذه النسبة بمنزلة: جلست تحتك، وجلست يمينك، وجلست شمالك، وإذا قلت: " جلست عليك " فيقتضي أن الجلوس وصل إليك، ووقع بك، إلاَّ أنه لم يصل بنفسه ووصل بحرف الجر، فهو بمنزلة: صرت إليك...)(٣).

وبهذين الجوابين أكتفي في تأييد مذهب الجمهور.

(ربَّ) لمبهم العدد:

نُقِل عن ابن الباذش وابن طاهر قولهما عن (ربَّ): إنها لمبهم العدد(٤)، تكون تقليلاً وتكثيراً، وهذا يشبه ما نقله أبو حيان عن الكوفيين، وأبي علي الفارسي من أنها للتكثير والتقليل على حدٍّ سواء (٥). وهذا مخالف لما عليه الجمهور من النحويين البصريين والكوفيين من أنها للتقليل دائماً. قال أبو حيان: (وفي البسيط: ذهب البصريون إلى أنها للتقليل؛ كالخليل، وسيبويه (٦)، وعيسى ابن

(١) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل١٠ (ب).

(٢) ينظر: السابق.

(٣) البسيط ٢/٨٤٩.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٣٨، الهمع ٤/١٧٥.

(٥) الارتشاف ٤/١٧٣٧. وينظر: الهمع ٤/١٧٥.

(٦) لم ينص سيبويه صراحة على معنى (ربَّ)، غاية ما هنالك أنه جعل (كم) الخبرية في معنى "رُبَّ" في أكثر من موضع في كتابه ٢/١٥٦، ١٦١، و" كم " الخبرية عند جمهور النحويين دالةٌ على الكثرة؛ لذا اختُلف في توجيه قول سيبويه عن " كم " الخبرية: (ومعناها معنى " ربَّ") الكتاب ٢/١٥٦، وسيأتي الحديث عن ذلك في مسألة (كم) الخبرية.

عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والمازني، والجرمي، والمبرد[١]، والزجاج[٢]، وابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، والفارسي[٥]، والسيرافي[٦] والرماني، وابن جني[٧]، وجملة الكوفيين كالكسائي، والفراء، وهشام، وابن سعدان)[٨]. ونُسب إلى صاحب العين[٩]، وابن درستويه وجماعة[١٠]، قولهم: إنها للتكثير دائماً.

كما نُسب إلى الأعلم وابن السيد القول بأنها للتكثير في موضع المباهاة، وللتقليل فيما سواه[١١].

وقيل: للتقليل غالباً، وللتكثير نادراً. وعليه أبونصر الفارابي وطائفة من العلماء[١٢].

وجزم ابن مالك في التسهيل[١٣] وشرحه[١٤] بأنها للتكثير، وأن التقليل بها نادرٌ، وإلى نحوٍ من هذا ذهب ابن هشام في المغني[١٥].

(١) صرّح بذلك في موضعين من المقتضب ٤/١٣٩، ٢٨٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٧٢-١٧٣.

(٣) الأصول ١/٤١٦.

(٤) حروف المعاني ١٤.

(٥) المسائل المنثورة ٧٦، وينظر: المقتصد ٢/٨٢٨.

(٦) شرح الكتاب جـ٣ ل٢٢(أ).

(٧) اللمع ١٢٨.

(٨) الارتشاف ٤/١٧٣٨، وينظر: الهمع ٤/١٧٤.

(٩) ينظر: العين ٨/٢٥٨.

(١٠) ينظر: الجنى الداني ٤٤٠، المغني ١٨٠، التصريح ٣/٦٨، الهمع ٤/١٧٥.

(١١) جاء ذلك في الهمع ٤/١٧٥، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٠، والارتشاف ٤/١٧٣٧.

(١٢) ينظر: الارتشاف ٤/١٧٣٨، الهمع ٤/١٧٥.

(١٣) ص١٤٧-١٤٨.

(١٤) ٣/١٧٦-١٧٧.

(١٥) ص١٨٠.

وقيل: إنها حرف إثبات لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وإنما يُفْهَمُ ذلك من السياق، وهو اختيار أبي حيان، وعزاه إلى بعضهم (١).

وعندي أن السياق هو الذي يحدّد دلالتها.

" مما " مركبة من " مِنْ " و " ما " بمعنى: ربَّما:

عزا ذلك أبوحيان إلى السيرافي، والأعلم، وأبي بكر بن طاهر، وابن خروف، وقال: (... وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه .وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك، وردوه وتأوَّلوا ما زعموه من ذلك)(٢).

وكذلك فعل ابن هشام. قال: (قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم. وخرّجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا)(٣).

وفي موضع آخر عزا ذلك إلى ابن الشجري(٤).

أما ابن الشجري فقد ردّ ذلك إلى المبرد فقط(٥).

والحقُّ أن هذا ما يؤول إليه قول سيبويه: (وإن شئت قلت: إني ممَّا أفعلُ. فتكون " ما " مع " مِنْ " بمنزلة كلمة واحدة نحو: ربَّما)(٦).

وفي موضع آخر قال: (اعلم أنهم مما يحذفون الكلم...)(٧).

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٧٣٨.

(٢) الارتشاف ٤ / ١٧٢١. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي جـ١ ل٩٦(ب)، النكت ١ / ١٣١، والجنى الداني ٣١٥، المغني ٤٢٤، التصريح ٣ / ٣٠، الهمع ٤ / ٢١٥.

(٣) مغني اللبيب ٤٢٤.

(٤) السابق ٤٠٩.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٦٦.

(٦) الكتاب ٣ / ١٥٦.

(٧) السابق ١ / ٢٤.

قال السيرافي: (أراد: ربَّما يحذفون .وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، والعرب تقول: أنت ممَّا يفعل كذا ؛ أي: ربَّما تفعل)[١].

وقال الأعلم: (وقوله: " اعلم أنهَّم مما يحذفون من الكلام " معناه: ربَّما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، وهي مشهورة في كلام العرب)[٢].

وصرّح بهذا المبرد، إذ قال: (وتقول: إنِّي مما أفعلُ. على معنى: ربَّما أفعلُ)[٣].

وذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله – في حواشي المقتضب[٤] أن أبا حيان وابن هشام لم يقفا على نص سيبويه آنف الذكرحينما رداً ذلك إلى السيرافي وجماعة من بعده، وكذلك ابن الشجري حين ردّ ذلك إلى المبرد.

وقد احتج سيبويه ومن أخذ بهذا القول من بعده بقول أبي حيَّة النميري:

وإنَّا لمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضربةً على رأسه تُلْقِي اللسَانَ من الفَمِ[٥]

وخرّج ابن هشام البيت على أن " مِنْ " ابتدائية، و " ما " مصدرية[٦].

الصفة المشبَّهة للأزمنة الثلاثة:

نقل عن أبي بكر بن طاهر أنه ذهب إلى أنَّ الصفة المشبَّهة تكون للأزمنة

(١) شرح الكتاب للسيرافي جـ١ ل٩٦(ب).

(٢) النكت ١/ ١٣١.

(٣) المقتضب ٤/ ١٧٤.

(٤) السابق.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٦، المقتضب ٤/ ١٧٤، الحلبيات ٢٠٠، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٧، الجنى الداني ٣١٥، المغني ٤٠٩، ٤٢٤، التصريح ٣/ ٣٠، الهمع ٤/ ٢١٥.

(٦) المغني ٤٠٩، ٤٢٤.

الثلاثة؛ الماضي، والحاضر، والمستقبل، وأنه أجاز أن يقال: مررت برجل حاضر الابن غداً (١).

وهذا القول الذي يَمَّم إليه أبو بكر وافقه عليه تلميذه ابن خروف(٢)، وهو مخالف لما عليه الآخرون في المسألة، فقد ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو سعيد السيرافي إلى أنها للماضي أبداً (٣).

وارتضى ابن السراج (٤) وأبو علي الفارسي(٥) كونها للحال، واختاره أبو علي الشلوبين(٦).

قال السيوطي: (وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال: لا يريد السيرافي بقوله: إنها للماضي أن الصفة انقطعت، وإنما يريد: أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت وقت الإخبار فلا فرق بين القولين على هذا)(٧).

ويظهر لي أن مذهب أبي بكر في أنها دالة على الأزمنة الثلاثة أكثر دقةً وأقرب تناولاً؛ (لأنها لم توضع لإفادة معنى الحدوث، بل لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت) (٨).

(١) ينظر: الارتشاف ٥/٢٣٤٨، شفاء العليل ٢/٦٣٣-٦٣٤، الهمع ٥/٩٣.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ١/٥٥٩.

(٣) ينظر: الارتشاف ٥/٢٣٤٧-٢٣٤٨، شفاء العليل ٢/٦٣٤، والهمع ٥/٩٣.

(٤) الأصول ١/١٣٣.

(٥) ينظر: الارتشاف ٥/١٣٤٨.

(٦) التوطئة ٢٦٥.

(٧) الهمع ٥/٩٣.

(٨) توضيح المقاصد ٣/٤٤.

" أم " المنقطعة عاطفة إذا كانت بمعنى " بل " :

أم المنقطعة هي التي لم تتقدمها همزة التسوية ولا الهمزة المغنية عن "أي"(١)، وسميت منقطعة لانقطاع ما بعدها عمَّا قبلها (٢)، ولا يفارقها الإضراب عند الجمهور(٣). واختلف في اقتضائها مع ذلك استفهاماً على مذاهب:

- مذهب البصريين أنها تقدَّر بـ " بل " والهمزة مطلقاً (٤).

- مذهب الكسائي وهشام (٥) أنها بمنزلة " بل "، وما بعدها مثل ما قبلها مجرَّدةً من الاستفهام.

- وآخرون يرون أنها للإضراب والاستفهام تارة، وتارة تتجرد للإضراب فقط. ومن هؤلاء: ابن مالك(٦)، وابن هشام(٧).

وارتضى أبوبكر بن طاهر أن تكون " أَمْ " المنقطعة عاطفةً إذا كانت بمعنى "بل" ؛ أي: للإضراب من غير أن يكون هناك استفهام. قال: (ولا يمتنع عندي إذا أردت مذهب " بل " أن تكون عاطفة مثلها وتدخل في الغلط والنسيان)(٨).

وإلى نحو من هذا ذهب ابن مالك،إلاَّ أنه اقتصر فيه على "أَمْ" إذا كانت متلوة بمفرد (٩).

وقد عورض ذلك بأنَّ " أَمْ " الدالة على الإضراب تقتضي قطع ما بعدها عمَّا

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/١٢١٩، المساعد ٢/٤٥٥.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٣٧، التصريح ٣/٥٨٨.

(٣) ينظر: التصريح ٣/٥٨٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٠٨، الارتشاف ٤/٢٠٠٧.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/٢٠٠٨، المساعد ٢/٤٥٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٩.

(٧) المغني ٦٦.

(٨) تنقيح الألباب ١٦٣.

(٩) شرح التسهيل ٣/٣٦٢.

قبلها، وحرف العطف بخلاف ذلك. قال ابن عصفور: (وسُمِّيَت " أَمْ " هذه المنفصلة ؛ لأنَّ ما بعدها كلامٌ مستأنف منقطع مما قبلها، وليست بعاطفة ؛ لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً، بل كلام مستأنف منقطع، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلامٌ واحدٌ)(١).

وقال أبوحيان: (أصحابنا يقولون: إنَّ " أَمْ " المنقطعة ليست للعطف لا في المفرد،ولا في الجملة. وقالوا: وسميت " أَمْ " هذه المنفصلة ؛ لأن ما بعدها كلامٌ مستأنف منقطع مما قبلها، وليست بعاطفة ؛ لأن ما بعدها ليس مما قبلها كلاماً واحداً. وقالوا – أيضاً – (العاطفة منهما هي المتصلة) (٢).

زيادة " أم " :

روي عن أبي الحسن الأخفش أن " أم " في قوله تعالى: ﴿أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير....﴾(٣) متصلة (٤)، ومعناها الشك واستواء العلم في الطرفين.

أما سيبويه فمذهبه أنها منقطعة، وتقدير الآية عنده: (كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء)(٥).

وعلى هذا الفراء (٦)، والمبرد(٧)، بل إن المبرد عزا القول بانقطاعها إلى جميع

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٣٧.

(٢) التذييل والتكميل جـ٤ ل١٦٤(ب). وينظر: الارتشاف ٤ / ٢٠١١، الجنى الداني ٢٠٦، المغني ٦٨، التصريح ٣ / ٥٩٠.

(٣) الزخرف ٥١–٥٢.

(٤) تنقيح اللباب ١٦٥.

(٥) الكتاب ٣ / ١٧٣.

(٦) معاني القرآن ١ / ٧٢.

(٧) المقتضب ٣ / ٢٩٦.

النحويين واستثنى منهم أبا زيد، فقال: (فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم فيقول " أم " زائدة، ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير، وكان يفسِّر هذا البيت:

يا دَهْرُ(١) أَمْ مَا كَانَ مَشْيِي رَقصا بَلْ قَدْ تَكون مشيتي تَوَقُّصَا (٢)

يريد: يا دهر ما كان مشيي رقصا.

وهذا لا يعرفه المفسرون، ولا النحويون)(٣).

وممّن ارتضى زيادتها أبو الفتح بن جني(٤)، والجوهري(٥)، والهروي (٦)، ومن المتأخرين أبو بكر بن طاهر (٧)، فقد أجاز زيادتها في الآية والبيت الذي أنشده أبو زيد، وأقرَّ بزيادتها ابن خروف(٨).

وقال ابن هشام: (والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيَّة:

يا ليت شِعْري ولا مَنْجَى من الهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْش بَعْدَ الشَّيْب مِنْ نَدَم (٩)(١٠)

(١) ويروى: " يا هند "، و " يا دهن ".

(٢) بيتان من الرجز لم ينسبا تجدهما في المنصف ٣/١١٨، والصحاح ٥/١٨٦٧ (أمم)، والأزهية ١٣٢، وأمالي ابن الشجري ٣/١١٠، وضرائر الشعر ٧٤.

(٣) المقتضب ٣/٢٩٦.

(٤) المنصف ٣/١١٨.

(٥) الصحاح ٥/١٨٦٧ (أمم).

(٦) الأزهية ١٣١.

(٧) ينظر: تنقيح الألباب ١٦٤، الخزانة ١١/٦٣.

(٨) تنقيح الألباب ١٦٤.

(٩) ينظر البيت في الأزهية ١٣١، أمالي ابن الشجري ٣/١٠٩، والخزانة ٨/١٦١.

(١٠) مغني اللبيب ٧٠.

قال ابن عصفور [١]: (والصحيح أنها غير زائدة ؛ لأن زيادتها قليلة، فلا ينبغي أن تحمل الآية عليها، إذْ قد يمكن حملها على ما هو أحسن من ذلك، ألا ترى أنه يمكن أن تكون منقطعة على ما ذهب إليه سيبويه، أو متصلة على ما ذهب إليه الأخفش) [٢].

ويظهر سداد قول ابن عصفور في الاعتراض على زيادتها في الآية، وأما ما أنشده أبو زيد فمحمول عند بعضهم على أن " أَمْ " عاطفة على مقدّر كأنه قال: يا دهر أكان مشيي رقصاً أم ما كان كذلك [٣].

قال ابن عصفور: (وهذا أولى من أن يُجعل لها قسم آخر)[٤].

وأما بيت ساعدة بن جؤية فروايته في شرح أشعار الهذليين[٥]:

يا ليت شِعْري أَلاَ مَنْجَى من الهَرم....

وفي المصورة الأوربية للشرح: قال أبو سعيد: قوله: ألا منجى من الهرم: يريد ألا مهرب[٦].

وقد صحح هذه الرواية البغدادي[٧]، وعليه فلا حجَّة في البيت.

" أم " في: : " ألست زيداً أم أبا عبدالله " معادلة:

تأتي " أم " المتصلة في سياقين، أحدهما: تسبق فيه بهمزة الاستفهام المغنية عن

---

(١) ١١ / ٦٣.

(٢) ضرائر الشعر ٧٥، وينظر: أمالي ابن الشجري ٣ / ١١٠.

(٣) ينظر: اللسان ١٢ / ٣٦ (أمم)، الخزانة ١١ / ٦٤.

(٤) شرح الجمل ٢ / ٤٨٨. وينظر: الخزانة ١١ / ٦٤.

(٥) شرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٢٢.

(٦) ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٢٢ (الهامش).

(٧) شرح أبيات مغني اللبيب ١ / ٢٨٥.

"أي"، والآخر: تسبق فيه بهمزة التسوية (١). واشترط في كونها معادلة في السياق الأول أن يكون الاستفهام في الهمزة حقيقياً، ليس تقريراً، أو توبيخاً أو إنكاراً (٢)، لذا عدَّ سيبويه " أَمْ " منقطعةً في قول كثيِّر(٣):

أَلَيْسَ أبي بالنَّضْر أَمْ لَيْسَ والدي لكلٍّ نَجِيبٍ من خُزَاعَةَ أَزْهَرَا

لأن الاستفهام فيه للتقرير، لا لإثبات شيءٍ وترك غيره (٤).

وخالف في هذا أبو بكر بن طاهر، فأجاز أن تكون معادلة في نحو قولنا: "ألست زيداً أم أبا عبد الله "، وإن كانت الهمزة فيه تقريرية على تأويل تأوله، قال: (ويجوز عندي أن تقول: ألست زيداً أم أبا عبد الله، وهما يثبتهما له، كقولك: أيُّ هذين لم يكن ؟)(٥).

" أَنْ " الموصولة بالمضارع غير الموصولة بالماضي والأمر:

نص الجمهور على أن " أَنْ " الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع(٦)، ولم أجد لهم مخالفاً في ذلك إلا أبا بكر بن طاهر (٧)، فقد ذهب إلى أنَّ الناصبة للمضارع غير الموصولة بالماضي والأمر، واستدل لذلك بدليلين: (أحدهما: " أنَّ

(١) ينظر: أوضح المسالك ١٩٨.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٣٠، شرح التسهيل ٣ / ٣٦٠.

(٣) ديوانه ٩٤، والرواية فيه:

أليس أبي بالصلت أم ليس أسرتي لكلٍّ هجانٍ من بني النضر أزهرا

وينظر البيت في: الكتاب ٣ / ١٧٤، المقتضب ٣ / ٢٩٣.

(٤) الكتاب ٣ / ١٧٤، وينظر: تنقيح الألباب ١٦٧.

(٥) تنقيح الألباب ١٦٧.

(٦) ينظر: تعليق الفرائد ٢ / ٢٧٢، المهمات المفيدة ٦٣٣.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٦٣٧، الجنى الداني ٢١٧، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٥، المغني ٤٣، تعليق الفرائد ٢ / ٢٦٩، المهمات المفيدة ٦٣٢.

الداخلة على المضارع تخلِّصُهُ للاستقبال فلا تدخل على غيره ؛ كالسين، وسوف.

والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد " إنْ " الشرطية، ولا قائل به)[1].

وقد أجاب ابن هشام عن دليلي ابن طاهر بقوله:

(والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد[2]، فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط، فإنها -أيضاً- تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

وعن الثاني: أنه إنما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد " إنْ " الشرطية ؛ لأنها أثَّرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثَّرت الجزم في محله، كما أنها لما أثَّرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثَّرت النصب في لفظه)[3].

وتعليقاً على جواب ابن هشام قيل في الاعتذار عن الدليل الأول لابن طاهر: إنَّ (كلامه فيما يخلِّص للاستقبال بأصل الوضع، ونون التوكيد ليست كذلك ؛ إذ أصل وضعها للتأكيد، ولزم من ذلك ألاّ تدخل إلا على مستقبل ؛ إذْ الماضي لا يحتمل التأكيد، والحال لا حاجة إلى توكيده)[4].

وقيل اعتذاراً عن الدليل الثاني: (إنه لا يلزم من التأثير في المعنى التأثير في اللفظ، بشهادة السين وسوف)[5].

---

(١) المغني ٣٣-٤٤.

(٢) والاعتراض على ابن طاهر لاينهض دليلاً لابن هشام ؛ لأن نون التوكيد لا تصرف الأمر إلى المستقبل، ضرورة أنه يفيده بدونها وقصارى ما تفيده معه هو توكيد المستقبل.

(٣) السابق ٤٤.

(٤) حاشية الأمير على المغني ١ /٢٨.

(٥) السابق.

وقد أشكل على أحدهم تصور الخلاف في هذه المسألة بين ابن طاهر والجمهور من وجهين:

أولاً: من جهة اتفاقهم على أنه لا عمل لـ " أَنْ " في محل الماضي والأمر، وعلى صحة تأويلها معهما بالمصدر كما هو الحال مع المضارع، لذا لا خلاف بينهما في الظاهر.

وثانياً: أنَّ ابن طاهر، لم يذكر ما تُردُّ إليه " أَنْ " الموصولة بالماضي والأمر من بقية أقسامها إذا لم تكن عين الداخلة على المضارع، مع أنه لا يتأتَّى ردُّها إلى واحد منها(١).

وأجيب: بأن " أَنْ " الداخلة على المضارع عند ابن طاهر موضوعة للمصدر وللتخليص للاستقبال، أما الداخلة على الماضي والأمر فهي للمصدرية فقط. فهي عنده من قبيل المشترك، فالداخلة على المضارع هي الداخلة على الماضي لفظاً وصورة، لا معنىً وحقيقةً.

وعند الجمهور هي مع المضارع وغيره مصدرية ليس غير، ودلالتها مع المضارع على الاستقبال عارضة(٢).

وفي الانتصار لرأي ابن طاهر قال الدماميني:

(ويتجه أن يقال: لم يقم دليل للجماعة على أنَّ الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع، لاسيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع، فادعاء خلاف ذلك في " أَنْ " من بين أدوات النصب خروج عن النظائر) (٣).

ويظهر لي أنَّ ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ (أَنْ) الموصولة بالمضارع عين الموصولة

(١) ينظر: المهمات المفيدة ٦٣٣-٦٣٤.

(٢) ينظر: السابق ٦٣٤-٦٣٦.

(٣) تعليق الفرائد ٢/ ٢٧٢.

بالماضي والأمر، وأن التخليص للاستقبال مع المضارع معنىً زائدٌ على المصدرية أقرب تناولاً، ويؤيد ذلك أن الأصل عدم الاشتراك. والله أعلم.

(كم) الخبرية لمبهم العدد تكثيراً أو تقليلاً:

يرى جمهور النحويين أن " كم " الخبرية اسم مبهم يقع على الكثير(١)، ولم أجد لهم مخالفاً في ذلك إلا أبا بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف، فقد ذهبا إلى أنها تقع على الكثير والقليل، ونسبا هذا المذهب إلى سيبويه والكسائي، واستدلا لذلك بقول سيبويه عن "كم": (ومعناها معنى " ربَّ ").

وبقول الكسائي: (وتقول كم رجل كريم قد أتاني، فـ" كم " إخبار بمعنى "ربّ"، و " رجل " خفض بـ" كم "، و " كريم " نعت،و " قد أتاني " خبر " كم "، والمعنى: رجل كريم قد أتاني، إلا أن " كم " اسم مبتدأ، و " قد أتاني " خبره، و "ربَّ " حرف).

وقالا تعقيباً على هذين القولين: (فهذا نص منهما على أنها تقع على القليل والكثير، كما أن " رُبَّ" كذلك)(٢).

ولما رجعت إلى كتاب سيبويه وجدته ينص على أنَّ " كم " الخبرية في معنى "ربَّ " في أكثر من موضع(٣)، ولم أجد له نصاً في حقيقة معناها أو معنى "ربّ"، لذا اختُلف في مراده في إجراء " كم " مجرى " رُبّ "، فالجمهور لم يختلفوا في أن معنى " كم " الخبرية التكثير، كما أسلفت، لذا فسره جمعٌ منهم

(١) ينظر: الموجز لابن السراج ٤٣، علل النحو لابن الوراق ٤٠٣، الجمل للزجاجي ١٣٦، المسائل المنثورة ٧٦، التبصرة للصيمري ١/ ٣٢٢، أسرار العربية ١٩٦، اللباب للعكبري ١/ ٣١٤، كشف المشكل ٢/ ٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٦، شرح الوافية ٢٩٨، المقرب ٣٤٠، شرح التسهيل ٢/ ٤١٨، شرح الكافية للرضي ٣/ ١٥٦-١٥٧، شرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ١١١٧، المغني ٢٤٣، الهمع ٤/ ٣٨٦.

(٢) التذييل والتكميل ج٣ ل١٤٣ (أ).

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٦، ١٦١ في موضعين.

بأنه حملٌ للنقيض على النقيض[1]، إذْ حملت " كم " التي تتضمن التكثير على " ربَّ " التي تعني القليل، أو حمل للشبيه على الشبيه فكلٌ منهما دالٌ على الغاية في طرفي العدد، فـ " كم " لغاية التكثير، و " رب " لغاية التقليل، وكلٌ منهما يختص بالنكرة، ولكلٍ منهما صدر الكلام[2].

ولم يرتض ابن مالك هذا التفسير من الجمهور، وحمل نص سيبويه على أنَّ " ربَّ " دالةٌ على التكثير، فتكون " كم " مساوية لها في المعنى، وتمسَّك بذلك مقلِّلاً من شأن قول من قال: إنَّ ربَّ دالةٌ على التقليل[3].

وهذا الاختلاف في شرح مراد سيبويه دالٌ على عدم وضوح النص؛ لذا فسَّره كلٌ منهم حسب فهمه ومذهبه في " ربَّ "، ومن ثمَّ لا ينكر أن يفهم أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف من كلام سيبويه أن " كم " دالةٌ على التكثير والتقليل، فمذهبهما في " ربَّ " أنها لمبهم العدد[4] قليله وكثيره، لذا يصدق على " كم " وهي المحمولة ما هو ثابت لـ " رب " وهي المحمولة عليه.

وقد أيَّد ابن خروف مذهب شيخه بأن (" كم " الاستفهامية تعم " كم " الخبرية في اللفظ والمعنى، لا تفارقها في أكثر من أنها متضمنة لحرف الاستفهام، وإلاَّ فهما معاً واقعان على عدد مبهم. فكما أن الاستفهامية تقع على القليل فكذلك الخبرية؛ إذ لا يختلف مسمى الاسم بالنظر إلى الاستفهام والخبر)[5].

---

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق ٤٠٣، شرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤٢٧، أسرار العربية ١٩٦، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٢٣، الصفوة الصفية ٢ / ٢٧٩، شرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ١١١٧، ١١١٨، الإرشاد في علم الإعراب ٢٦٧.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري ٣١٤.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٧٦ - ١٧٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٦، ٥٥٧، الارتشاف ٤ / ١٧٣٨.

(٥) التذييل والتكميل جـ٣ ل١٤٣ (أ).

كما استدل ابن عصفور لهذا المذهب بقول الفرزدق:

كم عمةً لك يا جريرُ وخَالَةً فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشَاري(١)

(إذ ما ذكره في البيت وما بعده يمنع التكثير، من كونهم(٢)، فُدْعاً يَقُذْنَ، الفُصْلان بالرجلين، حالباتٍ لعشار الفرزدق، كلفاتٍ، وتوضحه رواية الرفع)(٣).

وعندي أن التكثير والتقليل في الأدوات مرجعه إلى السياق، والسياق قرينة القرائن.

ألف " كلتا " للإلحاق:

كلا وكلتا من الألفاظ الملحقة بالمثنى في الإعراب إذا أضيفا إلى مضمر، وهما عند الكوفيين من قبيل المثنى لفظاً ومعنىً، والألف فيهما للتثنية كالألف في: الزيدان، والتاء في كلتا زائدة للتأنيث.

أما البصريون فمذهبهم أنهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، كزوج. والألف في " كلا " لام كالألف في: عصا(٤).

واختلفوا في التاء والألف من " كلتا " على مذاهب:

أحدهما: أن التاء بدلٌ من لام الكلمة في " كلا "، والألف للتأنيث، ووزنه: فِعْلَى، كذكرى.

وعلى هذا سيبويه(٥).

---

(١) ديوانه ٣١٢.

(٢) كذا، والصواب: كونهن.

(٣) المساعد ٢/ ١١٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٩، التذييل والتكميل ١/ ٢٥٥-٢٥٦، نتائج التحصيل ١/ ٣٧٦-٣٧٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٦٤، وينظر: الأصول ٣/ ٧٨، التعليقة ٣/ ١٩٠، شرح الكتاب للرماني ١/ ١٨٨، ١٩٠، سر صناعة الإعراب ١/ ١٥١، أمالي بن الشجري ٢/ ٢٨٧، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٥، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠١، شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٠.

الثاني: أن التاء في " كلتا " زائدة للتأنيث، والألف لام الكلمة، ووزنها: فعْتل. وعزي هذا إلى أبي عمر الجرمي (١).

وردَّ بأن زيادةالتاء في مثل هذا الموضع لا نظير لها، وأن " فعتل " مثال غير موجود في كلامهم (٢).

الثالث: لأبي بكر بن طاهر، فقد ارتضى أن تكون الألف في " كلتا " للإلحاق لا للتأنيث، لأنه يترتب عليه قلبها ياء عند الإضافة إلى المضمر، إذْ يقال: كلتيهما، وألف التأنيث لم تنقلب في نحو ذلك. قال:

(ولا يمتنع عندي أن تكون للإلحاق، وليست كألف " كلا " ؛ لأنها قد انقلبت بالشبه بـ " على " مع المضمر، وهذه إذا قلت: " كلتيهما " للتثنية ؛ لأنك تقول: كلتا المرأتين)(٣).

والقول بأنها للإلحاق لم أقف عليه عند غير أبي بكر بن طاهر، ولكني وجدت عند الرماني ما يشعر بأنه كان توجيهاً متصوراً فقد عرض له ورده ولم يعزه إلى أحد، قال: (ولا يجوز أن تكون الألف للإلحاق، كما لا يجوز في مثل "شَرْوَى" ؛ لأن الإلحاق يقتضي إظهار الأصل، إذ الغرض في الألف التقريب من الأصل، فإظهار الأصل لازم في هذه الحال، فلما وقع البدل دل على أن الغرض المطلوب ليس هو الأصل)(٤).

أما ما ذكره أبو بكر في شأن كونها للتأنيث من أنه يترتب عليه قلبها ياء مع المضمر تشبيهاً بـ " على " و " لدى "، وهذا مخالف للمألوف عنها في نحو هذا

(١) ينظر: شرح الكتاب للرماني ١/١٨٩، شرح الكتاب للسيرافي جـ٤ ل١٦١ (أ-ب)، التعليقة ٣/١٩٠، البصريات ٢/٧٩٣، سر صناعة الإعراب ١/١٥١، النكت ٢/٨٩٧، شرح الشافية للرضي ٢/٧٠.

(٢) ينظر / شرح الكتاب للرماني ١/١٨٩، شرح الكتاب للسيرافي جـ٤ ل١٦١ (أ-ب)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٤٨، سر صناعة الإعراب ١/١٥١-١٥٢، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٧.

(٣) تنقيح الألباب ٤٢٤.

(٤) شرح الكتاب للرماني ١/١٨٩.

الموضع. فقد عرض له أبو علي الفارسي وأجاب عنه قائلاً:

(فإن قال: لو كانت للتأنيث لم تنقلب في نحو: كلتيهما. ألا ترى أن ألف التأنيث لم تنقلب في هذا النحو... قيل: إن ألف التأنيث وما أشبهها مما ليس بلام قد انقلبت؛ ألا ترى أن من قال: أَفْعَيْ، أو أَفْعَوْ، يفعل ذلك في: حبلى، كما قالوا: حُبْلاَ، ورأيت حُبْلاَ. وقد انقلبت حروف التثنية والجمع وهي زوائد، كما أن الف التأنيث كذلك، فالانقلاب فيها لا يمنعها أن تكون ألف تأنيث.

وأيضاً فإنها لما كانت آخراً، وقد انقلبت الألف التي هي لامٌ آخراً، انقلبت الزائدة -أيضاً- لئلا يختلف الآخر، والمعنى الذي أوجب الانقلاب في الآخر من المذكر موجود في المؤنث، وهو لزوم الإضافة لها ومشابهتها بذلك " على " و " لدى ") (١).

آراؤه في التراكيب

عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً:

ذهب أبو بكر بن طاهر(٢)، وابن خروف (٣)، إلى أن العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبراً المبتدأ، وأنه عمل فيهما النصب، فالمبتدأ عندهما يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره، نحو:زيد في الدار، أو عندك.

وعليه قبلهما ابن أبي العافية (٤)، وعزي إلى سيبويه(٥)، كما عزاه ابن خروف(٦)، إلى متقدمي أهل البصرة.

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٤٩.

(٢) ينظر: المغني ٥٦٧، شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٢١، التصريح ١ / ٥٣٦.

(٣) شرح الجمل ١ / ٣٩٤، وينظر: شرح التسهيل ١ / ٣١٤، الارتشاف ٣ / ١١٢١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤ / ٥٠، الهمع ٢ / ٢١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٩٤، شرح التسهيل ١ / ٣١٤، الهمع ٢ / ٢١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤ / ٥٠.

وعند الكوفيين الناصب أمرٌ معنوي، وهو المخالفة[١]، ويعنون به مخالفة الخبر الواقع ظرفاً أو مجروراً للمبتدأ.

وعلى هذين المذهبين لا تقدير لعاملٍ في الجملة.

والذي عليه الجمهور أنه لابد من تقدير متعلقٍ، واختلف فيه، فمنهم من قَدَّره اسمَ فاعل، كالأخفش[٢]، وارتضاه ابن مالك[٣]، ومنهم من قدّره فعلاً، وهوقول الفارسي، والزمخشري[٤]، ونسب إلى سيبويه[٥].

وقد ناقش ابن مالك مذهب الكوفيين، وأبطله من أربعة أوجه: (أحدها: أن تخالف المتباينين في معنىً نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح.

الثاني: أن المخالفة بين الجزأين محققه في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع....

الثالث: أن المخالفة معنىً لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأن العامل عملاً مجمعاً عليه لايكون غير مختص...

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأن فيه عندهم عائداً هو رافع المبتدأ مع بُعْده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الطرف لقربه منه أحق)[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣١٣، الارتشاف ٣/١١٢١.

(٢) ينظر: التسهيل ٤٩.

(٣) السابق.

(٤) ينظر مذهب الفارسي والزمخشري في: التذييل والتكميل ٤/٤٩، المساعد ١/٢٣٦.

(٥) ينظر: السابق.

(٦) شرح التسهيل ١/٣١٣-٣١٤.

وناقش – أيضاً – مذهب أبي بكر ومن وافقه وأبطله من سبعة أوجه وقال:

(أحدها: أنه قولٌ مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين مع عدم دليل....

الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف، فلا عدول عنه.

الثالث: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب، ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: "ما أنت إلا سيراً" في أنه منصوب مغنٍ عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقاً للنظير بالنظير.

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور.. لايكون إلاَّ فعلاً أو شبيهه، أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لايشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به)[1].

ويتجه عندي مذهب الجمهور لسلامته مما أورده ابن مالك على المذهبين الآخرين.

(١) شرح التسهيل ١/ ٣١٥-٣١٦.

زيادة الباء في خبر " لا " النافية للجنس:

أجاز أبو بكر بن السراج[١]، وأبو علي الفارسي[٢] في أحد قوليه زيادة الباء في خبر "لا " النافية للجنس تمسكاً بقولهم: " لا خير بخير بعده النار، ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنة "[٣] على أنَّ الباء في سياقي الحكاية زائدة في الخبر، وليست ظرفية، وأجازا في جملتي " بعده النار " و " بعده الجنة " أن تكونا وصفين للاسم مع إبقاء " بخير " خبراً، ويكون التقدير: لا خير بعده النار خير، ولا شرَّ بعده الجنَّة شرٌّ، أو أن تكونا وصفين للخبر المنفي، على تقدير: لا خير خيرٌ بعده النار، ولا شرَّ شرٌّ بعده الجنَّة. وساغ عندهما زيادتها في خبر " لا " وهو مرفوع حملاً لها على "ليس"؛ لاشتراكهما في النفي[٤]، فكما زيدت في خبر " ليس" زيدت - أيضاً - في خبر " لا " النافية للجنس. ووافقهما في ذلك صاحبنا أبو بكر بن طاهر، وتلميذه ابن خروف [٥]، وابن مالك[٦].

وفي موضع آخر منع أبو علي الفارسي زيادتها [٧]، وكذلك فعل قوم آخرون[٨]، قالوا: (لا تكون الباء هنا زائدة لأنها لا تزاد في المرفوع)، و (لأنه لم يأت به سماع صحيح غير متأول)[٩].

---

(١) الأصول ١ / ٤٠٧.

(٢) الإيضاح العضدي ٢٦٢-٢٦٣، الحجة ١ / ١٩٥.

(٣) ينظر: الأصول ١ / ٤٠٧، الحجة ١ / ١٩٤، شرح التسهيل ١ / ٣٨٣، التذييل والتكميل ٤ / ٣٠٩، ولعله مأخوذ من حكاية منسوبة لعلي بن أبي طالب نصها: " ما خيرٌ بخيرٍ بعده النار، وما شرٌّ بشرٍّ بعده الجنة؛ وكل نعيم دون الجنَّة محقور، وكلُّ بلاءٍ دون النار عافية " شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٩ / ٣٣٥.

(٤) ينظر: الأصول ١ / ٤٠٧، الحجة لأبي علي ١ / ١٩٤-١٩٥، التذييل والتكميل ٤ / ٣٠٩-٣١٠.

(٥) ينظر: مذهب أبي بكر وابن خروف في: التذييل والتكميل ٤ / ٣١٠.

(٦) شرح التسهيل ١ / ٣٨٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٤ / ٣١٠.

(٨) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٢١٧، توضيح المقاصد ١ / ٣١٧.

(٩) التذييل والتكميل ٤ / ٣١٠.

وخرجوا الحكاية على أنَّ الباء أصلية بمعنى " في " وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف، وجملتا " عنده النار " و " عنده الجنة " وصفان للخبر المجرور، والتقدير: لا خير موجودٌ في خير بعده النار(١). وأيده الرضي (٢).

منع حذف المفعولين في باب " ظنَّ " اقتصاراً.

لا خلاف في جواز حذف المعمولين في باب " ظنَّ "، لدليل، وهو ما يسمى بالحذف اختصاراً (٣)، أما حذفهما لغير دليل، ويعرف بالحذف اقتصاراً، فقد منعه الأخفش(٤)، والجرمي(٥)، وعزا ابن مالك المنع - أيضاً - إلى سيبويه(٦)، والمحققين ؛ كابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين(٧).

واحتجوا بأمرين:

أولاً: أنه لا فائدة من ذكر الفعل " ظنّ " أو " علم " ونحوهما بلا معمولين، إذا لم تكن هناك قرينة تدل عليهما ؛ إذْ لا يخلو الإنسان في كلِّ حال من ظنٍّ ما، ولا علمٍ ما، فأشبه ذكر الفعل مجرداً قولنا: النار حارَّة(٨).

وثانياً: أنهم أجروا هذه الأفعال مجرى القسم فتلقَّوها بما يُتلقى به القسم، نحو: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾(٩)، (فكما لا يبقى القسم دون جواب، فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها)(١٠).

(١) ينظر: التذيل والتكميل ٤ / ٣٠٩-٣١٠، البديع ١ / ٥٨٢-٥٨٣.

(٢) شرح الكافية ٤ / ٢٨٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للصفار ٢ / ٧٠١، أوضح المسالك ٧٨، تعليق الفرائد ٤ / ١٣٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١، الارتشاف ٤ / ٢٠٩٧.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢٠٩٧، التصريح ٢ / ١٩٥.

(٦) الكتاب ٢ / ٧٤.

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٧٤، وينظر: توضيح المقاصد ١ / ٣٩١، الهمع ٢ / ٢٢٥.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل ٨١ (ب)، توضيح المقاصد ١ / ٣٩١.

(٩) سورة فصلت آية ٤٨.

(١٠) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١.

قال ابن عصفور: (وهذا لا حجة فيه ؛ لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم)(١).

وذهب أكثر النحويين إلى جواز حذف المفعولين في هذا الباب مطلقاً، وعزاه ابن مالك إلى ابن السراج، والسيرافي(٢) . وصححه ابن عصفور(٣).

وحجتهم ورود ذلك في أفعال العلم وأفعال الظن(٤)، كما في قوله تعالى: ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾(٥)، وقوله: ﴿ وظننتم ظنَّ السوء ﴾(٦).

وقولهم في المثل: " ومن يسمع يَخَلْ "(٧).

وثمَّة مذهبٌ ثالث للأعلم الشنتمري فصَّل فيه، فأجاز الحذف مع أفعال الظنَّ ؛ لحصول الفائدة؛ لأن الإنسان قد يخلو من الظنَّ، ومنعه مع أفعال العلم؛ لعدم الفائدة؛ لأن الإنسان لا يخلو من علم في كلِّ حال، فهناك أشياء يعلمها بالضرورة(٨).

وعزا الصفار هذا المذهب – أيضاً – إلى أبي بكر بن طاهر، وابن خروف (٩)، وهو مخالف لما نقله عنهما الآخرون – كما مرَّ – من أنهما يمنعان ذلك مطلقاً، ويؤيده صريح كلام ابن خروف في شرحه للجمل، إذ قال: (والقياس أن لا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الفائدة في مفعولين، فإذا اقتصرت عنهما ذهبت الفائدة) (١٠).

(١) شرح الجمل لابن عصفور . .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٧٤، وينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل٨٢ (أ)، أوضح المسالك ٧٨، والهمع ٢ / ٢٢٥ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٣١٢ .

(٤) ينظر: السابق، أوضح المسالك ٧٨، الهمع ٢ / ٢٢٥ .

(٥) سورة البقرة آية ٢١٦، ٢٣٢ .

(٦) سورة الفتح، آية ١٢ .

(٧) ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٢ / ٣٥٤ .

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١، شرح الكتاب للصفار ٢ / ٧٠٦، أوضح المسالك ٧٨ .

(٩) ينظر: شرح الكتاب للصفار ٢ / ٧٠٦–٧٠٧ .

(١٠) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٦٦ .

وعندي أن مذهب المانعين أرجح ؛ لانتفاء الفائدة من ذكر الفعل في هذا الباب مجرداً من مفعولين معاً كما مرَّ، ولأمرٍ آخر وهو: أن أفعال هذا الباب لا تبعد عن باقي نواسخ المبتدأ والخبر في الحاجة إلى المعمولين، فكما لا يقتصر على " كان " دون مرفوعها ومنصوبها لا يقتصر على " ظنَّ " دون معموليها. وعلى هذا تجري باقي أفعال الباب(١).

منع الاقتصار على المفعول الأول والاقتصار عنه فيما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات:

منع سيبويه الاقتصار على المفعول الأول من مفعولات الفعل المتعدي إلى ثلاثة والاقتصار عنه، قال:

(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك . . .)(٢).

وعلى مذهبه المبرد(٣)، وابن الباذش(٤)، وأبو بكر بن طاهر (٥)، والسهيلي(٦)، وابن خروف(٧)، وابن عصفور(٨)، ونُقل ذلك عن أبي علي الشلوبين (٩)، وهو خلاف ما هو مثبتٌ في التوطئة كما سيأتي.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٧٤.

(٢) الكتاب ١ / ٤١.

(٣) المقتضب ٣ / ١٢٢. وعزا إليه أبو حيان: أنه يجيز حذف الأول والاقتصار عليه (الارتشاف ٤ / ٢١٣٥) وهو خلاف صريح لفظه في المقتضب.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢١٣٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل١١١ (ب)، تعليف الفرائد ٤ / ٢٠٩.

(٦) نتائج الفكر ٣٥٠.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل ١١١ (ب)، تعليق الفرائد ٤ / ٢٠٩ .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٣.

(٩) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢١٣٥.

وحجتهم في ذلك أن الأول كالفاعل، فلا يجوز حذفه، وأمَّا الآخران فكمفعولي "ظنَّ" لايجوز حذفهما ؛ لأن أصلها المبتدأ والخبر (١).

وعلَّل ابن عصفور المنع بخوف التباس الفعل المتعدي إلى ثلاثة بالمتعدي إلى اثنين، قال: (ألا ترى أنك إذا قلت: "أعلمت زيداً أخاك" لم تدر هل هي "أعلمت" المنقولة من "علمت" بمعنى: عرفت، فلم تحذف شيئاً، أو المنقولة من "علمت" المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ! وإذا قلت: "أعلمت زيداً"، لم تدر - أيضاً - هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً. فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز)(٢).

وذهب ابن السراج (٣)، وابن كيسان(٤)، والصيمري(٥)، وخطَّاب الماردي(٦) وابن أبي الربيع (٧)، وابن مالك(٨)، إلى أنه يجوز الاقتصار على الأول وحذف الآخرين، لأنه فاعل في المعنى، والفاعل يجوز الاقتصار عليه (٩)، ويجوز العكس؛ أي: حذف الأول والاقتصار على الآخرين، لأن الأول لا (يتعلق بالمفعولين الآخرين، وليس يضطر الكلام إلى ذكره ؛ لأنه مفعول يستغنى عنه) (١٠).

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ١٢٢، الهمع ٢/ ٢٥٠.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٣.

(٣) الأصول ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، ولم ينص فيه إلاَّ على جواز الاقتصار على الأول، وزاد أبو حيان أنه يجيز حذف الأول والاقتصار على الآخرين. ينظر: الارتشاف ٤/ ٢١٣٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل١١١(ب)، التصريح ٢/ ٢٢٣.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ١٢١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل١١١(ب)، التصريح ٢/ ٢٢٣.

(٧) البسيط ١/ ٤٥٠.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ١٠٠.

(٩) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي جـ١ ل١٤٨(أ).

(١٠) ينظر: السابق.

وروي هذا عن المازني[١]، وعزاه بعضهم إلى الأكثرين[٢].

وحمل بعضهم قول سيبويه: (لا يجوز) على القبح، لا على عدم الجواز[٣].

وتمسك السهيلي بأنه محمول على ظاهره[٤].

وأجاز الجرمي[٥] الاقتصار على الأول وحذف الآخرين، ومنع حذف الأول والاقتصار على الثاني والثالث.

وارتضى أبو علي الشلوبين[٦] عكس ما ذهب - إليه الجرمي؛ إذْ أجاز الاقتصار على المفعولين الثاني والثالث، ومنع الاقتصار على الأول، ولم يوجِّه قوله.

ويتجه عندي مذهب مجيزي الاقتصار على الأول وحذف الآخرين، أو الاقتصار على الآخرين وحذف الأول، وهو ما عليه إن السراج ومن وافقه؛ لأن الفائدة لا تعدم في كلتا الحالتين؛ إذْ يجوز: أعلمت زيداً، فيقتصر على الأول، ويكون المراد الإخبار عن إيصال علم ما إلى زيد، فيقتصر على الأول، ويكون المراد الإخبار عن إيصال علم ما إلى زيد، ويجوز -أيضاً- أعلمت دارك واسعة، فيكون المراد الإخبار بسعة الدار من غير حاجة إلى ذكر من أُعْلم[٧].

الفعل ينصب أكثر من مصدر إذا اختلف المعنى:

اختلف في نصب الفعل لأكثر من مصدر على مذهبين:

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ٢١٣٥.

(٢) ينظر: البسيط ١/ ٤٥٠، الارتشاف ٤/ ٢١٣٥، أوضح المسالك ٨٠، تعليق الفرائد ٤/ ٢٠٩.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي جـ١ ل١٤٨ (أ)، شرح المفصل ٧/ ٦٨، نتائج الفكر ٣٥٠.

(٤) نتائج الفكر ٣٥٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ٢١٣٥.

(٦) التوطئة ٢٠٧، وينظر: الارتشاف ٤/ ٢١٣٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٠.

الأول: المنع، وعليه: الأخفش، والمبرد، وابن السراج [١]، وأبو علي الفارسي[٢]، وأيَّد ذلك أبو حيان[٣]، وعزي هذا المذهب إلى الأكثرين[٤].

الثاني: الجواز إذا اختلف المعنى. وعلى هذا السيرافي[٥]، وابن الطراوة [٦]، وابن طاهر[٧]. واختاره ابن عصفور[٨] والصفَّار [٩].

وردَّ أبو حيان مذهب المجيزين بـ(أن الفعل لا ينصب مصدرين على ما تقتضيه قواعد الصناعة النحوية ؛ لأن المصدر المنصوب إنما ينتصب على أنه مفعولٌ مطلق، والقاعدة ألاَّ يتعدى فعلٌ إلى معمولين من نوع واحد دون عطف)[١٠].

وخُرِّج ما تعدد فيه المصدر عند المانعين بأن الثاني بدل[١١] من الأول أو توكيدٌ له[١٢]، أو بأن أحدهما منصوب بفعل مضمر من لفظه[١٣]، أو مفعول على السعة [١٤].

---

(١) ينظر: مذهب الأخفش والمبرد وابن السراج في: التذييل والتكميل جـ٢ ل١٨٣ (ب)، الهمع ٣ / ١٠.

(٢) الإيضاح ٢٠٢.

(٣) التذييل والتكميل جـ٢ ل١٨٤ (أ).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل١٨٤(أ)،الهمع ٣ / ١٠٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي جـ١ ل٤٩ (ب)، وينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل١٨٣ (ب).

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٧٢٩-٧٣٠، التذييل والتكميل جـ٣ ل ٨٨(ب).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل جـ٣ ل١٨٣ (ب)، الهمع ٣ / ١٠٤، والدرر ١ / ٤٠٩.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل جـ٣ ل٨٨(ب).

(٩) شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٧٢٩.

(١٠) التذييل والتكميل جـ٢ ل١٨٤ (أ).

(١١) ينظر: التذييل والتكميل جـ٢ ل١٨٣(ب)،الهمع ٣ / ١٠٤.

(١٢) ينظر: التعليقة ١ / ٧٣.

(١٣) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٠٢.

(١٤) ينظر: التذييل والتكميل جـ٣ ل٨٨(ب).

واحتج المجيزون لصحة مذهبهم باختلاف الجهات التي ينصب بها الفعل المصادر(١)، وبقول الشاعر:

وَوَطِئْنَاَ وَطْأً على حَنَقٍ وَطْءَ المقيَّد نابتَ الهَرَم (٢)

فـ " وَطْأً " مصدر مؤكد، و " وَطْأَ المقيَّد " مصدر مبيِّنٌ.

ولا يستقيم أن يكون الثاني بدلاً أو توكيداً للأول، لاختلاف المعنى، ولا أَنْ يكون أحدهما منصوباً بفعل مضمرٍ؛ لأن فيه تكلف تقدير فعلٍ لا دليل عليه.

وما ذهب إليه المجيزون هوالراجح عندي؛ لسلامته من تقدير ما لا دليل عليه.

مجيء الحال من المنادى:

اختلف في ذلك على ثلاثة مذاهب:

الأول: المنع مطلقاً.

وهو مذهب الفراء(٣)، والمازني(٤)، وعزاه أبو حيان إلى الكوفيين وبعض البصريين(٥).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ٢ / ٧٢٩.

(٢) البيت من قصيدة للحارث بن وعلة الهذلي. ذكرها الأخفش في الاختيارين ٣٨٤-٣٩٠. وينظر: شرح الحماسة المنسوب لأبي العلاء ١ / ١٤٨، ١٥٠، الدرر ١ / ٤٠٩.

وفي الأمالي للقالي ١ / ٢٦٢، وشرح الحماسة للشنتمري ١ / ٣٢٠، وشرح الحماسة للتبريزي ١ / ٦٤: الحارث بن وعلة الجرمي. وفي اللسان (سرب): (قال ابن بري: هذا الشعر ظنّه قومٌ للحارث بن وعلة الجرمي، وهو غلط. وإنما هو للهذلي).

وفي التهذيب (هرم) ٦ / ٢٩٦، واللسان (هرم)، والتاج (هرم) ١٧ / ٧٤٧-٧٤٨: البيت لزهير.

(٣) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٢٤.

(٤) ينظر: الأصول ١ / ٣٧٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢١٨١.

والثاني: الجواز مطلقاً.

وعليه المبرد (١)، وأبو بكر بن طاهر (٢)، وابن طلحة(٣)، وابن مالك (٤).

واحتجوا بقول الشاعر:

يَا أيُّها الرَّبْعُ مبكيّاً بسَاحَتِه كَمْ قَدْ بَذَلْتَ لمنْ وَافَاكَ أَفْرَاحا(٥)

وبقول الآخر:

قَالَتْ بَنُو عَامرٍ خَالُوا بَني أَسَدٍ يا بُؤْسَ للْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ (٦)

على أن " مبكيّاً حال من " الربع " في الأول، و " ضرّاراً " حال من المنادى "بؤس " في الثاني.

وجعل بعضهم الحال من المضاف إليه " الجهل " في البيت الثاني، وليس من المضاف(٧).

---

(١) عزاه إليه كلٌّ من ابن الأثير في البديع ١/٤٠٨، والرضي في شرح الكافية ١/٣٤٧، وأبو حيان في الارتشاف ٤/٢١٨١، ولم أجده في المقتضب، ولعلهم اعتمدوا فيه على ما جاء في الأصول (١/٣٧٠-٣٧١) إذْ حكى فيه ابن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال: (قلت لأبي عثمان: ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال: لم أُنكر منه إلاَّ أن العرب لم تدع على شريطة، لا يقولون يا زيد راكباً، أي: ندعوك في هذه الحال ونمسك عن دعائك ماشياً، لأنه إذا قال: يازيد، فقد وقع الدعاء على كل حال. قال: قلت فإنه إن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه في عير هذه الحال، فقال: يا زيد راكباً، أي أريدك في هذه الحال ؟ قال: ألست قد تقول: يا زيد دعاءً حقاً ؟ قلت: بلى، قال: علام تحمل المصدر ؟ قلت: لأن قولي: يا زيد، كقولي: أدعو زيداً، فكأني قلت: أدعو دعاءً حقاً، قال: فلا أرى بأساً بأن تقول على هذا: يا زيد قائماً، وألزم القياس. قال أبو العباس: ووجدت أنا تصديقاً لهذا قول النابغة:

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضرّاراً لأقوام)

(٢) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل١٨٩ (أ).

(٣) ينظر: السابق.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٩٠.

(٥) لم أقف على قائله. وينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، المساعد ٢/٤٨٨.

(٦) البيت للنابغة. ديوانه ٨٢، وينظر: الكتاب ٢/٢٧٨، الخصائص ٣/١٠٦، الخزانة ٢/١٣٠.

(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب ٣٣٩، شرح الكافية للرضي ١/٣٤٧.

والثالث: التفصيل بين أن تكون الحال مؤكدة فيجوز، أو مبيِّنة فيمتنع، وعليه: الأخفش، والمازني، وأبو علي الفارسي(١)، واحتجوا لمذهبهم بمجيء الحال موكِّدة في قول الشاعر:

يا بِشْرُ أَعْوَرَ إِنَّ القَوْمَ قَدْ ذَهَبُوا وخَلَّفوا نَفَراً جمّاً صَيَاصِيْه(٢)

على ان " أعور " حال مؤكدة للمنادى، والظاهر فيه انتصابه على الذم. قال أبوحيان: (بل هو أظهر فيه من الحال)(٣).

كما احتجوا بقول الراجز:

يا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ العُوْجْ(٤)

جَرَتْ عَلَيْها كُلُّ رِيْحٍ سَيْهُوجْ(٥)

على أن " بين " حال من المنادى " دار سلمى ".

واستدلالاً لمذهب المانعين قيل: (لأن النداء شبيه بالعام، فما بعده يشبه التفسير للذات، فكان كالتمييز لايكون منه حال؛ لأنه ذات،والذات لا تنتقل.

وقيل: لأن النداء جرى في كلامهم على الإطلاق؛ لأنّ قصد الإقبال إنما هو لهم، وما هو كذلك لا يتقيد بشيءٍ، والحال قيد، فلا يكون)(٦).

ويتراءى لي أنَّ الحق مع المانعين؛ لوجاهة استدلالهم، وندرة الشواهد التي بني عليها المجيزون مذهبهم المطلق منهم والمفصل، فهي لا ترقى إلى قدرٍ يمكن فيه القياس عليها والله أعلم.

(١) ينظر: مذهب الأخفش والمازني والفارسي في: الارتشاف ٤/ ٢١٨١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل١٨٨ (ب).

(٣) التذييل والتكميل جـ٤ ل ١٨٩ (أ).

(٤) البيتان من الرجز لرجل من بني سعد. ينظر: الإبدال لأبي الطيب ١/ ٢٤٧، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٣٣، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٢٦.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل١٨٨ (ب).

(٦) التذييل والتكميل جـ٤ ل١٨٩ (أ).

" رُبَّ " لا تحتاج إلى متعلَّق :

ذهب الرماني وأبو بكر بن طاهر(١) إلى أنَّ " ربَّ " تستعمل لمجرد إفادة معنى التقليل أو التكثير، لا لتعديه عاملٍ ؛ لذا لا تحتاج إلى متعلَّق كالباء في " بحسبك درهم " و "لولا" و"لعلَّ " عند من جرَّبهما(٢)، فإذا قلنا: ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيت، أو: ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، فإن مجرورها في الأول في محل نصب مفعول به للفعل المذكور " لقيت "، وهو متعدٍّ بنفسه فلايحتاج إلى معدٍّ، وفي الثاني في محل رفع مبتدأ ؛ لاستغناء الفعل بمفعوله(٣). وعلى هذا بعض المتأخرين (٤).

وعند الجمهور لابدَّ لها من فعلٍ تتعلَّق به حتى تعديه، كسائر حروف الجر غير الزوائد(٥).

واعترض ابن هشام لقولهم: "حتى تعديه" بما معناه: أن قولهم: إنها عدَّت الفعل المذكور في نحو: " ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيت " و " رب رجلٍ صالحٍ لقيته " خطأٌ ؛ لأنه يتعدى بنفسه في الأول ؛ ولاستيفائه مفعوله في الثاني. وإن عدَّوه محذوفاً وقدَّروه بـ " حصل " ونحوه، ففيه تقديرٌ لما لم يلفظ به قبل والكلام مستغنٍ عنه (٦).

وأميل إلى ما ذهب إليه ابن هشام ؛ لقوة دليله، ووضوح حجة دفعه.

---

(١) ينظر: مذهبهما في: الارتشاف ٤ / ١٧٤٣، الجنى الداني ٤٥٣، المغني ٥٧٧، المساعد ٢ / ٢٨٧، والهمع ٤ / ١٨٢.

(٢) ينظر: المساعد ٢ / ٢٨٧.

(٣) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٣٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل٤٠ (ب).

(٥) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٧٤٣، الجنى الداني ٤٥٣، المغني ٥٧٧.

(٦) المغني ٥٧٧.

وصف مجرور " ربَّ "

ذهب الأخفش، والفراء، والزجاج، وأبو بكر بن طاهر(١)، وابن خروف (٢)، إلى أنه لا يلزم وصف مجرور " ربَّ " . واختاره ابن مالك (٣)، وأبو حيان (٤).

وقيل في توجيهه: (لأنَّ معنى التقليل والتكثير الذي دلَّت عليه يقوم مقام وصف مخفوضها)(٥).

واستدل له أبو بكر بن طاهر بقول أحدهم:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيْسَ لَه أَبٌ وذِيْ وَلَدٍ لَمْ يَلْدَه أبوان(٦)

كما استدل له ابن مالك بثلاثة أبيات لم يوصف فيها مجرور " ربَّ "(٧).

وذهب المبرد (٨)، وابن السراج(٩)، والفارسي، والعبدي(١٠)، إلى أنه يتعين وصف مجرورها، وعُزي إلى البصريين(١١)، وعليه أكثر المتأخرين(١٢).

---

(١) ينظر مذهب ابن طاهر ومن سبقه في: الارتشاف ٤ / ١٧٤١، الجنى الداني ٤٥٠، المساعد ٢ / ٢٨٦.

(٢) شرح الجمل ١ / ٥٤٨، وينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٨١-١٨٢.

(٤) تذكرة النحاة ص٦.

(٥) السابق ٣ / ١٨٤.

(٦) البيت لرجل من أزد السراة كما في الكتاب ٢ / ٢٦٦، وينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل٣٧(أ).

(٧) شرح التسهيل ٣ / ١٨٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٨١، تذكرة النحاة ص٧.

(٩) الأصول ١ / ٤١٨-٤١٩، الموجز ص٥٥، وينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٨١.

(١٠) ينظر رأي الفارسي والعبدي في: الارتشاف ٤ / ١٧٤١.

والعبدي هو: أبو طالب أحمد بن بكر بن محمد بن بقيّة العبدي، النحوي، لم تذكر سنة ولادته ولا سنة وفاته. أخذ عن السيرافي، والفارسي، والرماني، له: شرح الإيضاح. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٦-٢٤٧، معجم الأدباء ٢ / ٢٣٦-٢٣٨.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل٣٨ (أ).

(١٢) ينظر: السابق.

واستدل هؤلاء لمذهبهم بأوجه منها:

- أن في وصف مجرورها تعويضاً من العامل لما كثر حذفه(١).

- وأن المراد بـ " ربَّ " التقليل، وبقاء مجرورها نكرة غير موصوفة فيه التكثير بالعموم؛ لذا ناسب وصفها ليكون أبلغ في التقليل(٢).

- (وأن قول القائل: " ربَّ رجل عالم لقيت " ردٌّ على من قال: " ما لقيت رجلاً عالماً " فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقاً)(٣).

وقد رُدَّ الأول: بأن الغالب في عاملها ذكره، لا حذفه، فلو كانت الصفة عوضاً منه لما جاز الجمع بينهما فيما ذكر فيه العامل، فدلَّ على أنها ليست عوضاً (٤).

وأجيب الثاني: بأن العموم ليس لازماً للنكرة غير الموصوفة، فهي للعموم إذا أريد التكثير، ولغيره إذا قصد التقليل(٥).

وأجيب الثالث: بأن (الصحيح أنها تكون جواباً وغير جواب، وإذا كانت جواباً فقد تكون جواباً موصوفاً، وجواباً غير موصوف، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب)(٦).

إعمال المصدر النائب عن الفعل مصغراً:

ممَّا جاء مصدراً نائباً عن الفعل " رُوَيْدَ " في أحد استعمالاته، وهو تصغير " إِرْوَاد " مصدر: أَرْوَدَ، تصغير ترخيم(٧). وقد اختلف في إعماله والنصب به،

(١) ينظر: شرح المفصل ٨/٢٨، التذييل والتكميل جـ٤ ل٣٨ (ب).

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/٢٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٨١-١٨٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل٣٩ (أ).

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٨٢.

(٦) شرح التسهيل ٣/١٨٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٩٤، الكافي ٣/١١٢٧.

فذهب المبرد إلى منع ذلك ؛ لأنه مصغَّر، والتصغير من خواص الأسماء، فيمنعه كما منع اسم الفاعل، (والنصب بعده إنما يكون بالفعل الناصب لـ " رويداً ")(١). وصحَّحه أبو حيان(٢).

وأجازه آخرون منهم أبو علي الفارسي، ولكنه خصَّه بـ " رويد "، ووجَّه ذلك بحمله على " رويد " اسم الفعل لَمَّا شابهه في اللفظ(٣).

وغيره أطلق في النائب عن الفعل فأجاز إعمال " رُوَيْد " وغيرها من المصادر الموضوعة موضع الفعل، وعليه أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف، وقالا في سبب جواز ذلك في المصدر المصغَّر وامتناعه في اسم الفاعل: (إن عمله ليس بالشبه كاسم الفاعل، وإنما عمل لوضعه موضع الفعل، فلا يقدح التصغير في إعماله، بخلاف اسم الفاعل، فعمله لشبهه بالفعل المضارع، والتصغير يبعده عن شبه الفعل، فوجب ألاّ يعمل مصغَّراً)(٤). وصححه ابن عصفور(٥).

وهو الراجح في نظري. وأما قول المانعين: " إنه لايعمل لأنه مصغَّر" فمردود بما ذكره المجيزون، وادعاء أن المفعول به المذكور معمول لفعل محذوف وجوباً يضعِّفه أمران:

أحدهما: أن هذا الفعل حلَّ محلّه المصدر وناب عنه في عمله.

والثاني: أن المصدر نحوياً يعمل عمل فعله ويساويه تعدياً ولزوماً، فلا معنى لأن يسند نصب المفعول لغير المصدر.

(١) منهج السالك ٣٢٠. ولم أقف على ذلك فيما بين يدي من كتب المبرد.

(٢) التذييل والتكميل جـ٥ ل١٨ (ب).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل جـ٣ ل ٢٤٣ (أ)،وجـ٥ ل١٨(ب)، منهج السالك ٣٢٠.

(٤) التذييل والتكميل جـ٣ ل٢٤٣ (أ)، وينظر: جـ٥ ل١٨ (ب)، ومنهج السالك ٣٢١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل جـ٥ ل١٨ (ب).

اسم الفاعل المجرد إذا كان بمعنى المضي لا يرفع الضمير ولا يتحمله:

يعمل اسم الفاعل المجرد من " أَلْ " عمل فعله وفقاً لاشتراطات جمهور النحويين إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وأما إن كان بمعنى المضي فلا عمل له في المفعول(١)، وأما الفاعل فإن كان ظاهراً فمذهب قوم أنه لا يرفعه (٢)، وبه قال أبو الفتح ابن جني، وأبو علي الشلوبين (٣)، وعزاه أبو حيان إلى أكثر المتأخرين (٤).

وذهب آخرون إلى أنه يرفعه، واختاره ابن عصفور(٥)، قيل: (وهو ظاهر كلام سيبويه)(٦)، ولم أقف في كتابه على ما يشعر بذلك، بل ما وجدته صريح بخلافه، إذْ قصر سيبويه المعنى فيه على الحال أو الاستقبال (٧).

وإما إن كان مضمراً، فقد نقل ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه (٨)، ونقل غيره عن أبي بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف أنه لا يرفعه ولا يتحمله(٩).

قال أبو حيان: (والذي تلقفناه من الشيوخ أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير)(١٠)؛ لذا قال المرادي تعقيباً على مذهب أبي بكر: (وهو بعيدٌ)(١١).

---

(١) ينظر: الارتشاف ٥ / ٢٢٧١، المساعد ٢ / ١٩٨، الهمع ٥ / ٨١، وللكسائي رأي مشهور في هذه المسألة.

(٢) ينظر: الارتشاف ٥ / ٢٢٧١، توضيح المقاصد ٣ / ١٥.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ينظر: الارتشاف ٥ / ٢٢٧١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٥، المساعد ٢ / ١٩٨. ولم أجده في كتابيه: شرح الجمل، والمقرب.

(٦) توضيح المقاصد ٣ / ١٥، وينظر: الارتشاف ٥ / ٢٢٧١.

(٧) الكتاب ٢ / ١٨-١٩.

(٨) ينظر: الارتشاف ٥ / ٢٢٧١، توضيح المقاصد ٣ / ١٥، المساعد ٢ / ١٩٨.

(٩) ينظر: السابق.

(١٠) الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢.

(١١) توضيح المقاصد ٣ / ١٥.

إعمال صيغ المبالغة ماضيةً:

أجاز قومٌ إعمال صيغ المبالغة في المفعول حملاً على اسم الفاعل وقرروا لها ما للمحمول عليه من أحكام وشروط(١)، وخالف أبو بكر بن طاهر(٢)، وابن خروف(٣) في اشتراط دلالتها على الحال أو الاستقبال فأجازوا إعمالها وهي بمعنى المضي، واستدلا لذلك بقول الشاعر:

بَكَيْتُ أخا اللأواءِ يُحْمَدُ يومُهُ كريمٌ رؤوسَ الدارعين ضَرُوبُ(٤)

وبأنَّ فيها معنى المبالغة فهي أقوى عملاً من اسم الفاعل(٥).

فرُدَّ البيت بأنه محمول على حكاية الحال الماضية(٦).

وأجيب قولهما: إنها أقوى من اسم الفاعل لما فيها من معنى المبالغة: بأن عمل هذه الصيغ إنما كان بالحمل على اسم الفاعل، فلا يكون الفرع أقوى من الأصل(٧)، وبأنَّ (قَتَّل – بالتضعيف – لا تتفاوت بالعمل مع " قَتَل " بالتخفيف، فكذلك ينبغي أن يكون "قاتل" و " قتَّال ")(٨).

إضافة الموصوف إلى صفته:

منع البصريون إضافة الاسم إلى صفته ؛ لأنَّ الموصوف وصفته شيء واحد، والشيء لا يتعرف أو يتخصص بنفسه(٩).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٤، البسيط ٢/١٠٥٦، الارتشاف ٥/٢٢٨٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ٥/٢٢٨٥، شرح اللمحة البدرية ٢/٩٧، الهمع ٥/٨٩.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٥٥١، البسيط ٢/١٠٥٦، الارتشاف ٥/٢٢٨٥.

(٤) عزى إلى أبي طالب. ينظر: الكتاب ١/١١١،شرح المفصل ٦/٧١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٥.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٤، البسيط ٢/١٠٥٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٥، شرح اللمحة البدرية ٢/٩٧.

(٧) ينظر: البسيط ٢/١٠٥٧.

(٨) شرح اللمحة البدرية ٢/٩٧.

(٩) ينظر: الإنصاف ٢/٤٣٦-٤٣٧، شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤.

وخالف الكوفيون فأجازوا ذلك إذا اختلف اللفظان(١)، واحتجوا بورود ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب. ومما ساقوه من شواهد:

قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنات وحبَّ الحصيد﴾(٢).

قوله تعالى: ﴿ولَدَارُ الآخِرَة خَيْرٌ﴾(٣).

قوله تعالى: ﴿وما كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبي﴾(٤).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُو حَقُّ اليقين﴾(٥).

وما جاء عن العرب من نحو: (حبَّة الخضراء (و " صلاة الأولى "، و " مسجد الجامع " و " بقلة الحمقاء "(٦)، وغير ذلك.

واختار مذهبهم جمع منهم: ابن الطراوة، وقد قال في تسويغ ذلك لاختلاف اللفظين بأنه تشبيه (بما اختلف لفظه ومعناه كما جاء في النعت: ﴿وغرابيب سود﴾(٧)، وفي العطف:

"أقوى وأقفر بعد أم الهيثم"(٨)

وفي التوكيد: كلهم أجمعون)(٩).

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥٥-٥٦، الإنصاف ٢/٤٣٦، شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤.

(٢) سورة ق آية ٩.

(٣) سورة يوسف آية ١٠٩.

(٤) سورة القصص آية ٤٤.

(٥) سورة الواقعة آية ٩٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٣/١٠، الارتشاف ٤/١٨٠٦.

(٧) سورة فاطر آية ٢٧.

(٨) عجز بيت لعنترة، صدره: حييت من طللٍ تقادم عهده ..... ديوانه ١٨٤.

(٩) الإفصاح ١٣٦.

واختاره – أيضاً – أبو بكر بن طاهر (١)، وابن خروف (٢)، والرضي (٣)، وإلى نحوٍ من ذلك ذهب أبو حيان، ولكنه قصره على السماع (٤).

وتأوَّل الجمهور من البصريين ؛ كالأخفش، وابن السراج، والفارسي(٥)، تلك الشواهد بأنها محمولةٌ على حذف مضافٍ إليه وإقامة صفته مقامه(٦)، فيكون التقدير في قوله تعالى: ﴿ حَقُّ اليَقِينْ ﴾ حق الأمر اليقين، وفي ﴿ دَارُ الآخِرَة ﴾ دار الساعة الآخرة، وفي قولهم: " صلاة الأولى " صلاة الساعة الأولى، وفي " بقلة الحمقاء " : بقلة الحبة الحمقاء. وهلمَّ جر، وذهب آخرون منهم إلى أن الإضافة في تلك الشواهد من قبيل ما أُضِيفَ فيه المسمى إلى الاسم، كأنك قلت: الصلاة التي تسمى بالأولى، والبقلة التي تسمى بالحمقاء (٧). وكذلك الباقي.

وعند بعضهم التقدير الأول أقرب وأيسر ؛ لأن إضافة المسمى إلى الاسم أقل من حذف الموصوف والاستغناء عنه بصفته غير الخاصة بجنسه. والحمل على الأكثر أولى(٨).

ويظهر لي أن المنع لا ينهض أمام هذا الحشد من الشواهد، وأن ما قاله المانعون في تأويلها ظاهر التكلف وبعيد عن روح العربية.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٨٠٦.

(٢) شرح الجمل ٢ / ٦٧٧.

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٤٥.

(٤) التذييل والتكميل جـ٤ ل٧٥ (ب).

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٤، الأصول ٢ / ٨، الإيضاح العضدي ٢٨٣.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٧، الارتشاف ٤ / ١٨٠٦.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل٧٥ (أ).

(٨) ينظر السابق.

حذف المؤكَّد وإقامة المؤكِّد مقامه:

أجاز الخليل وسيبويه حذف المؤكَّد والاستغناء عنه بالمؤكِّد. قال سيبويه: (سألت الخليل – رحمه الله – عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على: هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما)(١).

ووافقهما المازني (٢)، وأبوبكر بن طاهر، وابن خروف(٣).

واستدلوا لصحة مذهبهم بقول العرب: إنَّ مالاً وإنَّ ولداً (٤)...، أي: إن لهم مالاً وإن لهم ولداً.

وبقول الأعشى (٥):

إنَّ محلاً وإنَّ مرتَحلاً وإنَّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلا

أي: إنَّ لنا محلاً وإنَّ لنا مرتحلا

فقد حذف الخبر في الموضعين مع أنه مؤكد بـ(إنَّ)(٦).

ومنع ذلك الأخفش(٧)، وثعلب، والفارسي، وابن جني، واعتلوا لمذهبهم بأنَّ (الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكِّده لنقضت الغرض. وذلك أنَّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر

(١) الكتاب ٢ / ٦٠، وينظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٩٨، الارتشاف ٤ / ١٩٥٣.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٩٥٣، المساعد ٢ / ٣٩٢.

(٣) ينظر: مذهب أبي بكر وابن خروف في التذييل والتكميل جـ٤ ل ١١٠ (أ)، الهمع ٥ / ٢٠٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل١١٠ (أ).

(٥) ديوانه ٢٣٣. وينظر: المغني ٧٩٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل١١٠ (أ)، المغني ٧٩٤.

(٧) ينظر: مذهب الأخفش ومن وافقه في: التذييل والتكميل جـ٤ ل١١٠ (أ)، المغني ٧٩٣، المساعد ٢ / ٣٩٢، الهمع ٥ / ٢٠٥.

كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا)[١].

وبأنه لا دليل على المحذوف[٢].

وأجاب المجيزون عن الأول (بأنَّ التوكيد الذي بابه الإسهاب إنما هو في ضربٍ واحدٍ من التوكيد ؛ وهو الذي يكون بتكرار الكلام وتطويله، لا في غيره) [٣].

وعن الثاني (بأن التوكيد يدل على المحذوف) [٤].

قال أبو حيان : (والذي نختاره أنه لا يجوز ذلك، وإجازة مثل هذه الأشياء تحتاج إلى سماع من العرب)[٥].

وأحسب أن في قول أبي حيان هذا اكتفاءً في رد مذهب المجيزين. وأما ما احتجوا به من المسموع فلا يتجه ؛ لأن المحذوف في البيت والحكاية إنَّما (هو الخبر الصناعي، و "إنَّ" ليس تأكيداً لهذا الخبر، بل هي تأكيد لمضمون الجملة) [٦]، والحديث إنما هو عن حذف المؤكَّد وإبقاء التأكيد، أما ما ذكره الخليل من تقدير في المثال الذي سأل عنه سيبويه ففي ظني أنه لجأ إليه لخصوصية في المثال أملت عليه ذلك ؛ إذْ المتبوع فيه يختلف في إعرابه بين الجر في " بزيد "، والرفع في " أخوه ".

جواز يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب :

سأل سيبويه الخليل عن تقديم معمول " إنّ " عليها في نحو قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب، فأجابه: (هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع " إنَّ "، ألا ترى أنك

(١) الخصائص ١ /٢٨٧، وينظر: ٢ / ٢٨٠، ٣٧٨.

(٢) ينظر: الهمع ٥ /٢٠٥.

(٣) التذييل والتكميل جـ٤ ل١١٠ (أ).

(٤) الهمع ٥ /٢٠٥.

(٥) التذييل والتكميل جـ٤ ل١١٠ (ب).

(٦) السابق جـ٤ ل١١٠ (أ).

تقول: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب.. فإنما جاز هذا في " أما "، لأن فيها معنى: "يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب)[1].

والظاهر من تمثيل الخليل بـ " يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب " صحة هذا السياق، وهذا لا يجيزه البصريون ؛ لأن فيه تقديم معمول الجزاء على الأداة[2]. وقد تنبَّه لهذا السيرافي فقال:

(وقد مثَّل سيبويه " أما يوم الجمعة فإنك ذاهب " بتمثيل فاسد في اللفظ إذا عُمِل على ظاهره، فقال: لأن فيها معنى " يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب، وتقديم "يوم الجمعة " لا يجوز في " مهما " ومعناه أنه مثَّل " أمَّا " بـ "مهما " ثم قدّم في " مهما " ما تقدمه في " أمَّا " من الظرف الذي يصح له خبر "إنَّ " على وجه يبين المعنى فيه، لا على تصحيح اللفظ)[3].

وقد نقل ابن خروف عن أبي بكر بن طاهر أنه جوّز هذا المثال (لأجل الشرط، ولا يتعلق الظرف إلاّ بالجواب من حيث جاز تقديم الجواب)[4].

فهو تسمَّح في قضية تقديم معمول جواب الشرط على الأداة ؛ لجواز تقدم عامله عليها على محجة الكوفيين الذين يجيزون تقدم الجواب على الأداة [5].

استعمال " كذا "

تستعمل كذا في لسان العرب كنايةً على ضربين:

أحدهما: أن تكون كنايةً عن غير العدد، فتستعمل مفردة، نحو مررت بمكان كذا، أو معطوفة، نحو: مررت بمكان كذا وكذا.

---

(١) الكتاب ٣ / ١٣٧.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٢٧.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي جـ٤ ل٣٢ (ب).

(٤) تنقيح اللباب ١٠٥.

(٥) ينظر: الأصول ٢ / ٢٣٦، الإنصاف ٢ / ٦٢٣.

الثاني: أن يكنى بها عن عدد مبهم(١). وفي هذه الحالة اختُلف في كيفية استعمالها وفي تمييزها على النحو التالي:

قيل: تستعمل مفردة أو مكررة بالعطف، وتكون بحاليها كناية عن عدد مبهم كثير أو قليل. ويكون تمييزها مفرداً منصوباً، وعزي هذا المذهب إلى البصريين، وإلى بعض المتأخرين، ومنهم أبو بكر بن طاهر(٢).

وأنكر ابن خروف استعمالها، مفردة أو مكررة بلا عاطف(٣)، وكذلك أبو حيان(٤)، وخالفهما ابن مالك حينما صرّح بورودها مستعملة في الصورتين وإن كان قليلاً(٥).

وقيل: (هي بمنزلة ما استعملت استعماله من الأعداد)(٦). فتفرد وتميز بجمع مخفوض حين يكنى بها عن العدد من ثلاثة إلى عشرة، وتكرر بلا عاطف حين يكنى بها عن العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وتفرد وتميز بمفرد منصوب حين تكون كنايةً عن ألفاظ العقود، وتكرَّر بالعطف وتميَّز بمفرد منصوب إذا كانت كناية عن العدد المعطوف، وتُفرد وتُميَّز بمفردٍ مجرورٍ إذ كانت كناية عن العدد مائة أو ألف.

وعُزي هذا المذهب إلى الكوفيين(٧)، وعليه الأخفش- على قول - والمبرد، وابن الدهان(٨) وابن معط(٩).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/٢٩٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢/٧٩٥.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢/٧٩٥، توضيح المقاصد ٤/٣٣٧، الهمع ٤/٣٩٠.

(٤) الارتشاف ٢/٧٩٦.

(٥) التسهيل ١٢٥.

(٦) الأشباه والنظائر ٤/٢٩٧-٢٩٨.

(٧) ينظر: الارتشاف ٢/٧٩٥، توضيح المقاصد ٤/٣٣٧-٣٣٨، المساعد ٢/١١٨، المغني ٢٤٨.

(٨) ينظر: رأي الأخفش والمبرد وابن الدهان في: الارتشاف ٢/٧٩٥، والمساعد ٢/١١٨.

(٩) الفصول الخمسون ٢٤٤.

ووافقهم في المركب والمعطوف: الأخفش – على قول آخر – وابن كيسان، والسيرافي[١]، ووافقهم ابن عصفور إلا في مسألتي الإضافة فيكون التمييز جمعاً معرفاً بـ"ألْ" مجروراً بـ" مِنْ"[٢].

وعزا ابن هشام إلى أبي بكر بن طاهر موافقته للكوفيين في مسألتي التكرار بلا عطف. نحو: عندي كذا كذا درهماً، والإفراد مع التمييز بمفرد مجرور نحو، عندي كذا درهمٍ[٣].

وحجته: (أنه سُمع من العرب: مررت بمكان كذا وكذا، وبدار كذا ولم يُسمع مثلُ: مررت بمكان كذا كذا. فلما كان ذلك واقعاً على العدد ناسب أن يكون جارياً مجرى ما يوافقه من الأعداد)[٤].

وهو بهذا التوجيه يحمل " كذا " في العدد على استعمالها في غير العدد، فكما جاءت مفردة عندما كانت كنايةً عن مفرد، ومكررة معطوفة عندما كانت كناية عن معطوف في العدد، كذلك تأتي في الكناية عن العدد منزَّلة منزلة ما جاءت كناية عنه. ولكنه لم يأخذ بذلك في جميع استعمالاتها في العدد، وإنما اقتصر على مسألتين وأغفل الباقي؛ لذلك اعترض عليه ابن هشام بقوله: (وليس هذا بشيء، وقد جوَّز: " كذا درهمٍ " بالخفض على أن يراد: مائة درهمٍ، مع اعترافه بأنه لم يُسمع في غير العدد. فما الفرق بينه وبين بقية الألفاظ ؟)[٥].

وبالجمع بين ما عزاه إليه أبوحيان من موافقته للبصريين، وما عزاه إليه ابن هشام من موافقته للكوفيين في المسألتين السابقتين، يتلخص مذهبه في " كذا " بما يلي:

(١) ينظر رأي الأخفش وابن كيسان والسيرافي في: الارتشاف ٢/٧٩٥، والمساعد ٢/١١٨.

(٢) شرح الجمل ٢/٥٢.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/٢٩٩–٣٠٠.

(٤) الأشباه والنظائر ٤/٣٠٣.

(٥) السابق.

ـ إذا استعملت مفردة مميزة بمفرد منصوب، أو معطوفة مميَّزة بمفرد منصوب ـ أيضاً ـ فهي كناية عن عددٍ مبهم قليلٍ أو كثير بلا تحديد.

ـ أما إذا استعملت مركَّبه بلا عاطف فهي كناية عن العدد المركَّب، وإذا استعملت مفردة مميَّزة بمفرد مجرور فهي كناية عن مائة أو ألف. والله أعلم.

التخريجات والتوجيهات الإعرابية

إعراب " ما " في قوله تعالى: ﴿ إنَّ الله يعلم ما يدعون[1] من دونه من شيء ﴾[2]:

حكي سيبويه عن الخليل قوله في " ما " في هذه الآية: (" ما " ههنا بمنزلة: أيّهم، و " يعلم " معلقة)[3].

فهي عندهما استفهامية في موضع نصب بـ " يدعون "، لا بـ " يعلم "؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والجملة في موضع نصب بـ " يعلم "، والتقدير: إنَّ الله يعلم أي شيء تدعون من دونه أوثاناً أم غيره)[4].

واختاره الفارسي[5].

وارتضى آخرون أن تكون " ما " موصولة بمعنى " الذي " في موضع نصب بـ " يعلم " ويعلم بمعنى يعرف يقتضي مفعولاً واحداً، والتقدير: يعلم الذي يدعونه، وحذف الضمير العائد لطول الصلة[6]، و " مِنْ " للتبعيض[7].

---

(١) قراءة الجمهور بتاء الخطاب، وقراءة أبي عمرو وعاصم من طريق بياء الغيبة. ينظر: السبعة ٥٠١، البحر ٧/ ١٥٣.

(٢) العنكبوت ٤٢.

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٨.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ٧٤١.

(٥) الحجة ٥/ ٤٣٤.

(٦) ينظر: البغداديات ٢٦٦، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/ ١٠٣٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤٥.

(٧) ينظر: القرطبي ١٣/ ٣٤٦.

وهو ظاهر قول النحاس في تفسير الآية[١]، وأجازه السيرافي [٢].

وعند أبي بكر بن طاهر "ما" نافية، و "مِنْ" زائدة، والتقدير: ما تدعون شيئاً[٣].

وهو ظاهر قول الزمخشري في معرض تفسيره للآية: (وهذا توكيد للمثل وزيادة عليه حيث لم يجعل ما يدعونه شيئاً) [٤]، وصححه الفخر الرازي[٥].

والآراء المذكورة في تحديد الوظيفة النحوية لـ "ما" في تلك الآية مقبولةٌ توجيهاً ودلالةً.

إذا كان معمولا "كان" معرفتين فأنت مخير في جعل أيهما مبتدأ والآخر خبراً:

إذا اجتمع في باب "كان" معرفتان فمذهب أبي بكر بن طاهر أنك بالخيار، فأيهما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر، من غير التفات إلى المخاطب[٦].

وعزي هذا إلى المتقدمين [٧]، وإلى ابن مضاء [٨]، وإلى ابن خروف [٩]، وعزي – أيضاً – إلى أبي علي الشلوبين في إقرائه القديم [١٠].

(١) إعراب القرآن ٣/٢٥٧.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي جـ ٤ ل٤٠ (أ – ب).

(٣) تنقيح الألباب ١٢٢.

(٤) الكشاف ٣/٢٠٦.

(٥) تفسير الرازي ١٣/٧٠.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٩٤، الارتشاف ٣/١١٧٥، الهمع ٢/٩٣، نتائج التحصيل: السفر الأول ٣/١١٩٤.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣/١١٧٥.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٩٣، الارتشاف ٣/١١٧٥، الهمع ٢/٩٣

(٩) ينظر: المراجع السابق، وفي شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٥ راعى ابن خروف حال المخاطب من حيث علمه بأحدهما وجهله بالآخر.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٩٤.

وهو ظاهر قول سيبويه: (وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في " ضرب ")[١].

وظاهر قول أبي علي الفارسي: (وإذا اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم)[٢].

وذهب السيرافي،وابن الباذش، وأبو الحسن الضائع إلى اعتبار حال المخاطب إن كان يعرف إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى، فيُجعل المعلوم مبتدأ، والمجهول خبراً، وحملوا كلام سيبويه آنف الذكر على تقدير استواء المعرفتين عند المخاطب في العلم وعدمه[٣].

وذهب ابن الطراوة إلى أن الخبر ما يراد إثباته، واستأنس بقول عبدالملك بن مروان لأحد عماله: " جعلت عقوبتَكَ عَزْلَتَك "، فالثابت العَزْلَةُ[٤].

وآثر آخرون النظر إلى حال المعرفتين، وحال المخاطب من حيث علمُهُ وجهله بالمعرفتين في تشقيق المسألة وتفصيل القول بأحكامها، فقالوا:

– إذا استوت المعرفتان في رتبة التعريف وفي علم المخاطب، ولكنه جهل النسبة بينهما، جاز أن تجعل أيهما الاسم،والآخر الخبر، نحو: كان زيد أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيداً.

– وإذا لم تستو المعرفتان في علم المخاطب، بأن كانت إحداهما معلومة عنده، والأخرى مجهولة، فالمعلوم الاسم، والمجهول الخبر.

---

(١) الكتاب ١ /٤٩-٥٠.

(٢) الإيضاح ١٣٧.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤ /١٩٦، الهمع ٢ /٩٣-٩٤.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للصفار ٢ /٧٩٧-٧٩٨، شرح الجمل لابن عصفور ١ /٣٩٨، التذيل والتكميل ٤ /١٨٩.

– وإذا لم تستويا في رتبة التعريف، جعلت الأعرف منهما الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان زيد صاحب عمرو، ما لم تكن إحدى المعرفتين اسم إشارة، وإن كان ذلك يجعل اسم الإشارة الاسم،وغيره من المعارف الخبر ؛ نحو: كان هذا أخاك، إلا إذا كانت المعرفة الأخرى ضميراً، فإن الأفصح الإخبار عن الضمير باسم الإشارة.

– وإذا كان أحد المعمولين " أنْ " و " أنَّ " المصدريتين، فالاختيار جعلهما الاسم، وغيرهما الخبر ؛ لذا قرأ الجمهور بنصب " جواب " في قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾(١).

– وقيل إذا كان أحد الاسمين أعم من الآخر، فالأعم هو الخبر، نحو: كان زيد صديقي(٢).

والوجه عندي أن ينظر إلى اعتبار حال المخاطب إن كان يعرف إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى، فيجعل المعلوم مبتدأ والمجهول خبراً ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، وأيُّ فائدة يتلقاها المخاطب إذا كان المحدَّث عنه مجهول عنده، وأما إذا استوت المعرفتان في علم المخاطب فإن للمتكلم حق الاختيار بجعل أحدهما مبتدأ والآخر خبراً من غير نظر إلى استوائهما في التعريف أو عدمه، وإن كان الأولى الابتداء بالأعرف.

تعيين الرابط في قوله تعالى: ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُور ﴾(٣).

اختُلف في رابط جملة الخبر (إنَّ ذلك... (بالمبتدأ (مَنْ) على أقوال:

---

(١) سورة النمل آية ٥٦، وينظر: البحر المحيط ٧/٨٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٩-٤٠٣، التذييل والتكميل ٤/١٨٧-١٩٢، الارتشاف ٣/١١٧٥-١١٧٧، الهمع ٢/٩٣-٩٥.

(٣) الشورى ٤٣.

أحدها: أن الرابط محذوف، و (التقدير: إن ذلك الصبر منه)[1].

الثاني: أنَّه اسم الإشارة " ذلك " ويراد به المبتدأ ويكون على حذف مضاف، والتقدير (إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور)[2].

وإلى نحو من هذا ذهب ابن أبي الربيع، فقد جوَّز أن يكون (ذلك) إشارة إلى المبتدأ (مَنْ) فوقع الربط به على أن يكون التقدير (إن الصابر والغافر من عزم الأمور، وجعل الصابر والغافر من عزم الأمور على جهة الاتساع...)[3].

وردَّ ابن هشام تقدير ابن أبي الربيع قائلاً: (الصواب: أنَّ الإشارة للصبر والغفران، بدليل ﴿وإن تَصْبِروا وتَتَّقُوا فإنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُور﴾[4] ولم يقل إنكم)[5].

وهذا الذي ارتضاه ابن هشام عزاه ابن أبي الربيع إلى أبي بكر بن طاهر، قال:

(وزاد الخدب وجهاً ثالثاً فقال: " ذلك " موضوع موضع صبره وغفرانه، فكأن الأصل: إنَّ صبره وغفرانه فعله، ثم وَضَعْتَ ذلك موضع فعله، فلا يحتاج إلى ضمير محذوف)[6].

وردَّه ابن أبي الربيع فقال: (وهذا القول ليس بمحقق؛ لأنَّ " ذلك " إشارة، فلابد أن تكون الإشارة إلى الفعل، وإذا كان كذلك فلابد من تقدير ضمير محذوف)[7].

---

(١) الإيضاح العضدي ص٨٨، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥٠، البحر المحيط ٧/ ٥٢٣.

(٢) الدر المصون ٩/ ٥٦٣.

(٣) البسيط ١/ ٥٦٩.

(٤) آل عمران ١٨٦.

(٥) مغني اللبيب ٧٧٤.

(٦) البسيط ١/ ٥٧٠، وينظر: الكافي ٢/ ٤٢١.

(٧) السابق.

وكأني به يريد أن يقول: إن الإشارة إلى المصدر المفهوم من فعل الصلة بمثابة الإشارة إلى الفعل، فيبقى الخبر بلا رابط ؛ لذا يتعين تقدير الضمير.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن الربط بين المبتدأ " مَنْ " والجملة الواقعة خبراً عنه تمَّ باسم الإشارة " ذلك " الذي يراد به المصدر المفهوم من فعل الصلةبعد تقدير إضافته إلى ضمير " مَنْ "، وقد جُعل الارتباط الحاصل (بالإشارة إلى المصدر المقدر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ) (١).

توجيه فتح همزة " إنّ " في قوله تعالى: ﴿وأَنَّ هذِهِ أُمّتُكُم أُمَّةً واحدةً وأَنَا رَبُّكُمْ فاتَّقُون﴾(٢):

قرأ ابن عامر و " أنْ " بفتح الهمزة وتخفيف النون، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالكسر والتثقيل، والباقون بالفتح والتثقيل(٣). وقد أجاز أبو بكر بن طاهر في توجيه القراءة الأخيرة أن تكون " أنَّ " ومعمولاها في تأويل مصدر منصوب بفعل مقدر يفسره " عليم " في قوله تعالى في الآية السابقة: ﴿إني بما تعملون عليم﴾، والتقدير: واعلموا أن هذه أمتكم(٤).

وهذا التوجيه أحد قولين ذكرهما الفراء (٥) في تفسير الآية، والقول الآخر أنها في موضع جر عطفاً على " ما " في الآية المتقدمة، على تأويل: إني بما تعملون عليم وبأن هذه أمتكم (٦)...، وهو قول الكسائي (٧)، وعند الخليل وسيبويه:

---

(١) الأشباه والنظائر ٤ / ٢٦٠.

(٢) المؤمنون ٥٢.

(٣) ينظر: السبعة ٤٤٦، النشر ٢ / ٣٢٨.

(٤) ينظر: تنقيح الألباب ٩١.

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٣٧.

(٦) السابق.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١١٦، مشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٠٣.

الفتح على تقدير حذف اللام، أرى: ولأن هذه أمتكم... والجار والمجرور متعلقان بـ " اتقون " (١).

توجيه كسر همزة " إنّ " في نحو: " أول ما أقول إني أحمد الله ".

يجوز في همزة " إنَّ " في نحو قولنا: أول ما أقول إني أحمد الله (٢): الوجهان: الفتح، والكسر (٣).

أما الفتح فعلى أنَّ " أول " مبتدأ، و " ما " مصدية، والتقدير أول قولي، والمصدر المؤول من " إني أحمد الله " خبر (٤).

وأما الكسر فمختلف في توجيهه على أقوال منها:

مذهب الجمهور(٥) – وهو الظاهر من كلام سيبويه(٦) –: أن " أول " مبتدأ، و " ما " موصولية، و " أقول " صلة الموصول قدر فيها العائد، وجملة " إني أحمد الله " محكيةٌ في موضع الخبر، والتقدير: أول ما أقوله إني أحمد الله.

وقيل: " إني أحمد الله " معمول لقول محذوف واقع خبراً، والتقدير: أول ما أقول قولي إني أحمد الله. وقد عزاه أبو علي الفارسي إلى أحد أهل النظر ولم يعينه (٧)، وعزاه آخرون إلى عضد الدولة البويهي(٨)، ونقله ابن عصفور عن سيف الدولة(٩).

(١) الكتاب ٣/١٢٦–١٢٧، وينظر: الحجة لأبي علي ٥/٢٩٧.

(٢) من أمثلة الكتاب ٣/١٤٣، وينظر: الأصول ١/٢٧٢، شرح المفصل ٨/٦١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٥، الارتشاف ٣/١٢٥٨.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/١٢٥٨.

(٥) ينظر: السابق.

(٦) الكتاب ٣/١٤٣.

(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٦٧.

(٨) ينظر: المغني لابن فلاح ٣/١٩١ – ١٩٢، الارتشاف ٣/١٢٥٨.

(٩) شرح الجمل ١/٤٦٧.

وعند أبي علي الفارسي: " أول " مبتدأ، و " ما " مصدرية، وجملة " إني أحمد الله " معمول القول، والخبر محذوف، والتقدير: أول قولي إني أحمد الله ثابتٌ، أو موجود(١).

وقد ارتضى هذا التوجيه أبو بكر بن طاهر وأجازه (٢).

قال ابن خروف: " وهو بعيد في اللفظ والمعنى "(٣)؛ لذا لم يسلم من الاعتراض، فقد تعقبه ابن الطراوة ورده بأن الكلام تام حسن من غير إضمار " ثابت " أو " موجود "، (وإظهاره مخل به، مُخْرِجٌ له عن معناه إلى ما لا يعقل ولا يحصل) (٤).

كما رده ابن الحاجب -أيضاً- بما ملخصه: (أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لفظه بهذا الكلام أجزاء: أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه بلفظ " إلى " وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة " إني "، فيكون المعنى إذا صرَّحنا به: تلفظي بإني، أو بهمزة " إني " ثابت، وهو خلفٌ من الكلام وغير مقصود به للمتكلم)(٥). وهو ردٌّ حسنٌ، ومذهب الجمهور أسلم معنىً وأبعد عن التكلف.

وهناك أقوال أخرى(٦) لا تخلو من ضعف ظاهر، وتأويلات متكلفة، ولم تسلم من الرد، ويبقى مذهب الجمهور أقرب تناولاً، وأيسر مأخذاً، وأبعد عن التكلف.

(١) الإيضاح ١٦٣ -١٦٤، وينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٦٧، الارتشاف ٣/١٢٥٨.

(٢) ينظر: تنقيح الألباب ١١٤.

(٣) السابق.

(٤) الإفصاح ٥٢-٥٣.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤/٣٤٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٥-٤٦٧، البسيط ٨٣٣-٨٣٤، الكافي في الإفصاح ٣/٩٢٩-٩٣٤، الملخص ٢٥٢، الارتشاف ٣/١٢٥٨.

جواز أن يكون " رأيت " هو العامل في " خيراً " في قول الشاعر :

ورَجٌّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى الشَّرِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيْدُ(١)

أجاز النحويون تقديم خبر " زال " عليها إذا كانت منفية بغير " ما "(٢)، واحتجوا بشواهد منها هذا البيت للمعلوط القريعي، ووجه الاحتجاج فيه: أن "خيراً " منصوبٌ بـ" يزيد " على أنه مفعولٌ به ثانٍ، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير: لا يزال يزيد خيره خيراً، و " يزيد " خبر " يزال "، وتقديم معمول الخبر مؤذنٌ بجواز تقديم عامله(٣).

وقد أجاز أبو بكر بن طاهر هذا التوجيه، وأجاز وجهاً آخر لنصب " خيراً "، وهو: أن يكون منصوباً بـ "رأيت" لا بـ " يزيد " على تقدير حذف مضاف، أي: رأيته ذا خير(٤).

وأجاز غيره أن يكون " خيراً " منصوباً على التمييز وقدّم ضرورة(٥)، وعليه لا شاهد في البيت على ما ذكروه.

إعراب المصدر المقترن بـ " أَلْ " في " أرسلها العراك " ونحوه:

المطرد في الحال تنكيرها، وقيل في توجيه ذلك: (لأنها خبرٌ في المعنى، ولئلاً يُتوهَّم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها)(٦)؛ لذا أوجبه الجمهور(٧).

(١) البيت للمعلوط بن بذل القريعي كما في اللسان ١٣ / ٣٥ (أنن)، وشرح شواهد المغني ١ / ٨٦ .وينظر: الكتاب ٤ / ٢٢٢، الحلبيات ٢٦٨ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٣٥١، الارتشاف ٣ / ١١٧٠ .

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب ٥٧٠، التذييل والتكميل ٤ / ١٧٥، شرح أبيات مغني للبيب ١ / ١١٢ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤ / ١٧٥، نتائج التحصيل السفر الأول ٣ / ١١٨٤ .

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب ٥٧٠ .

(٦) الهمع ٤ / ١٨ .

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٢ / ١٣٧، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة .

وسُمع عنهم ما يخالف ذلك، من نحو قول الشاعر:

فأَرْسَلَها العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ (١)

ونحو: مررت بهم الجماءَ الغفيرَ(٢).

إذ جاء فيهما " العِرَاك " و " الجمَّاءَ " واقعين موقع الحال ومقترنين بـ " أَلْ " وقد عُزي إلى أبي بكر بن طاهر أنه ذهب إلى أن هذين الاسمين من الأسماء الواقعة (موقع أسماء الفاعلين، منتصبة على الحال بنفسها، مشتقة من ألفاظها، ومن معانيها)(٣)، والتقدير أرسلها معتركة، ومررت بهم جامِّيْنَ غافرين.

وعليه من بعده تلميذه ابن خروف وجماعة(٤).

وعزاه ابن خروف إلى سيبويه (٥)، وهو خلاف ما في الكتاب، فقد صرّح فيه بأنَّ " العِرَاك " ونحوه من المصادر الواقعة حالاً، كأنه قال: اعتراكاً (٦).

وقد وجَّه سيبويه جواز تعريف هذه المصادر وهي أحوال بـ (أنَّها شُبِّهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها؛ كالحمدَ لله، والعجبَ لزيد، حيث كانت مصادر مثلها، وكانت غير الأول، وغير ما هي له صفات)(٧)، قال: (وليس كل المصادر - في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كلُّ مصدر في باب "الحمد لله"، و " العجب لك "، تدخله الألف واللام، وإنما شُبِّه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأول)(٨).

(١) من الوافر، قائله لبيد بن ربيعة، ديوانه ١٦٢، وينظر: الكتاب ١/ ٣٧٢، المقتضب ٣/ ٢٣٧.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٥.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٥٦٤.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٦٤، تعليق الفرائد ٦/ ١٧١.

(٥) السابق.

(٦) لكتاب ١/ ٣٧٢.

(٧) لتصريح ٢/ ٦١٧.

(٨) الكتاب ١/ ٣٧٢.

وذهب الأخفش[١]، والمبرد[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، إلى أن هذه الأسماء (ليست بأحوالٍ في الحقيقة، وإنما الأحوال هي العوامل المضمرة الناصبة لها)[٤]. وعليه – أيضاً – السيرافي[٥]، وأبو البركات الأنباري[٦]، وابن عصفور[٧]، واختلفوا في تقدير تلك العوامل، فبعضهم قدّرها أفعالاً[٨]، وبعضهم قدرها أسماء[٩].

وفرّق ابن الشجري بين المصدر وغيره، فما كان مصدراً فهو عنده منتصب انتصاب المصادر، والحالُ الفعل الناصب له المقدر من لفظه. وما كان غير ذلك فهو منصوب على الحال بتقدير زيادة الألف واللام[١٠]، وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ انتصاب " العراك " ليس على الحالية، بل على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: أرسلها الإرسال العراك. قال أبو حيان: (وكذا قال في هذه الأبواب)[١١].

ولعله يريد الأحوال التي ظاهرها التعريف بـ " أَلْ " أو بالإضافة.

ورُدَّ مذهبه بأنه لم يرد عنهم صفةٌ تُلتزم فيها " أَلْ "، بل المعهود في الصفات أن تكون معارف ونكرات[١٢].

(١) ينظر: التذييل والتكميل جـ٣ ل ٦٧ (ب).

(٢) المقتضب ٣/ ٢٣٧ – ٢٣٨.

(٣) الإيضاح العضدي ٢٢١.

(٤) التذييل والتكميل جـ ٣ ل ٦٧ (ب)، وينظر: الإيضاح العضدي ٢٢١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٧.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٦٩.

(٦) أسرار العربية ١٧٩.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦.

(٨) كالفارسي، الإيضاح العضدي ٢٢١، وينظر الارتشاف ٣/ ١٥٦٣.

(٩) كابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦، وينظر: الارتشاف ٣/ ١٥٦٣.

(١٠) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٥، ٣/ ٢٠.

(١١) الارتشاف ٣/ ١٥٦٤.

(١٢) التذييل والتكميل جـ٣ ل٦٨(أ).

وعند ابن هشام الألف واللام زائدتان[١]، ولم يفرق بين المصدر وغيره.

وبتأمل تلك المذاهب أجدها لم تسلم من الاعتراض. فمذهب الأخفش ومن وافقه فيه تكلف إضمار العامل، وكذلك مذهب ابن الطراوة فيه حذف الموصوف بلا دليل، وأنه لم يُعْهَدْ عنهم التزام " أَلْ " في صفةٍ ما كما أسلفت، أما مذهب أبي بكر، فهو – وإن سلم من تكلف الإضمار – إلاَّ أنه (عورض بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل إذا لم يُرَدْ به المبالغة لا ينقاس)[٢].

لذا أجدني ميَّالاً إلى مذهب سيبويه في أن هذه الأسماء المقترنة بـ " أَلْ " أحوال؛ إذْ ليس ثمة تكلف إضمار. وجاز ذلك مع أنها في ظاهرها معرفة بـ " أَلْ "، لأنها مصادر، (والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال، فقال: أرسلها تعترك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يجز ذلك فيه، نحو: أرسلها المعتركة)[٣].

تقدير ناصب ما بعد الواو في نحو: مالك وزيداً:

من صور المفعول معه التي يجب فيها نصب ما بعد الواو على قولٍ[٤]، وترجحه على قول آخر[٥]، (كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها، وأولها " ما " المستفهم بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام، أو الشأن، أو ما يؤدي ما يؤديانه)[٦]، نحو: مالك وزيداً ؟ وما شأنك وعمراً ؟ وما بالك وبكراً ؟

(١) شرح قطر الندى ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) التذييل والتكميل جـ٣ ل٦٨ (أ).

(٣) تحصيل عين الذهب ٢٢٥.

(٤) قول من يمنع في السعة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار وهو قول جمهور البصريين، ينظر: الإنصاف ٢/٤٦٣، الارتشاف ٣/١٤٨٧، تعليق الفرائد ٥/٢٦٩.

(٥) قول من يجيز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار في السعة، وهو قول الكوفيين وبعض البصريين ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥، تعليق الفرائد ٥/٢٦٩.

(٦) شرح التسهيل ٢/٢٥٥.

وقد اختلف في تقدير ناصب ما بعد الواو في هذا ونحوه، فذهب سيبويه [١] فيه مذهبين:

أحدهما: أنه منصوبٌ بـ " كان " مضمرة قبل الجار، فيكون التقدير: ما كان لك وزيداً، وما كان شأنك وزيداً، وما كان بالك وبكراً.

والآخر: أنه منصوب بمصدر " لا بس " منوياً بعد الواو، فيكون التقدير: مالك وملابستك زيداً، أو وملابسةٌ زيداً، وكذا في المثالين الآخرين.

قال الدماميني: (فإذا قُدِّر الناصب مصدراً ومنوياً.. فعلام يعطف هذا المصدر في قولك: مالك وملابستك زيداً؟ فإن عُطف على " ما " اقتضى كون " لك " خبراً عنه؛ لأنه خبرٌ عن " ما " ولا معنى له، وإن عطف على الضمير المستكن في " لك " فهو عائدٌ على " ما " أيضاً، ولا فصل بتوكيد ولا غيره، ولا معنى له.

قلت: يحتمل أن يكون معطوفاً على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به " لك "، فالمعنى: ما ملابستك زيداً؟ إذْ كان المعطوف على الخبر خبراً، والمعنى عليه صحيح)[٢].

وذهب السيرافي، وأبو بكر بن طاهر، وابن خروف [٣] إلى أنه منصوبٌ بـ "لابس " منوياً بعد الواو، وتقديره: مالك ولا بَسْتَ زيداً؟ ودعاهم إلى هذا الفرار من إعمال المصدر محذوفاً [٤] كما في التقدير الثاني من تقديري سيبويه.

ورُدَّ بأنه يترتب عليه عطف الفعل على الاسم[٥].

(١) الكتاب ١/٣٠٩، وينظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٥، الارتشاف ٣/١٤٨٨.

(٢) تعليق الفرائد ٥/٢٧١-٢٧٢.

(٣) ينظر في مذهبهم: التسهيل ٩٩، شرح الكافية للرضي ١/٥٢٣، الارتشاف ٣/١٤٨٨، المساعد ٥٤٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٥٢٣، تعليق الفرائد ٥/٢٧٢.

(٥) ينظر: المساعد ١/٥٤٢.

وأُخذ على التقدير الثاني من تقديري سيبويه، وتقدير السيرافي ومن معه أنه يُخرج المنصوب عن أن يكون مفعولاً معه، ويتعين أن يكون مفعولاً به(١)، لذا اعتُذر عن سيبويه بأنه أراد في التقدير الثاني بيان المعنى لا تقدير الإعراب (٢).

ويظهر لي توجه هذا الاعتراض، وصحة تقدير سيبويه الأول، لسلامته من ذلك.

تعيين المعطوف عليه في " أنت أعلم ومالك " :

من مسائل المفعول معه التي يجب فيها رفع ما بعد الواو ولا يجوز نصبه: أن تتقدم الواو جملة غير مضمنة معنى الفعل(٣)، ومما ألفه النحويون من أمثلة لهذه المسألة: " أنت أعلم ومالك " (٤).

وقد أشكل عليهم تعيين المعطوف عليه في نحو هذا المثال. ومردُّ ذلك الإشكال أنه (لا يصح عطف " مالك " على " أنت " على حد: أنت أعلم وزيد، لأنك تضمر في هذا خبراً من جنس ما أظهرت، والمال لا يعلمُ، ولا على " أعلم " ؛ لأن المعطوف على الخبر خبرٌ يصح انفراده، فلو قلت: " أنت مالك " لم يصح، ولا على الضمير في " أعلم " ؛ لوجوه منها: استتاره غير مؤكد، ومنها أن أفعل التفضيل لا ترفع الظاهر إذا وليها، فكذلك إذا عطف على مضمرٍ رفعته (٥).

لذا اختلف في تعيين المعطوف عليه على أقوال:

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٤٨٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١ / ٥٢٢-٥٢٣، الارتشاف ٣ / ١٤٨٨، تعليق الفرائد ٥ / ٢٧١.

(٣) ينظر: الهمع ٢ / ١٨٠.

(٤) لم أقف على من قدم له بما يشعر أنه قول للعرب إلاَّ ما وجدته في شرح التسهيل ٢ / ٢٥١، والأشباه والنظائر ٧ / ٦٨، فقد صُدِّرت فيهما العبارة بلفظ: قولهم.

وينظر المثال في: الكتاب ١ / ٣٠٠، شرح الكافية للرضي ١ / ١٩٦، الارتشاف ٣ / ١٩٢، المساعد ١ / ٥٤١، المقاصد الشافية ١ / ٣٢٠، ٣٣٩، تعليق الفرائد ٥ / ٢٦٣.

(٥) لتذييل والتكميل ٣ / ٢٨٥.

أحدها: أن "مالك" (معطوف على " أنت "، ونسب العلم للمال مجازاً)[١].

الثاني: للجرمي. قال: (و " مالك " معطوف على " أنت " لا على التشريك في الخبر الذي هو " أعلم "، بل هو بمنزلة " شاةٌ ودرهم "، أي: معطوف في اللفظ خبرٌ في المعنى؛ لنيابته منابه، فقولهم: " الشاة شاة ودرهم ": الشاة مبتدأ، وشاة مبتدأ،ودرهم خبره، والجملة خبر الأول)[٢].

الثالث: قول أبي بكر بن طاهر: أن المعطوف عليه الخبر "أعلم" ؛ لأن الأصل: "بمالك"، فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورفعت ما بعدها في اللفظ..)[٣].

قال أبو حيان: (وهذا أقرب لتفسير كلام سيبويه[٤]؛ لأنه قال في الواو: "يعمل فيما بعدها المبتدأ. يريد: أنك تعطفه على "أعلم" فيعمل فيه ما عمل في "أعلم" وهو المبتدأ)[٥].

وارتضى السيوطي أن يكون المعطوف عليه: الخبر. تبعاً لأبي بكر، لا المبتدأ. ووجَّه ذلك بقوله: (لأنه حملٌ على الأقرب، وأن هذا العطف كالخفض في " هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ " وذلك يقتضي تجاور الاسمين؛ ولأن الباء ملحوظة المعنى... ومعناها متعلق بالخبر، فليكن العطف على الخبر ليتحد التعلُّقان؛ المعنوي، واللفظي)[٦].

وهناك توجيهات أخرى للعبارة لا يحتملها هذا المختصر[٧].

---

(١) المساعد ١/ ٥٤١، وينظر الأشباه والنظائر ٤/ ٣٤-٣٥.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، وينظر: الأشباه والنظائر ٤/ ٣٥-٣٦.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦. وينظر:الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، الأشباه والنظائر ٤/ ٣٧.

(٤) نص الكتاب ١/ ٣٠٠: (... لأن الواو في معنى " مع " هنا، فيعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ).

(٥) لتذييل والتكميل ٣/ ٢٨٦.

(٦) الأشباه والنظائر ٤/ ٣٧.

(٧) تجدها في: شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٦، تعليق الفرائد ٥/ ٢٦٣، الأشباه والنظائر ٤/ ٣٤-٤٠.

إعراب الاسم المحذر منه الواقع بعد الواو في نحو: إيَّاك والشرَّ:

اختلف في إعراب ما بعد الواو في نحو " إيَّاك والشرَّ " على أقوال:

أحدها: أنه معطوف على " إيَّاك " والتقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشر، والشر أن يدنو منك.

وعليه يكون الكلام جملةً واحدةً والعطف فيه من قبيل عطف المفردات.

وهو مذهب جماعة(١) منهم السيرافي، قال:

(أما قوله: إياك والأسدَ، فإنه يُضمرُ فعلاً ينصب به " إياك " ... ويعطف الأسد على "إياك "، كأنه قال: زيداً فاضرب وعمراً)(٢).

الثاني: أنه منصوب بفعل آخر محذوف، والمعطوف في العبارة من قبيل عطف الجمل، والتقدير: إياك باعد من الشر، واحذر الشر، وهو مذهب أبي بكر بن طاهر(٣)، وتبعه ابن خروف(٤)، وإليه يَمَّم ابن عصفور، قال:

(وأمَّا الاسم الذي بعد الواو في: إيَّاك والأسد، وأمثاله، تقديره: إيَّاك باعد واحذر الأسد، إلا أن هذا الفعل الذي ينتصب الأسد بإضماره لا يظهر؛ لأن ما في " إيَّاك " من التحذير يدل عليه)(٥).

ونقل أبوحيان عنه خلاف ذلك، قال:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل ٢٤١ (أ - ب)، المساعد ٢/ ٥٧٠، توضيح المقاصد ٤/ ٦٦، التصريح ٤/ ١٣٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٦٦ (أ)، وينظر: التذييل والتكميل جـ٤ ل ٢٤١ (ب)، المساعد ٢/ ٥٧٠، توضيح المقاصد ٤/ ٦٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٦١، التذييل والتكميل جـ٤ ل ٢٤١ (ب)، المساعد ٢/ ٥٧٠، توضيح المقاصد ٤/ ٦٧، الهمع ٣/ ٢٥.

(٤) ينظر المراجع السابقة.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٠.

(قال ابن عصفور: والصحيح عندي ما ذهب إليه أبو سعيد ؛ لأنك إذا قدرت "واحذر الشرَّ" كان ذلك باتفاق من النحويين من قبيل ما ينتصب بإضمار فعل يجوز إظهاره، فلو كان الكلام على ما ذهب إليه من كونه جملتين عطفت إحداهما على الأخرى، لساغ إظهار الفعل الناصب للآخر، ولا يسوغ ذلك، فدلَّ على أنه معطوف على "إيَّاك" منصوب بما نُصبَ به)[1].

الثالث: لابن مالك، وهو: أن ما بعد الواو معطوف على "إيَّاك" على تقدير: اتق تلاقي نفسك والشرَّ، لا على تقدير: اتق نفسك أن تدنو من الشرِّ، والشرَّ أن يدنو منك، كما قال السيرافي وغيره في المذهب الأول[2].

والراجح عندي ما ذهب إليه السيرافي لقبوله معنىً وتأويلاً.

إعراب "حسبك" في قولهم: حَسْبُك ينمِ الناسُ:

اختلف في إعراب "حَسْبُك" في قول العرب: "حَسْبُك ينمِ الناسُ"[3] على أقوال:

الأول: أن "حَسْبُك" اسم فعل، وبنى بعد أن كان معرباً حملاً على "قَبْلُ" و "بَعْدُ" و "يا حكَمُ" فالضمة فيه ضمة بناء، والكاف حرف خطاب، وعزي هذا إلى أبي عمرو ابن العلاء[4]، والجرمي[5].

والثاني: أنَّ الضمَّة فيه ضمة إعرب، وهو مبتدأ خبره محذوفٌ لدلالة المعنى عليه. والتقدير: حَسْبُكَ السكوت ينمِ الناسُ. وعزى هذا إلى الجمهور[6].

(١) التذييل والتكميل جـ ٤ ل ٢٤١ (ب).

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٦١، وينظر: الارتشاف ٣ / ١٤٧٨، توضيح المقاصد ٤ / ١٧، التصريح ٤ / ١٢٣.

(٣) لكتاب ٣ / ١٠٠، وفي شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٩٣: (الخطاب للمؤنث).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٢٨٦، الارتشاف ٣ / ١٠٩٢، الهمع ٢ / ٤٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٠٩٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣ / ٢٨٦، الارتشاف ٣ / ١٠٩٢، والهمع ٢ / ٤٤.

والثالث: أن " حَسْبُك " معربٌ ومبتدأٌ – أيضاً – ولكنه لا خبر له ؛ لأن معناه: اكتف(١)، أو اكفف(٢)، فلا يحتاج إلى خبر.

وعزي هذا إلى الأخفش(٣)، واختاره أبو بكر بن طاهر(٤).

وقد عُلِّل الاستغناء عن الخبر في المذهب الأخير بعلتين:

(إحداهما: أنك لا تقول: " حَسْبُك " إلا بعد شيءٍ قد قاله أو فعله، ومعناه يكفيك، أي ما فعلت، وتقديره: كافيك ؛ لأن " حسبك " اسمٌ، فقد استغنيت عن الخبر بما شاهدت مما فعل... والوجه الآخر في الاقتصار على " حَسْب " بغير خبرٍ: أن معنى الأمر لما دخلها استغنت عن ذلك، كما تستغني أفعال الأمر، تقول: حَسبُكَ ينم الناس، كما تقول: اكفف ينم الناس)(٥).

توجيه وقوع الجملة الاسمية بعد " هلاَّ " في قول الشاعر:

نُبِئتَ لَيْلَى أرْسَلَتْ بشَفَاعةٍ إليَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُها (٦)

" هلاَّ " حرف تحضيض إذا وقع بعده المضارع، وحرف توبيخ إذا وليه الماضي، ويختص بالجمل الفعلية(٧)، وأما وقوع الجملة الاسمية بعده في البيت آنف الذكر فمتأوَّل، واختلف في تأويله على قولين:

(١) ينظر: الارتشاف ٣/١٠٩٢، الهمع ٢/٤٤.

(٢) ينظر: الأصول ٢/٣٦، التذييل والتكميل ٣/٢٨٦.

(٣) ينظر: الأصول ٢/٣٦، الارتشاف ٣/١٠٩٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨٦، الارتشاف ٣/١٠٩٢، ٤/١٦٨٥، توضيح المقاصد ٤/٢١٧، التصريح ٤/٣٤٢، الهمع ٢/٤٤.

(٥) الأصول ٢/٣٦.

(٦) عزي إلى مجنون ليلى، وإلى ابن الدمينة، وإلى الصمة القشيري.
ينظر: الخزانة ٣/٦٠، شرح شواهد المغني ١/٢٢١، الدرر ٢/٢٠٤.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٤.

أحدهما: أن " نفس " فاعل لفعل محذوف من جنس المذكور، والتقدير: فهلاَّ شفعت نفس ليلى، ويكون "شفيعها" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي شفيعها.

وقد عزاه أبو حيان إلى أصحابه البصريين(١).

والثاني: أن البيت متأوَّل على إضمار " كان " الشأنية مع اسمها، وجملة "نفس ليلى شفيعها " في موضع الخبر، والتقدير: فهلاَّ كانت هي – أي القصة – نفس ليلى شفيعها.

وعزي إلى أبي بكر بن طاهر (٢)، وصوَّبه ابن هشام(٣)، وارتضاه المرادي (٤).

والأول أقيس؛ لأن المضمر من جنس المذكور(٥)، إلا أن فيه تكلفَ إدعاء محذوفين، أحدهما الفعل، والآخر المبتدأ؛ لذا يبقى التأويل الثاني أقرب تناولاً.

نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع جواباً للشرط:

منع سيبويه نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء الواقع جواباً للشرط في نحو " إنْ تأتني فأحدثك "، وأوجب فيه الرفع، قال: (ولا يكون أبداً إذا قلت: " إن تأتني فأحدثك " الفعل الآخر إلا رفعاً، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب بين المجزومين أن هذا منقطع من الأول؛ ألا ترى أنك إذا قلت: إن يكن إتيان فحديث أحدثك، فالحديث متصل بالأول شريك له. وإذا قلت: إن يكن إتيان فحديث ثم سكت وجعلته جواباً لم يشرك الأول، وكان مرتفعاً بالابتداء)(٦).

(١) لتذييل والتكميل جـ ٥ ل ١٩١ (أ)، وينظر: الخزانة ٣/ ٦١، والدرر ٢/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل جـ ٥ ل ١٩١ (أ)، الجنى الداني ٦١٣، والمغني ٧٥٩.

(٣) المغني ٧٥٩.

(٤) لجنى الداني ٦١٣– ٦١٤.

(٥) ينظر: المغني ١٠٣.

(٦) الكتاب ٣/ ٨٩.

وعند المبرد لا حاجة إلى تقدير مبتدأ يكون الفعل المضارع خبراً له، فالفاء رابطة، والفعل مرفوع لم تؤثر فيه الأداة(١).

وقيل: (مذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ لم تدخل عليه الفاء)(٢).

ولم يخالف في وجوب رفع الفعل المضارع في نحو ذلك - فيما أعلم - إلا أبو بكر بن طاهر، فقد أجاز نصبه في الشعر حملاً على المعنى. نقل ذلك عنه ابن خروف قائلاً:

(وأجاز الأستاذ أبو بكر في قوله: " وإنْ تأتني فأحدثك " النصب من غير جواب، وهو الذي منع سيبويه. قال: قد يجوز النصب في الشعر حملاً على المعنى إذا كان واجباً في معنى الحديث)(٣).

وشرح مراده فقال:

(يريد أنه من حيث يتقدر بالشرط، وهو واجب بوقوع الأول، يراعى المعنى فيجعل كالمنقطع، ولا يلتفت فيه إلى تقدير الاتصال بالعطف؛ لأنه تمثيل لا ينطق به لما ذكر، وهو جائز على هذا التأويل، ولا يكون إلاَّ في الفاء، ويكون معنى الكلام: إنْ يكن إتيان يكن حديث؛ لأنك لو أخرجت الفاء لجزمت، فروعي ذلك)(٤).

ويظهر لي أنه يريد بالحمل على المعنى تقدير معنى السببيَّة في الفاء؛ لأن الثاني مسبَّبٌ عن الأول وواقع بوقوعه؛ لذا خصَّ بالفاء، فينتصب الفعل بعدها كما

(١) شرح الكافية للرضي ٤/١١٢.

(٢) السابق.

(٣) تنقيح الألباب ٢٥.

(٤) السابق ٢٥-٢٦.

انتصب بعدها فيما كان الكلام فيه غير واجب؛ أي تقدمه نفي، أو نهي، أو استفهام، أو تمني... الخ، ويجمع بينهما انجزام الفعل إثر سقوط الفاء[1]. إلاَّ أن النصب في نحو هذا مختصٌ بالشعر كما اختصَّ به نصب الفعل بعدها فيما لم يتقدمه نفي أو ما حمل عليه مما جاء الكلام فيه واجباً ؛ كما في قول الشاعر:

سأَتْرُكُ مَنْزلي لِبَني تَمِيم وألحقَ بالحجاز فأَسْتَريحا [2]

(١) ينظر: شرح الكافية لعصام الدين الإسفراييني ٢٥٨ .

(٢) قائله: المغيرة بن حبناء. ينظر: الكتاب ٣ / ٣٩، الخزانة ٨ / ٥٢٢ .

الخاتمة

هذا هو أبو بكر بن طاهر كما بدا لي وأنا أقلب النظر في أخباره وآرائه، أحد نحويي الأندلس النابهين، عقلية فذة، وفكر متقد، يقول عنه ابن الزبير إنه (صاحب اختيارات)[1] وأقول: بل له من الآراء التي تفرد بها الكثير، فهو نحويٌ مجتهد، واسع الأفق، فقه أسس الصنعة النحوية،وبرع في توظيفها، كان حراً في تفكيره، قادراً على تمحيص الآراء، وتحليلها، والمفاضلة بينها، لم أجده ألزم نفسه بمذهب محدد، أو خضع لسلطان فكر غير فكره، ضالته ما يطمئن إلى صحته، فإن وجده في غير ما قالوه لم يجد حرجاً في أن ينحو نحوه ويزورَّ عنهم، وقد رصدت له بعض الآراء التي ندَّ بها عمَّا أُلف، وهي وإن كانت في جملتها تنأى عن مشارب القوم، إلا أنها لا تخلو من طرافة .وإليك هذه الآراء:

- الأصل في المضارع الاستقبال، ودلالته على الحال فرعية.
- المعرّف بالإضافة في درجة ما أضيف إليه.
- " أكاد " المقدرة في قولهم: " لا أفعل ذاك، ولا كيداً... " تامة.
- المصدر المقترن بـ " أنْ " في نحو " أرسلها العراك " واقع موقع اسم الفاعل ومشتق من لفظه ومعناه، ومنتصب على الحال بنفسه.
- اسم الفاعل المجرد إذا كان بمعنى المضي لا يرفع الضمير ولا يتحمله.
- تعمل صيغ المبالغة إذا كانت ماضية.
- الصفة المشبهة تكون للأزمنة الثلاثة.
- المعطوف عليه في " أنت أعلم ومالك ": أعلم ؛ لأن الأصل: بمالك، فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورفعت ما بعدها في اللفظ.

(١) صلة الصلة ٥ / ٣٧٥.

– " أم " المنقطعة عاطفة إذا كانت بمعنى : بل .

– " أم " في " ألست زيداً أم أبا عبدالله " معادلة وإن تقدمها استفهام تقريري .

– الاسم المحذّر منه في نحو " إياك والشر " منصوب بفعل آخر غير الذي قدر مع " إياك " ، والتقدير :إياك باعد من الشر واحذر الشر .

– " أنْ " الموصولة بالمضارع غير الموصولة بالماضي والأمر .

– " كم " اسم مبهم يقع على القليل والكثير .

– الجملة الاسمية الواقعة بعد " هلا " في محل خبر لكان الشأنية المضمرة مع اسمها .

– جواز أن يكون " خيراً " منتصباً بـ " رأيت " في قول الشاعر :

ورجَّ الفتى للخير ما إن رأيته على الشرِّ خيراً لا يزال يزيد

– الرابط في قوله تعالى : ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾(١) ، الإشارة إلى الصبر والغفران .

وأما اختياراته فكما قلت قبلُ : لم يُلزم نفسه بمذهب معين، وإنما كان يرتضي ما تقوى حُجَّتُهُ عنده من دون نظر إلى صاحب القول، فقد يميل إلى فكر بعض نحويي البصرة، نحو ما نجده في اتباعه للخليل في أنَّ " كما " تكون بمعنى " لعلَّ " ، واتباعه سيبويه والمبرد وغيرهما في أنَّ النون في المثنى والجمع عوضٌ من الحركة والتنوين، كما أخذ بقول الزجاجي والرياشي في أنَّ " إذا " الفجائية ظرف زمان .

وربما انعطف إلى مهيع الكوفة، فقد أخذ بمذهبهم في جواز إضافة الموصوف إلى صفته إذا اختلف اللفظان، ووافقهم في كيفية استعمال " كذا " ، ووافق الفراء في أنه لا يلزم وصف مجرور " ربَّ " ، كما وافقه في توجيه فتح همزة " إنَّ " في قوله

(١) الشورى ٤٣ .

تعالى: ﴿وأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً﴾ الآية (١).

ويلتقي – أحياناً – بنحويين آخرين متقدمين، نحو ما نجده في موافقته للفارسي في تجويز زيادة الباء في خبر " لا " النافية للجنس، وموافقته له في توجيه كسر همزة " إنَّ " في " أول ما أقول إنِّي أحمد الله "، واتباعه السيرافي والأعلم في أن " مما " مركبة من " مِنْ " و " ما " بمعنى " ربما "، وأخذه بمذهب الرماني في أن " ربَّ " لا تحتاج إلى متعلَّق.

أو نحويين متأخرين، كموافقته لابن أبي العافية في أنَّ المبتدأ هو عامل النصب في الظرف والمجرور الواقعين خبراً، وأخذه بمذهب ابن الباذش في أن " ربَّ " لمبهم العدد... وهلمَّ جرّا. هذا جهدي، والله حسبي، وعليه توكلت وإليه أنيب.

(١) المؤمنون ٥٢.

المصادر والمراجع

١ - المخطوطات والرسائل الجامعية:

- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ؛ مصور عن دار الكتب في قسم المخطوطات في المكتبة المركزية في جامعة الإمام محمد بن سعود.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لأبي الحسن بن خروف (ت٦٠٩هـ) ؛ تحقيق: د. صالح الغامدي، جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية - دكتوراه.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ؛ مصور عن نسخة دار الكتب المصرية، رقم (١٣٧ نحو).
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، للّورقي النحوي (ت٦٦١هـ) ؛ تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة - كلية دار العلوم.
- المهمات المفيدة في شرح الفريدة، للعلامة المغربي محمد بن زكري (ت١١٤٤هـ)؛ تحقيق: محمد بن إبراهيم السيف (رسالة دكتوراه) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية اللغة العربية بالرياض.

٢ - المطبوعات:

- الاختيارين: للأخفش علي بن سليمان ؛ تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق: د. رجب عثمان رجب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب. للإمام شمس الدين الكيشي ؛ تحقيق: د. عبد الله البركاتي، و د. محسن العميري، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط١، ١٤١٠هـ.

- الأزهية في علم الحروف، للهروي ؛ تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة، دمشق، ١٤١٣هـ.
- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري ؛ تحقيق: د. فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي اليماني ؛ تحقيق: د. عبد المجيد دياب. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي ؛ تحقيق: أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ.
- الأصول لابن السراج؛ تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط١
- إعراب القرآن. لأبي جعفر النحاس ؛ تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ، ط٢.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. لأبي الحسين بن الطراوة ؛ تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ.
- أمالي ابن الشجري ؛ تحقيق د / محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.
- الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتب، بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي ؛ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري؛ تعليق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ؛ تعليق: عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق د / حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ؛ تحقيق / موسى بناي العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي ؛ تحقيق / مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٤٠٢هـ.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- البديع في علم العربية لابن الأثير ؛ حقق الجزء الأول، د / فتحي أحمد علي الدين، وحقق الجزء الثاني د / صالح بن حسين العايد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع ؛ تحقيق د / عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ؛ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٣٨٤هـ.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ؛ تحقيق / محمد المصري، مطبعة الفيصل، الكويت ١٤٠٧هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د / طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ؛ تحقيق / علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

- التبصرة والتذكرة للصيمري ؛ تحقيق: د / فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، ط١ ١٤٠٢هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للشنتمري ؛ تحقيق: د / زهير سلطان وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط١، ١٩٩٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق د / عباس الصالحي دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- تذكرة النحاة لأبي حيان ؛ تحقيق: د / عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ؛ تحقيق د / محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ؛ تحقيق د / عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ؛ تحقيق د / محمد بن عبدالرحمن المفدي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق د / عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- التفسير الكبير للفخر الرازي ؛ قدّم له الشيخ خليل الميس، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- تقويم البلدان، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر الأيوبي، دار الطباعة السلطانية، باريس، ١٨٤٠م.
- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبّار ؛ تحقيق د / عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

- تهذيب اللغة للأزهري ؛ تحقيق / عبد السلام هارون، دار القومية للطباعة، مصر ١٣٨٤هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ؛ تحقيق د / عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١ .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ؛ تحقيق / يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٤٠١هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ؛ أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس لابن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط ١٩٧٣م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ؛ تحقيق د / علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت ١٤٠٤هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ؛ تحقيق د / فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ؛ تحقيق / حامد نيل، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- حاشية الأمير على المغني (بهامش مغني اللبيب) ؛ دار إحياء الكتب العربية، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
- الحجّة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق / بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١ ١٤٠٤هـ.
- حروف المعاني للزجاجي ؛ تحقيق د / علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ؛ تحقيق / عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.
- الخصائص لابن جني ؛ تحقيق / محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢.
- دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثالث.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د / أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ، ط١.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي؛ علق عليه محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ.
- ديوان إبراهيم الصولي ؛ تحقيق / عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت (مطبوع ضمن الطرائف الأدبية).
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ؛ شرح وتعليق د / محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة.
- ديوان ابن الدمينة ؛ صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاح، مطبعة المدني، القاهرة ١٣٧٩هـ.
- ديوان رؤبة بن العجاج ؛ تحقيق / وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢.
- ديوان الصمّة القشيري ؛ جمع وتحقيق د / عبد العزيز الفيصل، مطابع الفرزدق، الرياض ١٤٠١هـ.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في العراق، بغداد، سلسلة كتب التراث (٢).

- ديوان الفرزدق ؛ شرح وتقديم أ / علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ.
- ديوان كثيِّر عزة، جمع وشرح د / إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٣٩١هـ
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة ؛ اعتنى به د، حنّا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط١ ١٤١٤هـ.
- ديوان المتلمس الضبعي (جرير بن عبد المسيح) ؛ تحقيق / حسن الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ٤، القاهرة ١٩٦٨م.
- ديوان المثقب العبدي ؛ تحقيق وجمع / عبد الستار فراج، القاهرة، مكتبة مصر.
- ديوان النابغة ؛ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢ .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي ؛ تحقيق: د / إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط١ ١٩٧٣م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ؛ تحقيق د / شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ؛ تحقيق د / حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.
- سير أعلام النبلاء للذهبي ؛ اشترك في تحقيقه جماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق د / حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٣٠٧هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ؛ تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ١٣٩٣هـ.

- شرح أشعار الهذليين للسكري ؛ تحقيق / عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- شرح ألفية ابن معط، تأليف عبد العزيز جمعة القواس ؛ تحقيق / علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك ؛ تحقيق / د. عبد الرحمن السيد / و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ؛ تحقيق: د. سلوى عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرج جمل الزجاجي لابن عصفور ؛ تحقيق د / صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- شرح الحماسة للتبريزي، دار القلم، بيروت، ط١.
- شرح الحماسة للشنتمري ؛ تحقيق د / علي حمّودان، دار الفكر، بيروت.
- شرح الحماسة المنسوب لأبي العلاء ؛ تحقيق د / حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٩١م.
- شرح الرضي على الكافية ؛ أخرجه / يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
- شرح الشافية لرضي الدين الأستراباذي ؛ تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، ١٣٥٥هـ، لم يذكر الناشر ولا مكان النشر.
- شرح شواهد المغني للسيوطي ؛ منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط٤، ١٤٠٠هـ.
- شرح قطر الندى لابن هشام ؛ تحقيق، / محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- شرح قواعد الإعراب للكافيجي ؛ تحقيق د / فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ؛ تحقيق د / عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي ١٤٠٢هـ .
- شرح الكافية للعصام الإسفراييني ؛ دار الطباعة العامرة، ١٣١٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني ؛ تحقيق د / المتولي رمضان الدميري، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للصفار ؛ تحقيق د / معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق د، صلاح راوي، دار مرجان القاهرة، ط٢ .
- شرح اللمع لابن برهان ؛ تحقيق د / فايز فارس، الكويت، ط١ .
- شرح المفصل لابن يعيش ؛ عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ؛ تحقيق / د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ؛ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- شرح الوافية لابن الحاجب ؛ تحقيق د / موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ.
- الصحاح للجوهري ؛ تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي تقي الدين إبراهيم بن الحسين ؛ تحقيق/ د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى - مركز البحوث العلمية - مكة المكرمة ١٤١٩هـ.
- صلة الصلة لابن الزبير ؛ تحقيق د / عبد السلام الهراس، والشيخ سعيد أعراب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور ؛ تحقيق / السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر ١٩٨٠م.
- علل التثنية لابن جني ؛ تحقيق د / صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤١٣هـ.
- علل النحو لابن الوراق؛ تحقيق د/ محمود جاسم الدرويش، من منشورات مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني ؛ تحقيق د / فهمي النمر، ود/ فؤاد مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١هـ.
- الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق د / محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ.
- الكافي في الإفصاح عن كتاب مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق د / فيصل الحفيان مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ.

- الكتاب لسيبويه ؛ تحقيق / عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- كتاب العين للخيل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د / مهدي المخزومي، ود / إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الكشاف للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي ؛ تحقيق د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق د / هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، عبدالإله بنهان، ط١، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤١٦هـ.
- لسان العرب لابن منظور ؛ دار صادر، بيروت.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- اللمع في العربية لأبي الفتح بن جني، تحقيق د / حسين محمد شرف، ط١، ١٣٩٨هـ
- مجالس ثعلب أحمد بن يحيى، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط٥.
- مجمع الأمثال للميداني، قدمه وعلق / نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٨هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق / علي النجدي ناصف وزميله، دار سزكين للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٦هـ.
- مختصر من شواذ القرآن لابن خالويه، نشره برجستراشر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- مختصر كتاب الغايات والمقاصد: دراسة مع تحقيق المقدمة للأستاذة حياة قارة، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الأول، العدد الرابع.
- مسألة في أقسام " إذا " لابن بري، مجلة جامعة دمشق، مجلد ٦ عدد ٢٤.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د / حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي، تحقيق د / علي جابر المنصوري مطبعة الجامعة،بغداد، ط٢، ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السكناوي، وزارة الأوقاف، بغداد، مطبعة العاني.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق / مصطفى الحيدري، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن المقيل ؛ تحقيق د / محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د / حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق، د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ.
- معاني القرآن للفراء،تحقيق / محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د / عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المعاني الكبير لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٠هـ.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، تحقيق / مازن مبارك وآخر، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د / عياد الثبيتي مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د / كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٥هـ.
- المقرّب لابن عصفور، تحقيق / أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٩م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع،تحقيق د / علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق / إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ.
- منهج السالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق / سدني حليزر نوهافن ١٩٤٧م.
- الموجز في النحو لابن السراج، تحقيق د / مصطفى السويمي وآخر، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت.

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لأبي بكر الدلائي،تحقيق د / مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، ليبيا، بنغازي.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق / د. محمد إبراهيم البنا، دار الأعتصام، القاهرة.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق / زهير عبدالمحسن سلطان،من منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- هدية العارفين للبغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق د/ عبدالعال مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية.

* * *